

إِسْمَاعِيلُ بِإِشَاءِ صَدَقِي

د. محمد محمد الجبرادى



الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الصحافة
١٩٩٨

● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة:

د. سمير سرسكان

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

محمود الجزار

الهيئة المصرية العامة للكتاب

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب عن اسماعيل صدقي باشا ، للدكتور محمد الجوادى . وكان قد قدمه لى منذ بضع سنوات ، فلما جاء وقت نشره ، طلب اعادة قراءته ، وأدخل عليه تعديلات كثيرة ، وأضاف اليه اضافات هامة ، وهو ما جعلنى أقدره تقديرا كبيرا . فقليل من الباحثين من يفكر فى ادخال تعديلات او اضافات على عمل علمى مجرد أنه أتاحت له الفرصة للقيام بذلك ، ولكن الدكتور محمد الجوادى باحث يحب اجادة عمله ، وهو لذلك جدير بالتقدير .

واسماعيل صدقي باشا ، شخصية تاريخية من أهم الشخصيات التى مرت بتاريخ مصر والتى أثرت فى تاريخها الحديث تأثيرا كبيرا بالايجاب والسلب على السواء ! ، فهو مبتدع فكرة التدخل فى الانتخابات العامة لصالح القصر الملكى ، وقام بتزوير عدة انتخابات عامة ، وأقام دكتاتورية تميزت بالجرأة فى الاعتداء على حقوق الشعب ، وحفلت عهود حكمه بالصدام الدامى مع الجماهير المصرية التى كانت تولى حزب الوفد ثقتها وتأييدها .

على أنه في الوقت نفسه كان حاكماً يحفل عهده بالإنجاز
المالى والإدارى ، كما كان رجل دولة من طراز نادر ، فعلى الرغم
من قصر فترات حكمه إلا أنه استطاع أن ينشئ مصيف مرسى
مطروح ، وأن يقيم مشروع كورنيش الإسكندرية ، وأن ينشئ
مشاريع هامة .

وقد تناول الدكتور محمد الجوادى بنظرة ، قد تختلف معه
فيها ، ولكنها جديرة بالقراءة والتأمل . وقد قسم كتابه الى أربعة
أبواب :

الباب الأول : حياة اسماعيل صدقى وشخصيته ، أما الباب
الثانى : فهو عن الفكر السياسى لاسماعيل صدقى فى السياسة
الداخلية والخارجية ، وتناول فى الباب الثالث : موقف اسماعيل
صدقى باشا من قضية الاستقلال والمفاوضات مع بريطانيا ، وأزمة
واحدة جفوب ، وكورنيش الإسكندرية ، وخزان جبل الأولياء ،
وبنك التسليف .

أما الباب الرابع : فتناول فيه علاقة اسماعيل صدقى بالقوى
السياسية المختلفة ، فيتعرض لعلاقته بالوفد ، وحزب الأحرار
الدستوريين ، وحزب الشعب ، والهيئة السعدية ، والزعماء
السياسيين المستقلين ، ثم علاقته بالصحافة ، والبرلمان ، والطلبة .

وبذلك يكون هذا الكتاب قد غطى جانباً كبيراً من حياة هذا
الزعيم السياسى الذى أثر فى حياة مصر السياسية فى فترة ما قبل
ثورة يوليو ، وهو جدير بالقراءة .
والله الموفق .

رئيس التحرير

أ. ع. عبد العظيم رمضان

مقدمة

حين يقدم المرء على الكتابة عن شخصية من أمثال اسماعيل صدقي باشا فإنه تعتبره عدة مشاعر تجعله أقرب إلى الأحجام منه إلى الأقدام ، وإلى التأنى منه إلى المبادرة ، وإلى القباطو منه إلى الايقاع العادي فضلا عن الايقاع السريع وليس أقل هذه المشاعر ذلك الشعور بالخوف ، الذي يدفع إليه موقف الناس الذين باتوا يعتقدون جميعا ، بفضل ما تكرر على أسماعهم وأبصارهم أن هذا الرجل رمز للطغيان والدكتاتورية والاستهتار بالشعب واحتقار القانون والدستور وإملاء الإرادة ومخالفة الأجانب ، وأنه صورة مجسدة لكل عيوب ما قبل الثورة ولكل ما يثير البغضاء تجاه زعماء هذا العهد . . فماذا يكون موقف الكاتب عندئذ إذا تحدث عن اسماعيل صدقي حديثا فيه بعض الانصاف ، إلا أن يكون من أعداء هذا الشعب على أقل تقدير ؟

وتزداد الأمور تعقيدا إذا كان هذا المؤلف من الذين يعنون بابرار النجوانية المضيئة في الناس كل الناس ، أو إذا كان من المعتنقين (المتزعمين) لدين يدعو رسوله إلى فكر محاسن الموتى ،

أو إذا كان من الذين لا يقبلون الأمور على علقتها ، ويحاولون أن يجلوا الصدا عن بعض الحقائق ، فمثل هذا الكاتب يجد نفسه في تيار آخر قد يعلى من شأن أفكار كثيرة حتى أن عبر عنها بأنها محض أفكار ، ويعنى بإبراز أمجاد كثيرة حتى أن صور المجد الذي فيها على نحو ظالم .

ومع هذا كله لقد يجد المؤلف نفسه مدفوعا إلى التفكير بأنه لا يتخذ من اسماعيل صدقي مثلا أعلى مع أنه لم يكن في حاجة إلى ذكر مثل هذه العبارة حين ترجم في كتب كاملة قبل هذا لأكثر من عشرة من أعلام هذا الوطن بالاضافة إلى الترجمات المتفرقة التي نشرها هنا وهناك . أياكون المؤلف خائفا من هذا الذي قد قد ينطبع في أذهان قرائه حين يجدونه ينصف رجلا أبت كل الأقلام قبل هذا أن تنصفه ؟ فليكن هذا فرضنا إلى حين ، ولننضم مع مؤلف متخوف من إبراز الفضل لاسماعيل صدقي على نحو ما أبرزه من قبل لغيره .

هل يتحوط المؤلف لنفسه عند محبيه كي لا يكون من أنصار فكر عرف بأنه يهاجم الديمقراطية وتهاجمه الديمقراطية ، ويهون من قدر الشعب ويأبى الشعب إلا أن يهون من قدره ، فكر يعلى من قدر نفسه على الغير فليأبى الغير إلا أن يخسسه به وبإنجازاته الأرض ؟

ومع هذا كله فلم لا يعترف هذا القلم بأنه ينحو منحى حرجا حتى يصل إلى الحقيقة ، وأنه ينبغي له ألا يهاب ظل الذكرى أو أثر السمعة حين يتعرض لأقدار الرجال ، وأنه ينبغي له أن يبتغي وجه الحقيقة حين يخص هذا الرجل اليوم بمثل هذا الكتاب ، وأنه يود للتاريخ كتابة تنأى بنفسها عن الديباجوجية ، والفوغالية ،

والحزبية قدر المستطاع جميعا ، وأنه يريد أن يلفت نظر أبناء قومه
الى أمجاد أهلوا تقديرها .. وأفكار تهاونوا في وزنها ، ورؤى ام
ينتفعوا بها في حينها .. ولا بعد حين ؟



لماذا يحرص المؤلف على الدماع عن نفسه قبل الهجوم ،
مادام هو يكاد يؤمن بقدر هذا الرجل وقدراته ؟ هل هو في حاجة الى
أن يذكر أنه يقدس الرأي العام ؟ كل أولئك سسوف ترينا حقيقته
الصفحات القادمة من هذا الكتاب التي ظلت المشاعر المتناقضة تسيطر
على المؤلف طيلة كتابتها ، فوجد أن من الخير أن يقدم كتابه لقارئه
اليوم بهذا الاعتراف ، لعل القارئ يمضى معه في تعاطف ،
والتعاطف على أقل تقدير أولى من التحامل حتى لو كان على المعتقدات
القديمة .

بيد أن الحقيقة تقتضينا أن نقول الآن — في ثقة — ان
اسماعيل صدقى لم يكن خيرا كله كما أنه لم يكن شرا كله ، ولهذا
فإن الافراط في فهم تقدير هذا الكتاب لاسماعيل صدقى وتأويل
هذا التقدير على أى صورة من الصور التي ترتفع به عن أخطائه ،
هو افراط وتأويل لا يحتمله هذا الكتاب ولا يقصد اليه هذا المؤلف ،
وهو ظلم أيضا للقلم الذى أراد استجلاء الحقيقة (حتى ان كانت
غير شائعة) لا قلب العقيدة الشائعة الى نقيضها تماما ،

نعم فقد كان اسماعيل صدقى بشرا .. في عهد كان البشر
فيه درجات (فيما بينهم) ، وكان هو في الطبقة الأعلى من هؤلاء
(فيما يعتقد ، وفيما اعتقدوا كذلك) ، وكان فيه كل عيوب البشر
ثم كل عيوب هذه الطبقة (المصطنعة) في ذات الوقت الذى كان
طلبه أن يبرز كل ميزاته الشخصية ، وكل ميزاته العقلية
التي أهله لها ظروفه وانتماءاته ومواقفه التي وصل اليها .

فإذا آنس القارئ من نفسه القدرة على أن يمضى مع المؤلف
فى هذا الكتاب على هذا النحو أو-النسق ، فربما يسعده أن يقرأ
لمؤلف ما زال يمارس الطب بكل ما فيه من إنسانيات تقتضى الدقة فى
التشريح ، والفهم فى تقصى دواعى الأمراض ، والصبر من أجل
التشخيص ، والأمل فى أن يكون ما حدث هو فعلا أخف الضررين .

وإذا لم يكن فى وسع القارئ أن يجد فى نفسه مثل هذه
الروح فإن فى وسعنا أن نجد فى هذا الكتاب جهدا بذل المؤلف
أقصى جهده فيه من أجل تجميعه وتوثيقه وترتيبه والحرص على
الدقة فيه والصدق ، وعلى روح المقارنة بين المواقف والشخصيات
والفكر والرأى ، وعلى الروح التى لا بد منها لكل من يخوض
فى تاريخ وطنه وهى روح الانتماء بالطبع ، حتى أن لم تطاوعه
ظروف البحث والكتابة طيلة الأعوام الأربعة الماضية التى انشغل
خلالها بإعداد هذا الكتاب على هذا النحو .

د . محمد محمد الجوادى

الباب الاول

حياة اسماعيل صدقي وشخصيته

ينتمى اسماعيل صدقى الى أسرة مصرية ذات جذور عربية أصيلة ، على عكس ما هو شائع من أنه شركسى أو تركى الأصل ، ويعود أصله الى قبيلة الفواخر ، وهم عرب أقاموا على سواحل البحر المتوسط لحماية الفتوح الاسلامية فى هذه المناطق (التى كانت قد وصلت الى مدينة بواتيه الفرنسية) ومن قبيلة الفواخر يتفرع فرع الطيور ، ومنهم الجد الأعلى لصدقى باشا وهو «يونس» الذى ارتحل لأداء الفريضة فحط به الرحال على الشاطئ الغربى للفرع الشرقى للنيل فرع دمياط ، حيث استقر فى البلدة التى اسمها «الغريب» ، ومن سلالة يونس هذا كان محمد سيد أحمد باشا الذى هو شقيق جد صدقى باشا ، وجد زوجته فى الوقت نفسه ، ومنذ عهد محمد سيد أحمد باشا ازداد شأن هذه العائلة وقد كان والد صدقى باشا هو أحمد باشا شكرى الذى وصل الى منصب وكيل وزارة الداخلية ، ومن سلالة محمد سيد أحمد باشا كان ابنه أمين باشا سيد أحمد والد زوجة صدقى باشا وهو فى الوقت نفسه جد الأستاذ محمد سيد أحمد الصحفى المعروف .

درس اسماعيل صدقى منذ مطلع حياته فى المدارس الفرنسية بمصر ، وتخرج فى مدرسة الفرير ، ثم فى مدرسة الحقوق المصرية سنة ١٨٩٤ فى ذات الدفعة التى تخرج فيها كل من توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء وأحمد لطفى السيد باشا واسماعيل بك الحكيم (والد الأستاذ توفيق الحكيم) ومحمد عبد الهادى الجندى ومحمود عبد الغفار ومحمود الطوير .

هذا وقد عمل اسماعيل صدقي مساعدا للنياحة لفترة قصيرة
انتقل بعدها الى وظائف الادارة سكرتيرا للمجلس البلدى
بالاسكندرية ثم وكيلا لوزارة الداخلية .

نموذجاً لوزراء العصور السالفة :

ربما كان اسماعيل صدقي خير نموذج لوزراء العصور
الوسطى والقديمة الذين كانوا يتولون شأن الحكومة كلها ، حين
كان نظام الدولة يعتمد على ملك ووزير ، وزير يستطيع اداء كل
شئ ، وهذا هو اسماعيل صدقي كان قادرا على الجمع بين
رئاسة الوزارة ووزارات المالية والداخلية ، وهما أهم وزارتين
فى عهده ، ومن قبل ذلك عمل اسماعيل صدقي وزيرا للأوقاف
والزراعة .

كما تولى اسماعيل صدقى وزارة الخارجية فى كثير من
الاحيان ، ربما يقول المتأمل بعد هذا ان صدقى لم يعمل وزيرا
للأشغال العمومية التى كانت من نصيب المهندسين ، ولكن صدقى
مع ذلك قدم من مواقع أخرى مشروعات تجعل اسهامه فى هذا
المجال لا يقل عن اسهام أى ممن تولوا شأن هذه الوزارة ، ولم
يقول صدقى باشا وزارة العدل ، بالطبع لأنه لم يكن بحاجة الى
مثل هذا المجد الذى تجاوزه ، والذى كان قادرا عليه بحكم دراسته
من قبل ، وان لم يكن الرجل قد تدرج (كأقرانه من الحقوقيين
الذين عملوا بالسياسة) فى سلك النيابة أو القضاء وان كان قد بدأ
حياته الوظيفية فى النيابة .

رئيساً للوزراء فى الثلاثينات :

وتعتبر فترة حكم صدقى الاولى (١٩٣٠ - ١٩٣٣) من أبرز
الفرات فى التاريخ المصرى المعاصر لما حفلت به من تأثير قوى

لشخصية صدقي على جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . فقد استطاع هذا الرجل أن يفرض سياساته الإصلاحية المدروسة جيدا على كل المجالات. وهكذا أصبح في وسع مصر أن تجتاز الازمة الاقتصادية التي مرت بالعالم كله في ذلك الوقت فاذا صدقي يجنبها بلاده ، وليس هذا محسب ، ولكنه استطاع أن ينشئ مؤسسة كبنك التسليف تتولى حفظ الثروة الزراعية من الاراضي وتنميتها ، ويتغلب صدقي باشا باجراءات اقتصادية صارمة على التضخم فيحدد سعر الفائدة ويلزم المصارف جميعا (رغم أنها كانت كلها اجنبية) بسياسته الاقتصادية ، ويسيطر تماما على حركة رؤوس الاموال لتحقيق خطة الدولة ثم اذا هو ينتبه الى مشروعات كبرى من امثال خزان جبل الاولياء وكورنيش الاسكندرية ويحيل هذه المشروعات بأقصى ما يمكنه من نفوذ وسرعة واقعا ملموسا .

اصلاح الموازنة :

كان في مقدمة برنامج صدقي الاقتصادي دائما اصلاح الميزانية ، لانه كان من الذين يحرصون على التوازن بين المداخل والمخارج في الميزانية ، بين الناتج والاستهلاك ، بين التصدير والاستيراد ، وبالأضافة الى هذا كان صدقي باشا منذ أكثر من نصف قرن يكرر شعار « إعادة التنمية في البلاد وعلى الخصوص لدى رجال الأعمال » وهو نفس ما يقال اليوم تحت اسم « المستثمرين » .

وينتبه صدقي باشا كذلك الى الابعاد الاجتماعية في كل قراراته اليومية حتى اصنبح عهده مضرب الامثال في استقرار الأسعار وانعدام التضخم والتحكم في سياسات التجارة الداخلية .

على أن هذا كله لم يكن هو ما اشتهرت به فترة حكمه في أذهان قارئى التاريخ المصرى وكتابه وانما كانت للأسف الشديد سياسته الباطشة بمعارضيه وبالديمقراطية ، فقد استطاع — كما نعرف — أن يضع دستورا جديدا بديلا عن دستور ١٩٢٣ الذى شارك فى وضعه من قبل وجعل فى هذا الدستور حقوقا للعرش (على سبيل المثال) أكثر من حقوقه فى دستور ١٩٢٣ .

وصاغ صدقى باشا نظاما جديدا للانتخابات ، وحل البرلمان واتى ببرلمان جديد ويطش بمعارضيه من الأحزاب جميعا وعلى رأسهم الوفد والنحاس باشا بالطبع .

وكان الأحرار الدستوريون فى أول الأمر يمالئون صدقى باشا ولكنهم وقعوا فى خصومة معه .. وعاودوا للائتلاف مع حزب الوفد (وكان هذا هو الائتلاف الثانى مع الوفد بعد ائتلاف ١٩٢٦) وكان زعماء الحزبين يخرجون على رؤوس المؤتمرات الشعبية المناهضة لصدقى . وكانت صحف هذه الأحزاب تناوىء صدقى بكل ما تستطيع ، وكان صدقى يوقف هذه الصحف ، فتصدر برخص صحف أخرى فيوقفها وهكذا الى آخر ما يعرفه قراء تاريخنا المعاصر .

ولم يكن صدقى باشا سهلا فى معالجته للحوادث وانما كان يستعين بكل ما أوتى من القدرة على الحيلة والقوة على إحباط خطط كل الزعماء المناوئين له والذهباء .

هزم النحاس ومحمد محمود ذات مرة على السفر الى طنطا على رأس وفد من الزعماء لعقد مؤتمر جماهيرى هناك .. وعند وصول الوفد الى محطة القاهرة أفلقت الحكومة أبواب المحطة فى وجوههم .. ولكنهم تمكنوا من دخول المحطة عنوة واستقلوا

القطار وما حل مواعده حتى تحرك تاركا عربة الزعماء بعد أن تم فصلها عن بقية عربات القطار ، ولما لم ينزلوا منها سحبت العربة بونش الى منطقة حلوان !!

وحين حاول هؤلاء الزعماء عقد مؤتمر جماهيري فى بنى سويف فوجئوا عند وصولهم بالقطار بحصار من قوات الجيش والبوليس حالت بينهم وبين الجماهير واضطروا للعودة الى القاهرة . وفى مرة أخرى تحرك بهم القطار الى مكان آخر غير مكان المؤتمر . ولم تتورع أجهزة صدقى عن تفريق المظاهرات بالقوة ويخراطيم المياه .. فلما كانت الجماهير تستغل خراطيم المياه فى الاعتداء على الشرطة كانت الحكومة تقطع المياه عن هذه الخراطيم . ويقال ان استخدام الحكومة للقوة بلغ حد اطلاق الرصاص . بل يرمى كثير من الوفديين حكومة صدقى بالتعسف الشديد فى معاملة معارضيهما زجا فى السجون وشهرا للافلاس .. الى آخر هذه الوسائل .

هــدوء الطبع :

ومن العجيب أن صدقى لم يكن شخصا عنيفا على ما أجمع عليه الرواة ولكنه كان شخصية مهيبة لا تفارق الابتسامة شفتيه . هادىء الطبع والمظهر ، ولكنه مع ذلك جبار قوى ، لم يكن عصبيا ولا حماسيا ولكنه هادىء فى قوة وقدرة شديتين ، كان حريصا على الوصول الى الحلول لكل ما يقابله بالحيلة والهدوء ، وكان رجل دولة من طراز نادر ، يعرف هدفه ويعرف كيف يصل اليه ، وكان ذا عقلية مرتبة ، وثقافة عريضة ، وقدرة على الانجاز وتمرس بالمناصب المختلفة ولهذا فقد نجح فى تحقيق ما لم يستطع غيره تحقيقه ، وفى زمن قصير جدا ، وترك بصماته على كل المواقع التى شغلها

أو أشرف عليها من بعيد ويندر أن تجد في تاريخنا كله من تمكن من تسجيل بصماته بقوة صدقى باشا على الرغم من قصر المدة التي أتيح له فيها أن يرأس الوزارة .

الاعتزاز بالنفس :

وقد كان اسماعيل صدقى من السياسيين الذين يعتزون بأنفسهم اعتزازا شديدا وكان يصدر فى هذا بالطبع عن شعور صادق بأنه أعلى وأسمى من أن ينزل بمستواه الى مستوى الممارسات التى كانت تصدر عن بعض أقرانه من السياسيين المصريين يومها . ومع أن صدقى باشا كان يعرف حق المعرفة أنه لا يستند الى قاعدة سياسية شعبية ذات تأثير واضح فى مجتمع تغلب عليه الأمية القاتلة ، فإنه كان واعيا تماما بأهمية كفاءته الشخصية وخبرته السياسية والاقتصادية وتمرسه بمشكلات بلده .

ولهذا فإنه كان حريصا دائما على أن ينمى من قدراته وعلى أن يبرزها كذلك ، ولم يكن اسماعيل صدقى فى الفترات التى ابتعد فيها عن الحكم — وهى فترات طويلة — يمتنع عن الادلاء بآرائه الحرة والواضحة فى شتى المشكلات التى تعترض الحياة السياسية والاجتماعية فى وطنه بل كان يستعرض الحلول والبدائل فى تفصيل دقيق أو اجمال معبر ، ولم يكن أبدا من أصحاب المبادئ أو الشعارات المنادية بال طول العامة وإنما هو حريص دوما على الاهتمام الشديد والحفاوة بالتفصيلات والجزئيات .

وكان صدقى بلا شك قادرا على الالمام بخطط الإصلاح الإدارى والحكوى والاقتصادى أكثر من أى سياسى مصرى آخر من معاصريه وربما نجد الدليل على ذلك فى أنه فى الفترات القصيرة من حكمه استطاع أن ينشئ مصيف مرسى مطروح ، وأن يقيم

مشروع كورنيش الاسكندرية ، وأن يوجد سلاح الطيران فى الجيش المصرى ، وأن ينشئ بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، واتحاد الصناعات .. هذا فضلا عن أياديه الممتدة الى الزراعة ، فهو الذى أدخل على سبيل المثال زراعة العنب الأرضى فى مصر ، واستطاع أن يحصل من رئيس وزراء ايطاليا الأشهر موسولينى على ٢٠ ألف شجرة كانت نواة زراعة هذا العنب فى مصر . . . الخ . وعلى هذا النحو كانت اصلاحات اسماعيل صدقى فى شتى المجالات .

أكثر من المفروض فى سياسى :

كان صدقى باشا — كما قدمنا — معتزا بنفسه ، ربما بأكثر من المفروض فى سياسى مثله فى بلد تفشت فيه الأمية والامية السياسية ، وقد دفع صدقى باشا بلا شك ثمن هذا الاعتزاز فى حياته وبعد مماته وحتى الآن ، وسوف يظل يدفع أقساط هذا الثمن الى أن يشمل التثوير الثقافى والتاريخى ، فتسقط عنه الأقساط المتجددة التى لن تنتهى ما دمنا نغلب التعصب المطلق على نظرتنا الوجدانية الى أعلام تاريخنا القومى .

صدقى بين ملكين :

ربما كان صدقى باشا أبرز نموذج للسياسى الذى نال حظا فى عهد ملك كان يقدره ويحترمه ويثق فيه ، ثم جاء عليه زمن الملك الابن فلم يجد فى عهده ما كان يجده فى عهد الوالد ، كان صدقى باشا أثيرا لدى الملك فؤاد ، وقيل أن فؤادا أوصى ابنه فاروق بأن يأتى بصدقى عندما تتعسر عليه الأمور ولكن فاروق لم يعين صدقى باشا رئيسا للوزارة الا مرة واحدة كانت بعد عشر سنوات من جلوس فاروق نفسه على العرش ، على حين أنه لو امتد العمر بالملك فؤاد لكان صدقى رئيسا للوزراء فى أواخر

الثلاثينات مرة ثانية وثالثة ، كانت هناك جنوة أو فجسوة بين الملك وهذا الوزير الأول ، ليس من شك في أنه قد شارك في صنعها بالطبع رجال حاشية فاروق من الذين كان يخافون صدقي ويخشون بأسه ، ولكن لابد أن الملك فاروق نفسه كان له دور .. ولنذكر أن صدقي باشا لم ينل لقب صاحب المقام الرفيع مع كل ما عرفنا من شأنه .. وحين توفي لم تحظ جنازته بما كان يجب أن تحظى به جنازة مثله وهو صاحب الدولة رئيس الوزراء السابق .

ومع هذا فربما كان اسماعيل صدقي صاحب حالة من الحالات النادرة في التاريخ المصري المعاصر حين قدم استقالته من رئاسة الوزراء وبدأت المشاورات لتأليف وزارة جديدة ورشحت الأسماء لتولى المهمة ، ثم عاد رئيس الدولة (الملك فاروق في هذه الحالة) ليكلفه مرة أخرى بالاستمرار في أداء مهام منصبه هو وحكومته .. ونستطيع أن نعتبر هذا الرض للاستقالة بمثابة تكليف جديد بتشكيل للوزارة فكان صدقي باشا لم يشكل الوزارة مرة واحدة في عهد فاروق وإنما مرتان . ومع هذا فقد كان التاريخ الطبيعي يتوقع له دورا أكثر من ذلك لو كان فاروق أكثر نضجا وخبرة بالرجال .

التشجاعة في مواجهة الاثساعة :

كان صدقي دائما واضحا حتى عندما اضطرته الظروف الى موقف لا يقابله — في العادة — من كانوا قبله من السياسيين وكذلك من أتوا من بعده الا بالتجاهل التام وذلك حين نشرت إحدى الصحف الصباحية ما أسمته « نصوص الاتفاق » الذي تم بين صدقي وبينين .. فاذا بمجلس الوزراء يصدر بيانا يقول فيه : « ان هذا الذي نشر لا يتفق والحقيقة الا في قليل من النواحي المستتقة من هنا أو هناك .. » ويمثل هذا الموقف مجمل مواقف صدقي باشا من

الاشاعات فقد كان ميالا الى الرد المغصل واثبات ما هو حقيقى ونفى ما هو مختلق ولم يكن يلوذ بالصمت ولا يلجأ الى التجاهل أو التجهيل أبدا . وهو نموذج نادر فى هذا الخلق .

الارادة الحديدية :

وقد مكنته ارادته الحديدية من التغلب على آثار المحنة التى ابتلاه بها الله حين أصيب أثناء رئاسته للوزارة فى أوائل الثلاثينات بالشلل النصفى الأيسر ، وقد داوم اسماعيل صدقى على العلاج الطبيعى حتى استطاع أن يبدو للناس كأنه لم يصب بهذا المرض العضال .

الكفاءة أم الأمانة ؟ :

كان صدقى من أكثر الذين يعتدون بالكفاءة ويحترمونها ويعطونها مكانتها وهو أكثر زعمائنا المصريين تقديرا للكفاية ولعل ما يلقى بعض الضوء على طبيعة تفكيره فى هذه المسألة شهادة فرغلى باشا فى حقه فى كتابه « عشت حياتى بين هؤلاء » حيث يقول فرغلى باشا : « أما اسماعيل صدقى باشا نفسه الذى أتاحت لى معرفته بعد ذلك بشكل دقيق فكان من المؤمنين بسياسة القوة ، وبأن الغاية تبرر الوسيلة ، كانت ثقافته قانونية فرنسية ، وتقلد المناصب الوزارية منذ وقت مبكر فى حياته ، كما شارك فى المفاوضات التى أدت الى اعلان الاستقلال ، وكان من المصريين القلائل الذين يملكون عقلا منظما دقيقا ، وكفاءة ادارية نادرة ، يعرف جيدا ما يريد ، كما كان من الذكاء والطموح بحيث مهد لوصوله لهذا المنصب فى الوقت المناسب .

« كنت من المعجبين أشد الاعجاب بكفاءته ، وأتذكر يوما حين التقيت به على باخرة ايطالية ، وجلسنا نتجاذب أطراف الحديث ،

وكان بين ما قاله لى ردا على سؤال وجهته له أنه لو خير بين ناظر عزبة مشكوك فى ذمته لكنه كفء وآخر أمين ومعدوم الكفاءة، لفصل الأول على الثانى ، وعندما أبديت دهشتى قال لى بثقة مبررا اختياره « أن الأول سوف يفيدنى بكفأته ، ويسرقنى وحده ، أما الثانى فسوف أفيد من أمانته وحده ويسرقنى كل من حوله ، وعندما رأى الدهشة على وجهى قال لى « انك صغير السن ، وسوف تعلمك الأيام صحة ذلك » .

التعبير عن الذات :

ومن أبرز العبارات التى نلقى الضوء على شخصية صدقى كسياسى ما ذكره الأستاذ كامل الشناوى فى سؤال افتتاحى فى حديث له مع صدقى باشا نشر فى جريدة الأهرام حيث قال شاعرنا الرقيق مخاطبا صدقى باشا : « لقد تعودت أن تبدى رأيك فى الأمور العامة بدقة وعمق وصراحة ، وكثيرا ما اصطدم رأيك بالرأى الذى أجمع عليه الناس ، ولكم أثار هذا الاصطدام شرارات من السخط والغضب ولكن الغضب عليك لا يكاد يبلغ نهايته حتى تجيء الأيام والحوادث فتشد أزرك » .

ولم يكن صدقى باشا يعتقد بأفضيلته على نظرائه من حيث صواب الرأى ولكنه كان يعتقد أنه أكثر منهم صدقا مع ما فى فكره من آراء ، وهو لهذا يقول لكامل الشناوى فى غضون الحديث الذى أشرنا اليه فى الفقرة السابقة : « وإذا خصصتنى بسلامة الرأى فقد ظلمت الحقيقة .. فالواقع أن كثيرين غيرى يدرسون المسائل مثلما أدرسها . وينتهون فيها إلى الرأى الذى أنتهى إليه ، والفرق بينى وبينهم أتى حين أتكلم أعبر عما فى رأسى ، وأنهم حين يتكلمون يعبرون عما فى رؤوس الجماهير » .

وهذا الحوار الصحنى بين قطبين حقيقين من أهل الفكر
يرينا بعض ملامح فكر اسماعيل صدقى وكثيرا من آرائه السياسية
المهمة ، فها هو ذا كامل الشناوى يقول لصاحب الدولة : ان هذه
الجماهير قد لا تحبك ولكنها تحترم آراءك .. وأظن أنها اليوم
فى حاجة الى ان تستمع الى رأيك فى بعض المسائل الخطيرة
مثل توزيع الدوائر بين الأحزاب وخفض الجنيه المصرى و ..
ورفع صدقى سبابته وقال : « ليست هذه هى المسائل الخطيرة »
فأجاب كامل الشناوى : ستجد بين أسئلتى سؤالاً خطيراً يتعلق
بكشف روسيا عن سر القنبلة الذرية وأثر ذلك فى الحرب القادمة ،
وفى موقفنا من هذه الحرب .. وتكلم صدقى فقال : « وهناك
ياسيدى ما هو أخطر علينا من القنبلة الذرية التى تملك أمريكا
سرّها ، والتى كشفت روسيا عن سرّها .. ان ما قرأته فى
« الأهرام » أخطر على مصر من القنبلة الذرية ..

ولم يكن هذا الا مشروع الاتفاق على التسليح .. الذى قد
يستغرب القارىء لمدى الخطورة التى وصفه بها اسماعيل صدقى
يومها ، ولكن الحقائق أثبتت لنا ذلك فيما حفل به تاريخنا المعاصر
مما نعرفه فى سنوات ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، حتى الآن .

الزعامة الشعبية :

لم يكن اسماعيل صدقى من الذين يضعون الشعب ورغباته
وعواطفه فى المقام الأول حين ينتهجون سياسة الزعامة ولم يكن
من الذين يحرصون فى كل حين على ان يظلوا متمتعين برضا الجماهير
العريضة ، ويمكن القول بأنه كان رجلاً عملياً ، صاحب هدف واضح
او أهداف واضحة وهو يبذل جهده فى الوصول اليها مهما كلفه
ذلك ، وبأسرع ما يمكن .. وعلى حين يبذل السياسى التقليدى
الجهود مرة وراء أخرى (وربما يستنفد وقته وجهده فى هذا البذل)

من أجل الوصول الى ما يريد مثيرا المعارك والمصاعب فان اسماعيل صدقى كان يصل الى ما يريد فى هدوء ولو بعد حين .

ولو وجد اسماعيل صدقى فى مجتمع متقدم عن ذلك المجتمع الذى قدر له أن يوجد فيه لعانى أيضا بعض الصعوبة التى عاناها فى سياساته وممارساته ، فأمثال صدقى باشا يظلون بمنأى عن الجمهور لأنهم دائما يحبون أن يرتقوا به . لا أن يبسطوا له الأمور .

وربما كان ممكنا لاسماعيل صدقى أن يخفف من حدة هذا الخلق لو أنه كان قد عمل بمهنة التدريس ، حيث تتكشف له ضرورة الاعداد والتكرار ، وأهميتها ، وضرورة مخاطبة المستويات المختلفة بمستويات مختلفة أيضا والوصول الى الاقناع بالتدريج .. أو لو أنه عمل بالمحاماة واضطر الى التفكير فى الوصول الى أهداف (متباعدة) عن طريق تمرين قدراته المنطقية على مواقف مختلفة ومتغيرة ، ولكنه كان من رجال الادارة والاقتصاد طيلة حياته فأكسبته طبيعة هذا العمل الدقة والحرص عليها ، والوضوح والصرامة ، والايان بأهمية عامل الزمن والحسم .. والى هذه العقلية تعود كل مميزاته كما نعرف ، واليها أيضا يمكن أرجاع كل ما كان فى شخصيته السياسية وفكره السياسى من (عجز) من ملاحقة (أو مجاراة) عصره ..

كأنى أريد أن أقول ان صدقى فيما تبدى لنا من سلوكه وفكره لم يكن حصيلة تربية وتعليم فحسب ، ولكنه كان متأثرا الى أبعد الحدود بطبيعة الوظائف التى تقلدها منذ شبابه ، وفى الحقيقة فان أحدا من معاصريه واللاحقين به لم يتح له مثل هذا القدر من التمرس بوظائف الادارة والاقتصاد والبعد عن وظائف المحاماة والقضاء والتدريس ، وهكذا كان صدقى نتاجا لصدقى نفسه .

طبيعة التضج :

ومن أبرز الصفات التي كانت في صدقي باشا طغيان الفسوج النفسي الهائل ويوسعك أن تكشف هذا ، في حديثه عن نفسه ، وفي مذكراته ، كما تجده في تصرّياته وتفاعله مع الأحداث التي عرفت له ، وصدقي باشا حين يعرض لفشل مر به في حياته يبحث عن السبب في تواضع العلماء ثم يثبت في بيان الأدباء ، وسنضرب على هذا مثلا يحكي فيه صدقي باشا عن تجربته في انتخابات ١٩٢٤ حين فاز عليه الأستاذ نجيب الفرابلي مرشح الوفد في ظل الشعبية الوفدية التي قالت انه لو رشح سعد زغلول حجرا لفاز ، يقول صدقي باشا : « رشحت نفسي لمجلس النواب في دائرة سندا بسط التي تتبعها بلدي « الغريب » واذ ذاك نشأت فكرة الغالبية الساحقة برياسة سعد زغلول باشا فرشح الوفد أمامي الأستاذ نجيب الفرابلي وعلى الرغم من كونه رجلا فاضلا غانه لم يكن ابن الدائرة ولم يكن معروفا بها ..

« وكنت أعتقد أنني سأنجح في دائرتي لأن جهودي في خدمة بلادي ، وماضي في الجهاد ، واشتراك في الفوز باستقلال مصر بتصريح ٢٨ فبراير . كان كل ذلك مما يضمن النجاح .. ولكن شخصية سعد زغلول في ذلك الحين كانت شخصية جبارة ، وفي الوقت نفسه غمرت البلاد بقوتها ، وشدة تأثيرها ، واجتاحت أمامها كل شيء ، وأصبح الاعتقاد فيها يشبه الاعتقاد بالأنبياء ، فلم أفر في الانتخابات الا بأقل من ثلث الأصوات ، وسقطت أمام منافسي الوفد غير المعروف اذ ذاك لأهل الدائرة .

« ومن هنا أستطيع أن أقول : « ان الانتخابات لم تكن حرة ولا أقصد من ذلك أنه كان هناك ضغط اداري استعمل ضدي .. بل أعني أنه كان ضغطا نفسانيا أوجدته شخصية سعد زغلول

القوية ، فى بلد لم يصل بعد الى درجة النضوج السياسى ، ولم تتكون فيه الروح الدستورية .

وعلى هذا النحو كان صدقى باشا ينظر الى الأمور التى تواجهه كإنسان وكمسئول ولم يكن من أنصار فكرة المؤامرة ولا فكرة الحظ المعاكس ولا فكرة الكراهات ... الخ ، هذا على خلاف غيره ممن كتبوا مذكراتهم ورووا وجهات نظرهم .

مفاوضنا :

كان صدقى باشا مفاوضا « طويل النفس » وحين طالت المفاوضات المصرية البريطانية فى ١٩٤٦ ، وأخذ بعض المفاوضين يدلى بأحاديث صحفية عن بعض ما يدور فى المفاوضات ، ويات الناس يعتقدون أن الآراء داخل هيئة المفاوضين نفسها قد تضطر صدقى الى قطع المفاوضات .. اذا بصدقى باشا يفصح عن صبره الشديد وحنكته الدبلوماسية فى مثل هذه المفاوضات حين قال : « .. غير أنى وضعا للأمر فى نصيبها أحب أن يكون مفهومنا لدى الجميع أنه لا يوجد أى خلاف بين أعضاء هيئة المفاوضة المصرية وأنا منهم ، فيما يختص بالمقترحات البريطانية الأخيرة فقد رفضناها بالإجماع ، ووضعنا بشأنها مذكرة وافقنا عليها بالإجماع ، والخلاف كله محصور فى أن أحد الأعضاء يريد قطع المفاوضات ، وثلاثة منهم يرون أن يكون ختام المفكرة شبه انذار الى الجانب البريطانى يتلخص فى أن هيئة المفاوضات تتمسك حتى بحرفية النصوص لمشروع المعاهدة المصرية فلا تغير فى أى كلمة فيها هنا أو هناك .. أما أنا وباقي حضرات الأعضاء وعددنا سبعة فلم نر هذين الرايين ، وحسبنا أننا متمسكون بالمشروع والاسس والمبادئ التى أقيم عليها أشد التمسك فلا محل فى نظرنا لتصرف هو فى الواقع وليد السأم والملل .. وفيه من العوائق ما لا يتفق وروح المفاوضات .. »

المسئوليات الوزارية المبكرة :

عمل اسماعيل صدقى وزيرا للزراعة لأول مرة فى وزارة حسين رشدى باشا الاولى (من ابريل ١٩١٤ حتى ديسمبر ١٩١٤) وعندما شغل حسين رشدى باشا وزارته الثانية أصبح صدقى وزيرا للأوقاف من ديسمبر ١٩١٤ حتى مايو ١٩١٥ حيث خرج من الوزارة بمفرده .

وقد عاد صدقى الى الوزارة مرة ثانية وزيرا للمالية فى وزارة عدلى باشا الاولى فى مارس ١٩٢١ حتى ديسمبر من العام نفسه ، ثم عمل أيضا وزيرا للمرة الرابعة كوزير للمالية فى وزارة ثروت باشا الاولى (مارس ١٩٢٢ حتى نوفمبر ١٩٢٢) .

ودخل صدقى باشا الوزارة للمرة الخامسة فى وزارة زيور باشا الاولى حيث عين وزيرا للداخلية (ديسمبر ١٩٢٤ حتى مارس ١٩٢٥) واستمر فى ذات المنصب كوزير للداخلية عند تشكيل وزاره زيور باشا الثانية مارس ١٩٢٥ حتى استقال فى سبتمبر ١٩٢٥ (بسبب اقالة عبد العزيز فهمى باشا) .

لماذا استقال صدقى فى ١٩٢٥ ؟

فى اثناء حكم وزارة زيور ، وكان زيور نفسه فى الخارج تطورت أزمة كتاب الاسلام ونظام الحكم « لمؤلفه الشيخ على عبد الرازق » . . وقام رئيس الوزراء بالنيابة باقالة عبد العزيز فهمى باشا وكان يومئذ وزيرا كبيرا ، ورئيسا لحزب الأحرار الدستوريين فما كان من حزب الأحرار الدستوريين الا أن اجتمع وقرروا أن يستقيل وزراءه جميعا من الوزارة . . واذا بصدقى باشا (مع أنه لم يكن عضوا فى حزب الأحرار حينذاك) يتضامن مع الوزراء

المستقلين ، ويقدم استقالته هو الآخر ، وهو موقف من المواقف التي تحسب لصدقي والتي ترينا انه لم يكن دوماً — كما يريد البعض أن يصوروه — من الساعين الى المنصب بأى ثمن .

ثم يأتلف الحزبان الكبيران الوفد والأحرار وتقدم الوزارة استقالتها ويؤلف عدلى باشا وزارة الائتلاف بينما يرأس سعد زغلول مجلس النواب لعام ١٩٢٦ ويتولى اسماعيل صدقي رئاسة اللجنة المالية فى البرلمان تحت رئاسة سعد زغلول باشا .

صدقى فى البرلمان :

تمثل فترة برلمان ١٩٢٦ فترة من أخصب فترات حياة صدقى باشا فقد انصرف الى العمل البرلمانى المثمر فى مجال الاقتصاد حيث ترأس اللجنة المالية بكفاءة واقتدار ، وفرغ الى الدرس الهادئ والتقويم ، وفهم كثيراً من الأمور التى كان يراها وهو فى السلطة مجاملة ، فإذا هو يضيف الى الاجمالى معرفة التفاصيل وأتيح له وقت كانت فيه المناوضات السياسية والمناورات أيضاً تستهلك أكثره ، وبلغ من تقدير سعد زغلول باشا نفسه لدور صدقى باشا فى برلمان ١٩٢٦ أن ترك منصة الرئاسة الى منصة الخطابة ووقف طويلاً يمدح جهود صدقى باشا ونشاطه فى هذا الصدد .

رئيساً للوزراء :

ثم ان صدقى باشا تولى رئاسة الوزارة فى يونيو ١٩٣٠ ودامت وزارته حتى يناير ١٩٣٣ وقد شغل فى هذه الوزارة مناصب الرئاسة والمالية والداخلية ، وفى يناير ١٩٣٣ شكل صدقى باشا وزارته الثانية التى استمرت حتى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ وقد عمل

فيها وزيرا للمالية طيلة رئاسته ، ووزيرا للداخلية منذ تشكيل الوزارة حتى ١٣ مارس ١٩٣٣ حيث أثر أن يخلفه فيها محمود فهمى القيسى باشا .

ازمة الابراشى والخروج من الحكم فى ١٩٣٣ :

يرجع كثير من المؤرخين السبب فى التعجيل باستقالة حكومة اسماعيل صدقى فى ١٩٣٣ الى خلافاته المتكررة مع الابراشى ناظر الخاصة الملكية الذى تعاضم شأنه وبخاصة خلال غياب صدقى باشا فى الخارج سنة ١٩٣٣ ، وتكرار هذا التدخل ، حتى اذا عاد اسماعيل صدقى وحاول الحد من هذا التدخل لم يكن بد من هذا الخلاف الذى تفجر ، و ظهر للناس عند اجراء احد التعديلات الوزارية المحددة .

ولهذا لم يكن بد امام صدقى من ان يستقيل ، وإن يلمح فى كتاب الاستقالة الى هذه الخلافات . .

وبعد ان ترك صدقى باشا رئاسة الوزارة ، قبل الرجل تولى منصب وزير الدولة فى وزارة محمد محمود باشا التى تولت الحكم منذ ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ حتى ٢٧ أبريل ١٩٣٨ وقد تولى صدقى باشا طوال هذه الفترة وزارة المالية أيضا ، ولما شكل محمد محمود وزارته الثالثة فى أبريل ١٩٣٩ تولى صدقى منصب وزير المالية وهى المرة العاشرة التى يتولى فيها صدقى منصبا وزاريا) ولكنه لم يبق الا عشرين يوما اذ استقال فى ٢٨ مايو ١٩٣٩ .

ثم ان صدقى باشا شكل وزارته الثالثة والاخيرة فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ ، واستمرت حتى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ على الرغم من انه قدم استقالته فى سبتمبر ١٩٤٦ ولكن الملك رفضها .

وفى هذه الوزارة عمل صدقى باشا أيضا (كعائته فى

الوزارتين السابقتين) كوزير للمالية والداخلية بالاضافة الى توليه الرئاسة .. ولكنه على خلاف ما فعل في الوزارة النائية حين استمر في المالية الى النهاية وترك الداخلية فانه هنا احتفظ بوزارة الداخلية الى النهاية ، بينما ترك المالية في ٣٠ يونيو ١٩٤٦ ليخلفه فيها الأستاذ عبد الرحمن البيلي .

استقالة صدقي من وزارته الثالثة :

ربما ضاق اسماعيل صدقي من السياسة المصرية ومستوى ممارساتها في ذلك الجيل الذي يمكن وصفه بأنه أصبح بمثابة الجيل الجديد بالنسبة له وربما بلغ يأسه حدا جعله يكرر في الاستقالة التي قدمها للملك فاروق العبارات التي تنم عن مثل هذه المشاعر التي لم نقرأ مثلها في الاستقالات الاخرى التي قدمها رؤساء الوزراء .. ولكن قراءة استقالة صدقي ترينا كثيرا من المعاني التي أصبحت تفرض نفسها الى حد انها ظهرت في خطاب يقرؤه كل الناس في الصحف اليومية (ولن نتصرف في النص الاصلى الا باختصار بعض المرافعات فقط) .

يقول صدقي :

« مولاي صاحب الجلالة

« نفضلتم فوضعتكم امانة الحكم على كاهلي ، والسن متقدمة ، مكان لي من ثقتكم الغالية ومن جلال الاهداف الوطنية والشعور الفياض بواجب الخدمة العامة اقوى حائز لي على الاضطلاع بالاعباء الجسام ، فصرفت مع زملائي في خدمة مولاي وقضية الوطن كل عناية في عمل متصل من غير ملل ، وقد تجمعت احوال السفر المضني وهذا العمل للتغلب على العقبات التي قامت او اقيمت في طريق تحقيق الاهداف الوطنية من الجلاء الشامل ،

ووحدة مصر والسودان تحت تاجكم المفدى ، وكانت المفاوضات طويلة وشاقة ، ومضنية ، وأصبحنا من التوفيق قاب قوسين أو أدنى ، ولكن المرض قد أصابنى ونال منى منذ شهرين وأنا أقاومه وهو يلح ، وقضية البلاد مازالت تتطلب العناية وبذل الجهود ، والمرض يا مولاي لا يرحم ، وقد استطل أمره وعيل صبرى ، ولذلك رأيت لزاما على أن أرفع استقالتي راجيا من مولاي التفضل بقبولها رعاية لمصلحة القضية التي لا تتحمل الأرجاء أو التأجيل ، على أنى يا صاحب الجلالة وأنا أقدم على هذه الخطوة أشعر بالغبطة البالغة لأن الله فى عدله وكرمه قد شاء أن يحفظ لى رضاكم السامى كاملا ، وعطفكم الكريم موفورا ، وثقة البرلمان مجددة مكررة ، وكل أولئك لا غنى عنه لقيام وزارة دستورية فى بلد ديمقراطى . وها أنذا أترك الحكم يامولاي وأنا متمتع بكل ذلك راضى النفس ، قرير العين مرتاح الضمير على ما استطعت أدائه لوطنى(*) من خدمة خالصة لوجه الله .

« ولا يسعنى ازاء ما إقيت من العطف الا أن أرفع الى مولاي خالص الشكر جزيلا ، وأسأل الله أن يبارك فى حياتكم الغالية وبسدد على الدوام خطاكم ، وأن يقر السلام والطمأنينة فى نفوس الشعب المصرى المتلهف على نجاح قضيته ويكتب التوفيق لخلفى الذى تختارونه يامولاي لاتمام هذه المهمة الجسسية بما يحقق الأهداف الوطنية لهذا البلد المفدى . »

فهذه الاستقالة التى يختم بها صدقى باشا حياته السياسية معبرة فعلا فالمرض قد غلبه على أمره ، وعيل صبر صدقى باشا ولكن

(*) نلاحظ هنا أن صدقى باشا يقول (وطنى) ولا يقول (شعبى) وعى ملاحظة يمكن لأعداء صدقى التركيز عليها فى التفريق بين المفهومين عند الرجل .

المرض لا يرحم .. والقضية لا تحتل التأجيل وهو قد أصبح من التوفيق قاب قوسين أو أدنى .. ولكن العقبات قامت أو اقترنت (وهكذا يتدارك صدقى دبلوماسيته بصراحته) . وهو لهذا متنازلاً عن هذا الجد ، داعياً بالتوفيق لخلفه .

هل وصل قبل وفاته الى حالة من اللاتوافق ؟

كان اسماعيل واحداً من الزعماء القلائل الذين شاء لهم الله أن يغادروا الحياة الدنيا قبل أن تأتى الثورة ، وكان اسماعيل صدقى قد وصل فى توافقه مع المجتمع الذى هو فيه الى نقطة اللاعودة تقريبا ، فأراؤه السياسية التى سبقت عصرها لم تجد من يفهمها أو من يقدرها ، وشتان بين هذا الموقف وموقفه مع سعد وزملاء سعد قبل ثورة ١٩١٩ حين كان يتمتع بأقدار كبيرة من القدرة على المشاركة فى رأى والقيادة أو فى كتابة المذكرات أو فى المباحثات مع أنه لم يكن يومها الرجل الاول ولا حتى من الخمسة الأوائل .. وإذا هو فى نهاية الأربعينات علم ومحبط بأمور كثيرة ولكن العجلة لا تجرى معه فقد أصبح هناك جيل جديد من الزعماء المؤثرين ، أضيق أفقا ، وأقل ذكاء من زعماء الأمس وكانوا اذا اختلفوا مع صدقى أو اتفقوا معه غير قادرين الا على الماضى الا فى طريق المزايدات .

وربما كان أبلغ دليل على ذلك أن أعظم انجاز سياسى فى هذه الفترة لم يكن توقيع اتفاقية جديدة ، وإنما كان إلغاء اتفاقية ١٩٣٦ فحسب ، ومع هذا كان السياسيون البارزون يومها يزايدون فى هذا المجال .. وكان الفسساد استشرى فى كثير من المواقع المفترض فيها أن تكون موئل الطهارة والحياد السياسى التقليدى ولكن السرطان نما بلا أمل .. كانت هناك صحافة مؤثرة ولكنها نجحت فى القاء ظلال الشك المريب على كل موقع ..

وكانت مصر قد فقدت بعض زعمائها الحقيقيين الذين كانوا يدركون الفرق الحقيقي بين الوطنية والسياسة ولا يخلطون بينهما .. على حين بقى فى الميدان رجال من الجيل الثانى أصبح كل همهم الحفاظ على تراث الجيل السابق دون النظر الى الجوهر ولا تطوير المواقف .. ولم يكن الزعماء المناظرون (بحكم مراكزهم) لصدقى باشا يوما من الذين يتمتعون مثله بروح المبادأة النبيلة .. أضف الى ذلك ان زعيم الأحرار الدستوريين هيكى باشا على سبيل المثال قنع برئاسته الشيوخ ، وقاده فكره الصائب الى أن رئاسته الوزارة عبء ، ومأساة كما نرى من حوارهِ الشهير مع الملك .. وكان هناك زعيم آخر هو ابراهيم عبد الهادى لا يقل عظمة عن أسلافه ولكنه وجد نفسه فجأة فى موقع الرجل الثانى وفجأة أخرى فى موقع الرجل الأول .. وفيما بين ذلك فى موقع رئيس الديوان الملكى .. ولم يكن ابراهيم عبد الهادى باشا بكل ما أوفى من قدرات وشخصية عظيمة قد استوعب بعد مكانه الجديد فى السياسة المصرية حتى ان استوعبه بعد ذلك فى شهور قليلة .

وهكذا

اصبح اكبر من الحاجة

وهكذا لم يكن الصراع يوما على القمة قد وصل الى درجة تتوافق مع خبرة صدقى باشا ، ومع هذا فلم يكن الجيل الجديد متمثلا فى نواد باشا سراج الدين على سبيل المثال وأقرانه بقاير على أن يفيد من خبرات صدقى باشا ولا أن يتحداها . ولهذا فأنك ترى صدقى باشا يعبر عن تبرمه وضيقه تجاه الوضع الذى وصلت اليه البلاد سياسيا واجتماعيا الى الدرجة التى لا يجد معها حرجا فى أن يصرح للصحف بقوله :

« لا تفكروا فى الحكم بل نظموا صفوفكم للدفاع عن الديمقراطية ولحاربة الرذيلة .. وليست الرذيلة هى النساء فحسب ، وانما هناك رذائل فى مصر اليوم أشد خطورة من البقايا .. وهى رذائل تردد صداها فى العالم وتردد صداها من غوق منابر مجالس مصر النيابية » . « اننى آسف على اننى بساهوت تاركاً مصر فى هذه الحالة السيئة التى لم تمر بها فى يوم من الأيام .. ان الرذيلة تزحف فى مصر الى كل مكان . وقد سقطت حصوننا فى احضانها حصناً بعد حصن .. » .

حقيقة علاقة صدقى باشا بالانجليز والفرنسيين :

قد يكون من المهم ان نذكر للقارىء ان اسماعيل باشا (على عكس ما قد يتراءى للقارىء من قراءة التاريخ) لم يكن صديقا للانجليز ، لم ينل صدقى باشا من الانجليز أى لقب او نيشان (على حين نال غيره من الزعماء الذين لم ينالوا ما ناله صدقى باشا من هجوم مفرع على اقلام كتاب تاريخنا) ، ولم يكن هناك ود موصول بين الانجليز ولا ود مقطوع ، حتى ان الانجليز عندما تفاوضوا صدقى فافوضوا الرجل القوي الذى هم متأكدون من ان الوفد سيزايد عليه مهما احرز من نجاح ، وعلى النقيض كانت اسماعيل صدقى باشا علاقات ودية مع الدول الأوروبية الأخرى ، وكان له وزن كبير عند الفرنسيين وقد نال ارفع اوسمة فرنسا .. كما نال لقب « كونت » من البانيا ، ولقب « ابن عم » من ملك ايطاليا ، ومن ملك بلجيكا كذلك ، ونال عددا آخر من الأوسمة والنياشين بلغ مجموعها اثني عشر كان منها أيضا ارفع اوسمة الحبشة ورومانيا .

محاولات اغتيال صدقي باشا :

عن الأستاذ محمد سيد كيلانى ننقل هذه الفقرات التى يحكى فيها قصة محاولتين لاغتيال صدقي باشا فبقول :

« وقد دبرت عدة مؤامرات لاغتيالات اسماعيل صدقي ، الأولى قام بها شاب اسمه حسين طه . استغل لونه الأسود وارتدى جلبابا أبيض ولف حول وسطه شريطا أحمر . ووضع على رأسه طربوشا . وهكذا تخفى فى زى خدم عربات البولمان وخبأ تحت ملابسه بلمبة وتسلل الى الصالون الذى كان مقررا أن ينزل به رئيس الوزراء فى عودته ذات مرة من الاسكندرية الى القاهرة ، وقد أراد صدقي باشا أن يتناول شيئا من الطعام والشراب ، فطلب من الحاجب أن يأتيه به ، فشاهد الحاجب حسين طه واقفا بباب الصالون واعتقد أنه من الخدم المكلفين بالعمل فنادى عليه ليحضر الطعام والشراب ، ولكنه لم يتحرك بل ظل واقفا كالصنم ، ولما كرر عليه النداء ولم يتلق ردا شك فى الأمر واقترب منه وإامسك به وعثر على البلمبة واقتيد إلى التحقيق فى هجوه ودون ضجة وقدم للمحاكمة أمام محكمة الجنايات المنعقدة برئاسة عبد العظيم راشد باشا فى ٢٥ ابريل ١٩٢٣ وقد حكم عليه بالسجن سبع سنوات ، ولم يجتمل حياة السجن فأضرب عن تناول الطعام مدة تزيد على الستين يوما حتى مات ، وكان والده عضوا فى مجلس النواب « الصدقي » عن مركز الدبرغرض أن يتسلم جثة ابنه لدفنها لأنه كان قد تبرأ منه .

لما المحاولة الثانية فكان بطلبها محمد على الفلال وكان طاهيا مقيما بباب البحر ، وكان صدقي باشا مسافرا الى الاسكندرية

ليبحر منها الى أوروبا وبينما كان واقفا على رصيف محطة القاهرة مع بعض مودعيه ، تمكن الفلال من اختراق نطاق الشرطة وبيده بعض الصحف وقد خبا تحتها مسدسا محثوا بالرصاص ، فلمحه أحد الواقفين فأسرع اليه وأمسك يده وانتزع منه المسدس ، ثم سيق المتهم الى قسم الأزيكية وجرى معه تحقيق تولاها أحد وكلاء النيابة العاديين .

نماذج للتجنى على صدقى باشا :

فى حديثة من اسماعيل صدقى فى سلسلة مقالاته عن رؤساء الوزارات فى مجلة أكتوبر (١٩٨٧) قال الدكتور حسين مؤنس : « اننا نفهم كراهة محمد محمود للوند ونفهم شغفه البالغ بأن يحمل لقب حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء فهو رجل من بيت حسب وجاه كان يعيش فى عصر جهالة فتصور أن الحسب والمال والجاه تؤهله للحكم ، فجرى معه ثم ارتطم وسقط ، ولكننا لا نفهم اسماعيل صدقى باشا فهذا رجل من أصل تركى أو شركسى (هكذا قال الدكتور حسين مؤنس فى سياق يوحى باهتزاز المعلومات .. وللأسف فهى مجافية تماما للصواب) لم يشعر يوما بأنه مصرى ، وبيته كان بيتا ميسورا ، ولكنه لم يكن من السراوات أو أصحاب الحسب (هل يمكن أن يكون هذا صحيحا فى حق ابن باشا كان وكيلًا للداخلية وحفيد باشا آخر كان من أغنى الأغنياء؟) ، وكان قد تربى فى مدرسة الفرير ونشأ جيزويتيا يجيد الفرنسية أحسن مما يتحدث بالعربية (لماذا يتجاهل الدكتور مؤنس الفرق بين الجزويت والفرير ويعدهما شيئا واحدا ؟ أم هو يعتقد كذلك ؟) وعند قيام الثورة (يقصد ثورة ١٩١٩) كان مستشارا (مع أن صدقى باشا لم يكن أبدا من رجال القضاء على الرغم من أنه قانونى وكل علاقته بالقضاء كانت بداياته فى النيابة) وصاحب مركز واسم

فى.سلك القضاء (لا نعرف من أين جاء الدكتور حسين مؤنس بهذه المعلومات التى يمكن أن تصدق على أى زعيم « قانونى » أى من خريجى الحقوق الا صدقى نفسه ؟) ولا يدري أحد لماذا نفاه الانجليز عندما نفوا سعدا ، ولكن هذا النفى أدخل الرجل فى عالم السياسة (كذا !!) ، فأصبح اسمه يتردد ، ولكنه اتجه الى القصر من بدابة الامر ، وهذا الرجل الذى كان يستطيع أن يكون بطلا على يد الشعب فضل أن يكون عبدا فى قصر الملك ، لأنه بطبعه كان رجلا متآمرا يحسن العمل فى الظلام (!!!) ، مثله فى ذلك حسن نشأت (!!!) وأحمد محمد حسنين (!!!) وعلى ماهر (!!!) وبقية زعانف القصر (مع أن صدقى كما ذكرنا لم يكن يلقي ارتياح فاروق أبدا ، ولا رجال القصر هؤلاء ، ولا عمل فى القصر ولا رئيسا للديوان) ، وقد توسم فيه الملك فؤاد جحود القلب والطمع فاستعد به لىسلطه سوط عذاب على هذا الشعب ، وكان فؤاد يريد أن يجعله رئيس وزراء عندما أقال مصطفى النحاس أول مرة ، ولكن اللورد جورج أمره بأن يعين محمد محمود .

« فلما جاءت الفرصة هذه المرة أصدر أمره الى اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة فبادر بتأليفها فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ وأتى معه بشرزمة من الرجال أصبحوا من ذلك الحين من أعداء شعب مصر (عبارة تقبل من الأديب ولا تقبل من المؤرخ) » .

وهذا الكلام الذى يبدو جميلا ومتناسقا ينتقر الى كثير من الموضوعية والصدق التاريخى ، فعند قيام الثورة (أى ثورة ١٩١٩) لم يكن اسماعيل صدقى مستشارا وصاحب مركز أو اسم فى سلك القضاء (ولم يكن كما ذكرنا كذلك أبدا مع أن هذا بالطبع يشرفه) وإنما كان اسماعيل صدقى قد ترك الوزارة التى وليها عام ١٩١٤ فهو إذن وزير سابق ، وكان الى هذا رجل اقتصاد

وأعمال ، وحين قامت ثورة ١٩١٩ كان لاسماعيل صدقى نشاط ظاهر هو الذى دفع الاتجليز بالطبع الى نفيه مع سعد زغلول ، ولهذا فان فى قول الدكتور حسين مؤنس « ان هذا النفى ادخل الرجل فى عالم السياسة فأصبح اسمه يتردد » كثيرا من التجنى .

وقد يكون من الجدير بالذكر أن نفكر لماذا ضم سعد زغلول اسماعيل صدقى الى الوفد المصرى ؟ فقد كان صدقى قد وضع مذكرة اضافية بالتعاون مع محمد سعيد باشا ، وقد عرضها على الامير طوسون ، وسمع بها سعد زغلول الزعيم العظيم الذى كان يجيد الافادة من كل الجهود ، فبعث نى طلبا صدقى .. وتذكر مذكرات صدقى باشا نفسه أن هذه المذكرة كانت الاصل « الذى بنيت عليه مذكرة الوفد الى مؤتمر فرساي » .. ولم نقرا لاحد ممن كتبوا عن هذه الفترة انكارا لهذه الواقعة ، ولا بد أن نفكر أيضا أن اسماعيل صدقى قد دخل الوفد المصرى أو ضم الى الوفد المصرى فى ذات الوقت الذى دخله فيه مصطفى النحاس وحافظ عفيفى « من الحزب الوطنى » وحمد الباسل .

وليس أقل من هذا ظلما ذلك المعنى الذى قد يفهم من عبارات الدكتور حسين مؤنس حين يقول : « وباستثناء الملك فؤاد لم يرحب أحد بهذه الوزارة الكئيبة (يقصد وزارة اسماعيل صدقى باشا الاولى) حتى المندوب السامى الجديد قال لصدقى عندما ابلغه أن الملك كلفه بتأليف الوزارة أنه أتى فى غير وقته أو أتى فى وقت غير مناسب . وهذا حق ، فقد كانت الحفيا داخلة فى أزمة اقتصادية كبرى وأسعار القطن المصرى كانت تهبط يوما بعد يوم ، فقد كان سعر القطن فى سنة ١٩٢٨ يبلغ ٢٦ ريالا للباله ، فهبط فى سنة ١٩٢٩ الى ٢٠ ريالا وفى ١٩٣٠ الى ١٢ ريالا وفى سنة ١٩٣١ الى ١٠ ريالات ، وقل المشترون فتكدست المحاصيل

واشتدت الأزمة حتى زعمت 'لتايمز' أن النحاس باشا تعمد الاستقالة ليهرب من الأزمة الاقتصادية « ونعقب بالقول أن الدكتور مؤنس يتجنى ، ذلك أن مما أجمع عليه المصريون وغيرهم أن صدقي باشا هو الذى أنقذ مصر من آثار هذه الأزمة الاقتصادية كما نعرف وكما سنرى ، وأنه لم يكن هناك خير منه لهذه المهمة ، ومن الظلم إذن أن نقول أن صدقي قد أتى فى وقت غير مناسب ، لأن هذا الوقت كان غير مناسب لأى زعيم أو سياسى آخر ، فقد أثبتت الأيام أن صدقي كان هو الرجل المناسب وربما الوحيد لمثل هذه السنوات العجاف !!

رجال صدقي :

فى الوزارة الأولى (٢٠ يونيو ١٩٣٠) شكل صدقي باشا الوزارة من سبعة من الوزراء السابقين والحائزين للباشوية فلم يكن منهم واحد لم يتول الوزارة من قبل ، ولا هو حائز لدرجة أقل من درجة الباشوية . وقد عمل معه محمد توفيق رفعت كوزير للحربية والبحرية وعبد الفتاح يحيى كوزير للحقانية وحافظ حسن كوزير للأشغال العمومية والزراعة وعلى ماهر باشا كوزير للمعارف العمومية وتوفيق دوسى باشا كوزير للمواصلات ومحمد حلمى عيسى باشا كوزير للأوقاف وحافظ عفيفى باشا كوزير للخارجية .

وفى ١٢ يوليو ١٩٣٠ استقال حافظ عفيفى من وزارة الخارجية ، وعين خلفا له عبد الفتاح يحيى باشا وزيرا للخارجية (وكان وزيرا للحقانية) بينما خلفه فى الحقانية على ماهر باشا الذى كان وزيرا للمعارف ، وخلفه فى المعارف مراد سيد أحمد بك الذى كان يشغل منصب المستشار الملكى لقسم قضايا وزارة الأوقاف ، وعين إبراهيم فهمى بك وزيرا للأشغال العمومية .

فأما مراد سيد أحمد بك فأنه لم يظل في الوزارة إلا لاقبل من عام حيث شمله أول تعديل وزارى قال وهو الذى أجرى فى يوليو ١٩٣١ حيث عين حلمى عيسى وزير الأوقاف وزيرا للمعارف العمومية خلفا لمراد سيد أحمد باشا (الذى عين فى وظيفة أخرى . . هكذا كان نص المرسوم الملكى) وعين على جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية وزيرا للأوقاف .

وبعد اثنى عشر يوما أجرى تعديل وزارى آخر بمناسبة انتخاب محمد توفيق رفعت رئيسا لمجلس النواب ، وكان وزيرا للحربية والبحرية ، فخلفه أحدث الوزراء على جمال الدين باشا الذى عين قبلها بأيام وزيرا للأوقاف ، وعين أحمد على باشا وزيرا للأوقاف .

وفى يناير ١٩٣٣ استقالت هذه الوزارة الذى لم يثبت فى مناصبها من الوزراء السبعة طيلة مدتها الا توفيق دوس باشا وزير المواصلات على حين أصاب الآخرين بعض التغيير كما قدمنا .

وفى يناير ١٩٣٣ حين شكل صدقى باشا وزارته الثانية وضمت هذه الوزارة ثمانية من الوزراء كان منهم خمسة من الذين انتهت بهم الوزارة السابقة وثلاثة دخلوا الوزارة مع صدقى هذه المرة ولم يكونوا قد دخلوها قبل ذلك معه . وقد ضمت هذه الوزارة كلا من :

— محمد شفيق باشا الذى عين وزيرا للأشغال العمومية .

— وأحمد على باشا الذى عين وزيرا للحقانية ، وكان قد عين فى نهاية الوزارة السابقة وزيرا للأوقاف .

— وحافظ حسن الذى عين وزيرا للزراعة وهو نفس منصبه القديم .

— ونخلة المطيعى الذى عين وزيرا للخارجية وخلف بهذا عبد الفتاح يحيى باشا .

— وحلمى عيسى الذى عين وزيرا للمعارف العنومية وهو ذات المنصب الذى كان قد انتهى اليه فى الوزارة السابقة .

— وابراهيم فهمى كريم الذى عين وزيرا للمواضلات وخلف بهذا توفيق دوس .

— وعلى جمال الدين الذى عين وزيرا للحربية والبحرية وهو ذات المنصب الذى انتهى اليه فى الوزارة السابقة .

— ومحمد مصطفى باشا الذى عين وزيرا للأوقاف وخلف بهذا أحمد على باشا الذى أصبح وزيرا للحقانية .

وبهذا فان الذين خرجوا من وزارة صدقى باشا عند هذا التشكيل الجديد هم : عبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية ثم الخارجية فى الوزارة الاولى ، وقد عين فيما بعد رئيسا للوزراء حيث خلف صدقى باشا فى هذا المنصب ، وعلى ماهر باشا وزير المعارف ثم الحقانية فى الوزارة الاولى وقد أصبح بعد ذلك هو الآخر رئيسا للوزراء .

ولم يصب هذه الوزارة الا تعديلا لاول فى مارس ١٩٣٣ وعين فيه محمود فهمى القيسى وزيرا للداخلية وكان يتولاها صدقى باشا نفسه . وعين محمد علام باشا وزيرا للزراعة وكان يتولاها حافظ حسن باشا ، وعين على المتزلاوي بك وزيرا للأوقاف وكان يتولاها محمد مصطفى باشا .

وأجرى التعديل الثانى فى ١٠ يوليو ١٩٣٣ وهين فيه :
صليب سامى بك وزيرا للخارجية وكان يتولاها نخلة المطيعى .

أما وزارة صدقى الثالثة والأخيرة بعد ١٣ عاما فقد شكلها
صدقى باشا من الأحرار الدستوريين ومن المستقلين (وفى تعديل
سبتمبر دخلها السعديون أيضا) ، وتولى فيها وزارتى الداخلية
والمالية بالإضافة الى رئاسته الوزارة أى أنه تولى أهم ثلاثة
مناصب فى الوزارة بمفرده على نحو ما فعل فى بداية الثلاثينات
وكان معه فى أول عهده بتشكيله للوزارة أحد عشر وزيرا هم
بترتيب أقدمياتهم : لطفى السيد باشا وقد عين وزير دولة ونص
المرسوم الصادر بتشكيل الوزارة على أن يتولى وزارة الخارجية ،
وسابا حبشى باشا لوزارتى التجارة والصناعة ، وعبد القوى أحمد
باشا لوزارة الأشغال العمومية ، ومحمد عبد الجليل أبو سمرة باشا
لوزارة الشؤون الاجتماعية ، وإبراهيم دسوقي أباطة باشا لوزارة
الأوقاف ، وحنفى محمود باشا لوزارة المواصلات ، واللواء أحمد
عطية باشا لوزارة الدفاع الوطنى ، ومحمد كامل مرسى باشا
لوزارة العدل ، ومحمد حسن الغشماوى باشا لوزارة المعارف
العمومية ، وحسين غنان باشا لوزارة الزراعة ، وسليمان عزمى
باشا لوزارة الصحة العمومية .

وكان كل أعضاء هذه الوزارة من الباشوات (شأن وزارته
الأولى) ليس فيها أحد من الأمندية ولا حتى من البكوات (باى من
درجتى البكوية) وقد يقوم هذا (اذا أردنا الاستنتاجات السريعة)
دليلا على أن معارف صدقى باشا لم تكن تنزل عن هذا المستوى ،
أو على أنه لم يكن عنده استعداد لبث دماء جديدة ، أو للصعود
بمن لم يكونوا أهلا من قبل لهذه الدرجة الرفيعة فى المجتمع .

وقد ضمت وزارة صدقي باشا الثالثة عند تشكيلها أحد عشر وزيرا منهم خمسة دخلوا الوزارة لأول مرة ، ومن الطريف أنه ليس من هؤلاء الوزراء جميعا (الأحد عشر) واحد كان وزيرا قبل ذلك في وزارتي صدقي في أوائل الثلاثينات ، وقد يدلنا هذا (اذا لجأنا إلى الاستنتاجات السريعة مرة أخرى) على قدرة هذا الرجل على التجديد الدائم رغم تعاقب الأجيال . فاما الوزراء القادمي منهم :

لطفى السيد باشا الذى عين وزير دولة ويتولى وزارة الخارجية .

وسابا حبشى الذى عين وزيرا للتجارة والصناعة والتموين .
وعبد القوى أحمد باشا الذى عين وزيرا للأشغال العمومية .
ومحمد عبد الجليل أبو سمرة الذى عين وزيرا للشئون الاجتماعية .

وأبراهيم دسوقي اباطة الذى عين وزيرا للأوقاف .
وحفنى محمود باشا الذى عين وزيرا للمواصلات .
واما الوزراء الخمسة الجدد الذين كان دخولهم هذه الوزارة هو أول عهدهم بالمناصب الوزارية فهم :

اللواء أحمد عطية وزير الدفاع الوطنى .
والدكتور محمد كامل مرسي باشا وزير العدل .
والمستشار محمد حسن العشماوى وزير المعارف العمومية .
وحسين عثمان باشا وزير الزراعة . . .
والدكتور سليمان عزمى باشا وزير الصحة .

ومن الممكن القول بأنه قد سيطرت على صدقى باشا فى تشكيل هذه الوزارة نفس الروح التى سادت مصر. بعد ذلك فى الستينات من الاكثار من التكنوقراطيين وأساتذة الجامعة فى الوزارة .. وقد ضمت هذه الوزارة بالذات مديرا سابقا للجامعة (لطفى السيد) ومديرا لاحقا (كامل مرسى) ووكيلا للجامعة وهو عميد كلية الطب فى نفس الوقت (سليمان عزمى) هذا فضلا عن بقية أعضائها من التكنوقراطيين .

وفى ٣٠ يونيو عين الأستاذ عبد الرحمن الببلى وزيرا للمالية التى كان وزيرها هو إسماعيل صدقى باشا نفسه ، وفى ١١ سبتمبر أصاب هذه الوزارة تعديل مهم دخل بمقتضاه السعديون - وأصبح أحمد لطفى السيد نائبا لرئيس الوزراء وترك وزارة الخارجية ليتولاها من بعده الزعيم السعدى إبراهيم عبد الهادى باشا ، وأصبح عبد الجليل سمرة الذى كان وزيرا للشئون الاجتماعية وزير دولة وخلفه عبد الحميد بدر باشا ، كما عين الدكتور عبد الرزاق السنهورى وزير دولة ، وعين محمود حسن باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة وزيرا للمعدل بدلا من محمد كامل مرسى الذى عين فى وظيفة أخرى (رئاسة مجلس الدولة على ما اعتقد) .

وفى ١٠ نوفمبر أصاب هذه الوزارة تعديل آخر عقب أزمة المفاوضات اذ استقال كل من أحمد لطفى السيد ، وسابا حبشى باشا ، وعبد الجليل سمرة باشا ، وعين صليب سامى باشا وزيرا للتجارة والصناعة ، وأحمد عبد الغفار باشا وزيرا للدولة .

ومن الجدير بالذكر إن صليب سامى باشا كان قد عين أيضا فى نهاية وزارة صدقى الثانية (١٩٣٣) وزيرا للخارجية خلفا لنخلة باشا المطيعى .. وبهذا أصبح الوزير الوحيد الذى اشترك

مع صدقى فى مهدى فؤاد وفاروق وان لم يكن قد شارك فى
الوزارتين من بداياتهما .

أسرة صدقى باشا :

تزوج صدقى باشا السيدة فاطمة هانم بنت أمين باشا سيد
أحمد ابن عم والده ، وقد توفيت هذه السيدة فى أثناء مفاوضات
صدقى باشا مع بيفين (١٩٤٦) وكان الملك فؤاد قد منحها الوشاح
الأكبر من نيشان الكمال . وفى سلسلة الحلقات التى كتبها
الأستاذ مصطفى أمين (١٩٨٧) فى أخبار اليوم قصة زواج ثانٍ
لصدقى باشا تزوج فيه شابة جميلة صغيرة السن ، بعد وفاة
زوجته ، وظلا ونيين لهذا الزواج الى النهاية وقد توفيت هذه
السيدة مؤخرًا .

أما أبناؤه فكانوا ستة ، وقد رزق بثلاث ثم ثلاثة ، وهم على
التوالى ، السيدة خديجة وقد تزوجت إبراهيم رشيد . وهى والدة
الدكتورة أمينة رشيد أستاذة اللغة الفرنسية وآدابها ،
ومن الجدير بالذكر أن إبراهيم رشيد هو شقيق محمود رشيد
الذى كان من أبرز رجال صدقى باشا ، الذى يعده بعض
كتاب التاريخ خطأ ابن أخت صدقى باشا . ثم السيدة
أمينة وهى التى تزوجت اسماعيل بك داود ، ثم فيما بعد تزوجت
الشاعر الكبير عزيز باشا أباطة بعد أن فقد زوجته ، ثم السيدة
بهية ، وقد تزوجت السفير (السابق) على فوزى مرعى ، ورزق
صدقى بعد هذا ابنه الأكبر المرحوم الدكتور أحمد أمين صدقى وقد
عمل مديرا فى منظمة الصحة العالمية وأصهر الى أربع عائلات . .
فقد تزوج بنت حامد العلالي بك (حنيدة الشاعر شوقى) ثم ابنة
أحمد مدحت عباس يكن ثم ابنة عبد اللطيف باشا طلعت كبير

الأمناء .. ثم سيدة اسكندرانىة من عائلة بسيونى ، ورزق صدقى بعد هذا بابنه المهندس محمد عزيز وقد تخرج فى قسم العمارة من كلية الهندسة ثم عمل بالأعمال الحرة ، بتوجيه من والده ونجح فيها نجاحا بارزا واستصلح كثيرا من الأراضى ، وأسس أول شركة طيران مدنية وانتخب مرتين عضوا فى البرلمان قبل الثورة ، وقد أصبح هو الآخر الى عائلة عزيز حسن باشا ثم تزوج ابنة محمد رفعت باشا .

وكان آخر أبناء صدقى هو محمود عابى ، وقد تخرج فى الحقوق وعمل بالسلك الدبلوماسى حتى استقال ليتزوج من سيدة « كندية » حين كان القانون لا يسمح بالبقاء فى هذا السلك لمن يتزوج من اجنبيات .

وكان لاسماعيل صدقى شقيقان هما عزت بك وكان سفيرا لمر فى رومانيا ، ومحمد بك نجيب وكان مستشارا فى القضاء ثم أصبح عضوا فى مجلس الشيوخ ، وشقيقة واحدة هى السيدة مهيبة ، وكان زوجها مدير مصلحة املاك الحكومة .



الباب الثاني

بعض ملامح الفكر السياسي لاسماعيل صدقي

مقدمة :

لا يمكن الزعم بأن هذا الباب كفيلا بأن يعطينا فكرة كاملة عن فكر اسمايل صدقى السياسى منذ بدء اشتغاله بالسياسة حتى توقفه عن ممارستها ، وتطور هذا الفكر مرحلة بعد أخرى ، وليس من شك أن المؤلف يود لو كان قادرا على ذلك ، ولكنه مع هذا يستطيع القول بأن الملامح التى يقدمها فى هذا الباب كفيلا بالقاء كثير من الضوء على طبيعة فكر صدقى باشا فى كثير من الجوانب والقضايا السياسية .

أولا : فى السياسة الداخلية :

قد يرى الذين يأخذون جانب صدقى باشا انه كان قريبا من الحق فى موقفه من الشعب ، حين كان يعتبر نفسه الأب ويعتبر الشعب مجموعة من الابناء الذين يحتاجون الى التربية القوية ، والتنشئة ، ربما كان عند صدقى ذلك الاحساس الذى صوره أحد مريديه بقوله : « لقد سبق الرجل زمنه فى كل شيء ، وظلمه أبناء هذا الزمن لأنه لم يكن من نسيجهم . فلا تفكيره كان من نوع تفكيرهم ولا عقليته الفذة كانت كمقليات من عاصروه .. فهذا البون شاسع بينه وبينهم ، وكان من العسير عليهم وهم محدودو القوى أن يسرعوا وراءه ليلحقوا به .. وكان من العسير عليه هو أن يقف حيث هم فيعصى بذلك نفسه القوية وروحه الوثابة التى ما عرفت ولا أحبت أن تعرف الهدوء » .

١ - ما هي السياسة ؟

كان صدقى باشا يعتبر السياسة فنا له سموه « كفن التربية وفن تنشئة الصغار وتبصيرهم بالحقائق دون زيف ولا خداع » . وكان يعتبر نفسه بالنسبة للشعب فى مكان الأب الحازم الساهر على رعاية ولده ، المفكر فى مستقبله ، الراغب فى إبعاده عن الدهماء ودعاة الفتن ، وأهل الفساد ممن يزينون له أن هذا الشر والخروج على الطاعة والتمرد والعصيان .. فضائل لا يأتياها الا الأبطال .

فى موضع آخر يتحدث اسماعيل صدقى على قلم الأستاذ مصطفى أمين ، أو يكتب مصطفى أمين على لسان اسماعيل صدقى وجهة نظره فى الراى العام ، فى الفصل الذى كتبه عن اسماعيل صدقى فى كتابه « عمالقة واقزام » حيث يصور المسألة على نحو بيانى معبر فيقول : « ومن السهل جدا ارضاء الراى العام ، ولكن واجب السياسى أن يقول ما يرضى ضميره ، لا ما يرضى الجماهير ما أشبهنى بأب يرى ابنه الطفل يريد أن يلقي بنفسه من النافذة فيمنعه من هذا .. سيفضب الطفل لهذا التدخل الآن ولكن عندما يكبر سيعرف أن أباه أراد انقاذ حياته .. وأنا أريد أن يكبر هذا الطفل وسيكبر يوما ما بشرط أن تحافظ عليه وتمنعه من أن يعرض حياته للخطر ولحماقة الصغار ، سيكبر مع الوقت .. وبشرط أن يجد من يضره على أصابعه كلما أراد أن يضع هذه الأصابع فى النار .. أن شعورى هو شعور الأب وسيبكتنى ابنى فى يوم من الأيام عندما لا يجدنى الى جواره » .

« ان الطفل يحب بائع « الدندرمة » المليئة بالميكروبات التى تنتابه ويهمل لرؤيته .. وييكى عندما يرى الطبيب الذى يحمل له الدواء الذى ينقذ حياته » .

ولابد لنا أن نتساءل بعد هذا :

هل الشعب طفل ؟ تشبيه مثير للعداوة . حتى ان كان فيه بعض التصوير أو المجاز اللفظى !!

٢ — طبيعة الديمقراطية فى مصر :

كان اسماعيل صدقى ينظر الى الانتخابات على أنها مجرد وسيلة من وسائل تحقيق الديمقراطية التى هى وسيلة من وسائل تحقيق خير البلاد ، ولهذا فهو فى حوار مع المصور (فى احد اعداد نهاية الأربعينات) حول الوزارة التى تقوم باجراء الانتخابات وهل تكون وزارة انتخابات أو لا ؟ (وهى المناقشة التى كانت تتكرر دائما عند كل انتخابات نيابية فى مصر ما قبل الثورة) يقول : « وليس لى رأى فى لون الوزارة التى تجرى الانتخابات ، وكل ما يهمنى هو امر بلادى .. وأرجو أن تهر هذه الانتخابات بسلام ، فنجنب البلاد عواقب الخصام والنفور بين الأحزاب ، وهما أمران لا يؤمن شرهما ، ويؤخران نهضة البلاد » .

« ولا يفوتنى فى هذه المناسبة أن أذكر أن التقاليد الدستورية فى البلاد الأخرى لم تجر على تغيير الوزارة القائمة واحلال غيرها مكانها لاجراء الانتخابات ، كذلك أرجو أن يعمل رئيس وزارتنا على كبح جماح الحزبية عند بعض الانتصار ، وقد علمت أنه ينتوى ذلك » . (يمكن فهم هذه العبارة على ان صدقى كان يريد كبح جماح الوفد بصفة خاصة والعمل على تقليل فرصته

الطاغية وهى الفكرة التى تشبع بها فهمه ومعارضته للاوتوقراطية الحزبية ، ثم يقول : « اما أن نتيجة الانتخابات تتأثر بلون الوزارة الحزبية التى تجريها فهذا قد يكون — مع الأسف — صحيحا ، ولكن ذلك يرجع الى حداثة عهدنا بالحياة النيابية والى نظام الانتخاب الحالى » ويشير صدقى الى تجربته فى هذا الصدد فيقول : « ولكن على أى أساس يوجهون لى تهمة التأثير فى الانتخابات ، وقد قاطعوها ولم يدخلها سوى أنصارى ؟ » .

٣ — رايه فى الدستور :

يعرف القراء بالطبع موقف صدقى باشا وموقف معارضيه جميعا من دستور ١٩٣٠ ومن دستور ١٩٢٣ ولكن صدقى باشا حين كتب مذكراته كان ما يزال مصرا على رايه فى « امتياز دستور ١٩٣٠ » وأنه اقل الدساتير التى عرفناها عيوباً ، ويرجع صدقى السبب فى عدم تقبل الجمهور لدستوره الى أثر الاعلام فيقول ان معارضيه استطاعوا ان ينجحوا فى محاربة دستور سنة ١٩٣٠ « الذى بينت كيف وضع بعناية وروية ودقة ، والذى كان من ارقى دساتير العالم ، وأقلها عيوباً بالنسبة لدستور ١٩٢٣ . بل انه كان خاليا من تلك العيوب التى عانتها البلاد فى الماضى وتعانيها الآن .. ولكن خصومى استطاعوا ان يحاربونى بأقوى سلاح وهو « الصحافة » وقد كانت لهم « صحافة » ذات دعايات حزبية تنشرها فى البلاد ، وكانت حرة من كل قيد (صدقى يمن عليهم بحرية الصحافة .. مع انه صادر الكثير من الصحف بالفعل) ، فامكنها ان تشوه أغراض هذا الدستور الجديد ومبادئه الحقة ، ووجدت من قرائها من يصدق هذه الدعايات او من يجاريها تحت أهواء السياسة وأقدار الظروف . »

وهكذا نستطيع القول بأن موقف صدقي من الدستور لم يغير ، ولكن دعاواه فى أن دستور ١٩٣٠ أكثر صلاحية من دستور ١٩٢٣ ما تزال فى حاجة الى دراسة أكاديمية متعمقة بعيدا عن المنهومات السائدة .

٤ - من يضع الدستور ؟ :

وردا على ما (لا يزال) يقال من أهمية قيام جمعية وطنية منتخبة لوضع الدستور على نحو ما حدث فى ١٩٢٣ ، وهو الرأى العام الذى كان يجاهر به معارضو دستور صدقي (١٩٣٠) كان اسماعيل صدقي بضرب المثل ببلاد كثيرة كاليابان وايطاليا والبرتغال والنمسا « وضعت دساتيرها بالطرق العادية ولم تضعها جمعيات وطنية » هكذا يقول اسماعيل صدقي فى مذكراته كأنه يريد أن يؤكد لنا جميعا أن طريقته فى وضع دستور (١٩٣٠) كانت بمثابة أو الطريقة العادية وأنه لا حاجة الى جمعية وطنية أو تأسيسية تتولى هذا الغرض !!

٥ - الأحزاب : استيفاء للشكل :

وقد تمتع اسماعيل صدقي بقدر كبير من الشجاعة مكنه من أن يصرح بأنه يعرف أن ليس من الديمقراطية فى شىء ما قام به من تأسيس حزب الشعب وأن هذا الاجراء لم يكن الا استيفاء للشكل ، وكان فى وسع صدقي باشا أن يخدع نفسه وقراءه بغير هذا ، ونستطيع أن ننقل للقارئ هنا من مذكراته الفقرات التى تتعلق بهذا الموضوع وهى فقرات تعد نموذجا للصدق السياسى (مع تقديرنا بالطبع لرأى القائلين بأنه صدق بعد فوات الأوان) .

يقول صدقي باشا بمنتهى الوضوح :

« لم أكن أريد أن أؤلف حزبا ، وأن أصبح رئيسا لحزب يوما من الأيام لأننى لا أميل الى الحزبية ، وليس من طبيعتى التشجيع لشخص من الأشخاص ، ولو كان شخصى ، ولكن ظروف الحكم والحياة الدستورية اضطررتنى الى تأليف « حزب الشعب » لاستند الى تأييده بعد ما تخلى عنى جانب ذو شأن من حزب الأحرار وانضم الى الوند لمعارضتى ومحاربة دستور ١٩٣٠ » .

« حتى اذا تركت الحكم وسأيرت التيار الحزبى بعض الوقت لست أن لا غائدة من اتصالى بحزب معين . (وهذا ثانيا اعترافه صريح بأهمية الحزب عنده فى تحقيق أفراضه السياسية) واستقلت استقالة مسببة بينت فيها أن الحزبية فى مصر ليست من النوع الذى يتحقق منه للبلاد نفع ، لأنها عندنا ذات صفة شخصية أى أنها تتصل بالأشخاص لا بالمبادئ ، وذلك شأنها فى البلاد التى لم تنضج فيها الحياة النيابية ولم تستقر فيها مبادئ الحكم الديمقراطى ، حيث يجتمع الناس حول أشخاص لا حول مبادئ .. » .

٦ - الأحزاب أفراد :

وفى عبارات واضحة لا تحفل بأى نوع من أنواع المجاملة للمفاهيم الديمقراطية أو حتى بامسك العصا من الوسط يجاهر صدقى باشا بقوله :

« فالأحزاب عندنا أفراد جمعتهم وحدة حال ، أو صداقة أو ذكريات مشتركة ، أو أقسام من أحزاب انفصلت عن حزبها الأول لاختلاف فى بعض وجهات النظر . فكونوا من الأحزاب أحزابا ، ولست أدري لهذا كله من فائدة ، غير تلك التى تهيب للمحتزبين أسباب الحكم » .

٧ - قانون الانتخابات (آلية الانتخابات) :

نم يكن اسماعيل صدقى من أنصار ما نسميه الانتخاب «المباشر» ، وحتى قرب نهاية حياته كان صدقى باشا مؤمنا بأهمية قانون الانتخابات على درجتين وأفضليته على قانون الانتخاب المباشر ، وفى حديث صحفى شرح صدقى باشا وجهة نظره هذه قال : « .. أما عن قانون الانتخاب فما زلت عند رأى وهو أن نظام الانتخاب الذى يلائمنا هو الانتخاب على درجتين .. لأن الناخبين يستطيعون أن يحسنوا اختيار المندوب الخمسينى الذى يمثلهم لاتصاله بهم وقربه منهم ، والمندوبون الخمسينيون بدورهم أقدر على اختيار اكفأ المرشحين للبرلمان ، وأصلحهم لتمثيل دوائرهم . أما فى الانتخاب المباشر ، فليس فى استطاعة كل ناخب فى دائرة تعدادها ٦٠ ألفا - وخصوصا فى الريف - أن يحكم على كفاية مرشح قد لا يدرك عنه شيئا ولذلك نرى هؤلاء الناخبين يساقون سوقا الى صناديق الانتخاب » .

٨ - الأتوقراطية الحزبية :

ولابد لنا أن نكرر هنا أن صدقى باشا - ومن قبله كان محمد محمود كذلك - حين عدل الدستور لم يكن يستهدف الا التغلب على أتوقراطية الحكم الوفدى التى تضمنها دستور ١٩٢٣ وربما يصعب على القارئ اليوم تصور هذا الموقف ولكن الحقيقة أن تطبيق دستور ١٩٢٣ لم يكن ينتهى الا الى فوز الوفد بالأغلبية الساحقة وبقاء كل هذه الكفاءات الممتازة خارج الوفد من مفكرى وسراة الأحرار الدستوريين ومرورا بالمستقلين ، وانتهاء بمن خرجوا على مصطفى النحاس من الوفديين أنفسهم سواء من خرجوا فى ١٩٣٠ (السبعة والنصف) أو من تلاهم من زعماء الهيئة السعدية أو من تلاهم من شيعة مكرم فى الكتلة الوفدية ، أو من كان حريا بهم أن يتلوهم الكتاب فى باب قال ما يؤيد هذه الدعوى ولكننا سنقتصر فى هذا

الممتازة التى لم تفكر أبدا فى العمل بالسياسة على هذا النحو
المصرى من الحزبية !!

ومع أننا لا نستطيع هنا أن نقول أن هذا كان صوابا مطلقا
أو خطأ مطلقا أو بين بين فأننا لا نستطيع أن ننكر أن هذا هو الجو
الذى دفع صدقى ومن قبله محمد محمود الى ما فضلاه من أساليب
تصفها بأنها غير دستورية .

وينبغى لنا أن نقدر أن الوفد فى أغليته كان قد صمم على أنه
صاحب الحق فى الحكم بلا منافس ، وأن على هؤلاء أن يظلموا
بعيدين عن مواقع الحكم وكان الآخرون يأتون وهم يعلمون أنهم
سيذهبون بعد حين ، فلم لا يسارعون بوضع بعض الأسس أو
القوانين التى تضمن عودتهم ، أو طول البقاء لهم ؟

هل كان الذنب فيما فعل هؤلاء راجعا اليهم وحدهم أو الى
الوفد بصورة أو بأخرى ؟ هذا هو السؤال الذى يقود الى تحديد
طبيعة وجهات النظر فى ممارسات صدقى السياسية ، ولنقرأ
عبارات الدكتور حسين مؤنس فى مجلة أكتوبر(*) وهو يتحدث عن
النحاس (الذى أنصنه الدكتور حسين مؤنس فى وطنيته واخلاصه)
لنقرأ هذه العبارات لنرى الجو الذى كان يحكم تطلعات صدقى ومحمد
محمود (على سبيل المثال) الى خدمة بلادهما (والى تحقيق مجد
شخصى لهما) ومع أن هذه العبارات لم تكتب فى ذات المعنى الذى
أتحدث عنه فأنها ستعطينا فكرة عن المنافس القوى الذى كان على
صدقى أن يناوئه :

يقول الدكتور مؤنس ما نصه حرفيا :

(*) عدد ٢٠ مايو ١٩٨٧

« فلو أن مصطفى النحاس لم يقصر نشاطه وتفكيره على الدستور والحرب في سبيل الدستور للعودة الى الوزارة ، ووسع آفاق فكره ونشاطه لاستطاع أن يقوم بدور وطني أوسع بكثير مما قام به فعلا . . لأن مصطفى النحاس كان في الواقع محدود الثقافة جدا . وقد عرفنا كيف كان سعد زغلول رجلا واسع الثقافة عظيم الاطلاع يجتمع اليه الشعراء والادباء وأهل الفكر وكيف كان يتذوق كتابات العقاد ولطفى المنفلوطى وحسب هيكلا ، أما مصطفى النحاس فلا نذكر أنه كان يقرأ شيئا غير الجرائد ، وما سمعنا قط أن له صلة بأديب أو شاعر . وهذه كلها صفات كانت بعيدة الأثر في تفكيره العام وفي أثره كزعيم ، فان النحاس باشا كان في حقيقة أمره زعيما محدود الأفق جدا فيما يتعلق بما كانت مصر تحتاج اليه خلال الفترة من أواخر ١٩٣٧ كان يتصور أن مصر لا تحتاج الا لدستور ١٩٢٣ ، فهذا الدستور في نظره كان كافيا لحل مشاكل مصر كلها فتشبهت به بصورة تدعو الى العجب . وليس بالفريب في هذه الحالة أن محمد القابعى كتب مرة مخاطبا مصطفى النحاس وقال له : أخشى أنك بتشبيك بدستور ١٩٢٣ ستضيع دستور ١٩٢٣ . وهذا بالفعل ما فعله النحاس : أضاع في النهاية دستور ١٩٢٣ . »

«ذلك لأن مصطفى النحاس كان زعيما سياسيا ضخما تنقصه الثقافة وينقصه الخيال . كان رجلا كريم الخلق حسن النية وأميناً على ما ورثه من سعد زغلول ولكنه عاش ومات وهو يعتقد أن دستور ١٩٢٣ هو الباب الواسع لتحقيق آمال مصر كلها ، وسر إيمانه ذلك يرجع الى أنه كان يعرف أن أى انتخابات حرة على أساس دستور ١٩٢٣ كانت لابد أن تأتى بالوفد الى الحكم وبه الى رئاسة الوزراء ، ولم يخطر بباله قط أن هذا الذى كان يراه هو حلا لكل مشاكل بلاده كان حكما بالموت على كل فكرة تخالف الفكر

السياسى النحاسى الضيق ، ورجال مثل أحمد ماهر والنقراشى،
وابراهيم عبد الهادى كانت لديهم افكار كثيرة وحلول عديدة وفدية
ايضا . ولكنها لم تكن نحاسية أو مكرمة ، وما دامت كذلك
فلا سبيل الى قبولها . ومعنى ذلك أنهم اذا كان لابد أن يظلوا فى
الوفد فلا بد أن يتفوا فى صف الاتباع يوافقون على كل كلمة يقولها
النحاس ويتفون كل رغبة تصدر عن مكرم عبيد دون مناقشة فكل
ما يصدر عن مصطفى النحاس صواب ولا صواب غيره ، وبعد
أن وقع معاهدة ١٩٣٦ وعاد الى مصر قال انه وصل بالبلاد الى
الاستقلال التام . فان هذا الاستقلال يتحقق على مراحل ، والمرحلة
الاولى هى جلاؤهم عن كل بقاع مصر الا منطقة صغيرة على مجرى
قناة السويس ، وهم سيجلون عن هذه المنطقة بعد عشرين عاما
إن شاء الله . وهذا يكون الاستقلال التام قد تحقق ، اذن فلا معنى
لاي كلمة تقال نقدا للمعاهدة ، وقد ألفى مصطفى النحاس تلك
المعاهدة عندما تبين له خطؤه ، ولكن ذلك كان بعد فوات الاوان .

٩ - الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى : أبرز اهتماماته السياسية :

فى الكتاب الذى رفعه صدقى باشا الى الملك بتشكيل احدى
وزاراته ركز صدقى باشا على أن وزارته وزارة اصلاح داخلى فى
المجالين الاجتماعيين والاقتصادى ، وربما يمكن القول بأن صدقى
باشا كان فى الواقع أقدر الزعماء الموجودين وقتها على مثل هذا
العمل المهم . بل ربما كان صدقى باشا فى هذه الناحية أقدر رؤساء
الوزارة المصريين على مدى القرن العشرين كله وسوف يرينا هذا
الكتاب فى باب تال ما يؤيد هذه الدعوى ولكننا سنقتصر فى هذا

الباب الذى يعرض ملامح فكر الرجل على أن ننقل بعض عباراته التى تعطينا فكرة عن اتجاهاته فى هذا الصدد ، يقول صدقى باشا :

« سيكون الغرض الأساسى الأول للسياسة الداخلية للوزارة أن ترمى إلى مطاردة الأعداء الثلاثة : الجهل ، والفقر ، والمرض ، مطاردة لا هوادهى فيها وفى سبيل تحقيق هذا الغرض ، (بل شرط النجاح) نعمل على الرقى المالى والاقتصادى للبلاد بزيادة الانتاج فى كل مصادره ونواحيه لا سيما فى الزراعة والصناعة وتحسين وسائلها . والسهر على تسهيل تصريف منتجاتها وتيسير سل التجارة فى الداخل والخارج » .

وهكذا نرى صدقى ينبه مبكرا جدا الى الأعداء الثلاثة التى تشددت بعد ذلك جمعيات وثورات بأنها هى التى انتبهت الى ضرورة محاربتها .

ولأن صدقى باشا كان واسع الأفق فقد كان يعرف مكن الصعوبة الذى سيواجهه وزاره وسيواجهه شخصيا وهو الثقة التى كان يفتقدها بين نظرائه وهو لهذا يخلى مسئوليته من هذه الناحية قبل أن يتولى الوزارة ويضمن هذه المعانى نى وضوح شديد كتاب تأليف الوزارة فيقول مخاطبا الملك : « وانا لمدركون يا مولاي تمام الادراك أن تحقيق هذه الأهداف على اختلاف أنواعها وخطر شأنها لا يتم الا فى جو من الثقة شامل ، وحال من الهدوء والنظام كامل ، وانا على ثقة من وطنية المصريين عامة ، ووطنية الأحزاب وأولى الراى فيها خاصة ، ونشعر بأن الجميع — بفضل هذه الوطنية — يدركون جلال التبعات ازاء تحقيق الأهداف الوطنية داخلية كانت أو خارجية حتى لا تقوم عقبة فى سبيلها يكون من

شأنها تعويق البلاد عن ادراك هذه الأهداف ، ذلك شعور الوزارة ولها من هذا الشعور خير مطمئن على قضية البلاد ، كما لها من عطفكم السامى وتوجيهكم الكريم أكبر سند على تحقيق الآمال « ومع أن عبارات صدقى انشائية فان فيها معانى واضحة !!

تلك كانت بعض ملامح الفكر السياسى لاسماعيل صدقى ، وهو فكر واضح ومتناسق مع بعضه ومع آراء صاحبه فى المجالات الأخرى ولا نستطيع أن نقول انه فكر جدير بالاتباع أو بالخلود ولكنه يعطينا نموذجا للالتزام بالرؤية الواضحة فى عصر يحفل بالتلاعب على الحبال المختلفة والمتباعدة من أجل الحفاظ على كرسى الحكم ليس الا .

ثانيا : فى السياسة الخارجية

١ - الجامعة العربية :

لم يكن اسماعيل صدقى باشا متحمسا للجامعة العربية على النحو الذى نشأت به ، وقد ظل على تحفظه هذا ، الذى ربما أظهرت الأيام بعد مرورها أنه كان فيه على صواب ، وفى حديث له فى المصور ابريل ١٩٥٠ أعلن صدقى باشا فى صراحة ووضوح : « ان كل مصرى يرحب بتدعيم الجامعة ونجاحها .. وعندى أن الخلاف القائم يرجع الى أن دول الجامعة قد دخلت حرب فلسطين قبل أن تصفى ما كان قائما بينها من خلافات فكل دولة أهداف وميول خاصة أو عائلية .. وقد كان يجب أن يجتمع أعضاء الجامعة للتشاور فى كل ما يهم العرب ككتلة واحدة » .

وقد نشر هذا الحديث فى غضون انضمام العراق لحلف سعد أباد وفى هذا الصدد يصرح اسماعيل صدقى بالقول : « أما موقف

العراق فلم يدفعها اليه الا حرصها على مصلحتها وهو ما تمتدح عليه . . ونفى ظنى انها عندما رأت انها لا تستطيع الاعتماد على الجامعة العربية لانقسامها ، بحثت عن حلف آخر يقيها شر عدوان الشيوعية ، فلم تجد اقرب اليها من دول حلف سعد أباد . . وانى أتمنى للعراق القوة والنهوض ، وأن تقوم سياسة مصر معها ومع بقية دول الجامعة على اساس الوفاق بين جميع أعضائها فلا تنحاز لفريق ضد آخر حتى لا تنقسم عرى هذا الاتحاد الرائع » .

ومع هذا كان صدقى باشا يقدر للجامعة العربية دورها فى توحيد السياسة العربية (الظاهرة على الأقل) : « ان سياستى ازاء جامعة الدول العربية هى السياسة نفسها التى سارت عليها الحكومات السابقة ، فقد أثبتت الجامعة فائدتها فى توحيد سياسة هذه الدول والذود عن مصالحها المشتركة وقد حباها جلالة ملكنا بعطفه وتشجيعه وانى لأرجو لها المزيد من النجاح » (١) .

٢ - قضية فلسطين وحرب ١٩٤٨ :

أصبح من المعروف فى التاريخ المعاصر أن اسماعيل صدقى كان له رأى مخالف لرأى أغلبية المصريين فى حرب ١٩٤٨ وفى القضية الفلسطينية ، ولا يتسع هذا المقام للحديث المفصل عن وجهة نظر صدقى ولكننا سنورد بعض ما يعطينا فكرة عن آرائه :

يقول الأستاذ محمد سـيـلانـى كيلانى (٢) : « وتنهبذا لأمر الانجليز قرر اسماعيل صدقى باشا أن تشترك حكومته فى المعرض الصهيونى الذى أقيم فى تل أبيب فى مارس سنة ١٩٣٣ مما أثار

(١) حديث مع الأهرام ١٨/٢/١٩٤٦ .

(٢) فى كتابه « غرابيل » .

عليه سخط الشعب الفلسطيني وقد حملت عليه صحيفة «فلسطين» حملة عنيفة ووجهت اليه عبارات قاسية فردت عليها صحيفة «الشعب» في ١٣/٣/١٩٣٣ لسان حال صدقي باشا بمقال جاء فيه : « ان الحكومة على الأقل في مصر تلتزم الحيطة المطلقة في الخلافات السياسية او الحزبية او الاجتماعية او الجنسية التي تقوم في البلاد المجاورة وتناى بجانبها عن الممارك التي تنشب فيها ولا تتحيز لناحية دون أخرى » .

وهكذا يتضح لنا موقف اسماعيل صدقي المبكر من قضية فلسطين ، ومدى قصور رؤيته عن فهم طبيعة المطامع الاسرائيلية والصهيونية ، فقد كان يتصور المسألة خلافا داخليا فحسب !!

وتتضح لنا رؤية (وقد تكون متبصرة وقد تكون غريبة عجيبة وهذا هو الصواب) انفراد بها اسماعيل صدقي في تقديره لمشكلة « تواجد اسرائيل على الحدود المصرية » وصدقي يتجرد في رايه من كل عوامل الحماسة وينظر الى المسألة من وجهة نظر محايدة ليس فيها قدر واضح من الوطنية وان كان هذا لا ينفي عن صدقي الوطنية — وبالطبع لا يثبتها ايضا — فهو يعبر في حرارة في حوار له للمصور عن هذا الرأي الذي كان وما يزال غريبا على الأذهان ، والذي بدأ يتضح الآن امام الأعين بعد أعوام طويلة فيجيب عن سؤال عن الخطر القائم بوجود اسرائيل قائلا انه لا يزال مصرا على انه لا خطر على مصر من قيام اسرائيل ، ويقول في صراحة :

« نعم .. لأنه لا يعقل أن اسرائيل وتعدادها لا يزيد على مليون يهودي من اجناس مختلطة تستطيع أن تجند جيشا تحارب به مصر ، وهي أكثر منها عددا واكبر ثروة بنسبة لا تقبل المقارنة

.. هذا فضلا عن أن للدول الكبرى وبخاصة بريطانيا مصالح مرتبطة بمصالح مصر ، وهى لذلك لن تسمح مهما تبدلت الأحوال بهذا الاعتداء .. ولعل اقرب الأمثلة على ذلك ما حدث فى حرب فلسطين عندما حاول اليهود الاعتداء على حدود شرق الأردن فى العقبة ووقوف بريطانيا (فى وجهه) هذه المحاولة .. « .

أكثر من هذا فقد تنبأ اسماعيل صدقى منذ مرحلة مبكرة جدا بأننا سوف نتفق مع إسرائيل .. وربما لم يكن فى حسابان صدقى من هو الزعيم الذى سيتفق ، ولهذا فإنه توقع أن يتم هذا حتى من زعيم الأغلبية ، وأشار الى النحاس بالاسم ، وصدقى باشا ينظر فى هذا الموضوع من وجهة نظر قد توصف بالإنانية وقد توصف بتغليب المصلحة المصرية وقد توصف بغياب الرؤية القومية أو العربية وهو لهذا فى حـديثه لآخر لحظة يقول فى استنكار : « أما ان نـشـغل بجيراننا عن أنفسنا ، وأن نقدم الغريب على ابن عمنا ! ونفضل ابن عمنا على أنفسنا ، فقلب للأوضاع ومنطق معكوس يتناقى مع ادراك الرجل العادى « (يقصد رجل الشارع حسب تعبيراتنا المعاصرة) ويستطرد صدقى باشا فى هذا الحديث الخطير الى أن يقول : « أقولها صريحة والأيام بيننا .. سنتفق مع إسرائيل وسنقرر الوضع الجديد لشرق الأردن ، وقد يتم ذلك على يد النحاس باشا نفسه .. فهلا كان من الأفضل أن نكون أبعد نظرا وأكثر سياسة وحنكة ؟ مرة أخرى أقول كفانا تشدقا بالألفاظ ، وتباهيا بالنعرة الجوفاء ، وكفانا ما أصابنا من أضرار بسبب سياسة الشعارات البراقة الزائفة والمزايدات التى تنتهى دائما بالفشل والندم على ما فات ، ان ساستنا يعلمون ان كل هدنة لا بد أن تنتهى الى صلح ، وكان فى مقدورهم أن يستغلوا رغبة إسرائيل فى الصلح ، اوضحع شروط الصلح

لمصلحتنا ، والاستفادة على قدر الامكان من هذا الظرف بدلا من أن نغلب على أمرنا ونخضع راغبين لحكم الاقوياء .

وعلى حين أننا لا نجد أى غضاضة فى الهجوم على موقف اسماعيل صدقى من المشكلة الفلسطينية فأننا لا نستطيع الا أن نبدى الاعجاب الشديد بحكمته وشجاعته فى معارضته للطريقة التى دخلت بها مصر حرب ١٩٤٨ ، وربما كان موقفا من أهم المواقف الدالة على حكمته وفهمه ثم على شجاعته .

وربما كان موقف اسماعيل صدقى من دخول مصر حرب ١٩٤٨ من المواقف التى تحتاج الى كثير من التأمل والدراسة العميقة ففى ١٤ مايو ١٩٤٨ دخلت مصر الحرب فجأة ، وعلى حد تعبير البلاغ الرسمى المنشور فى صحف ذلك اليوم : « صدرت التعليمات الى قوات الجيش المصرى بدخول فلسطين لاعادة الأمن والنظام فيها ولوقف المذابح التى تقتربها العصابات الارهابية الصهيونية ضد العرب وضد الانسانية » وكان اسماعيل صدقى هو أكثر المعارضين لدخول مصر هذه الحرب ، وقد أدلى فى اليوم نفسه بحديث لمصطفى أمين حفل بقدر كبير جدا من الصراحة والوضوح فى معارضته وفى اسبابها وقد ذكر مصطفى أمين أنه اتصل به ليتأكد من موافقته على نشر الحديث على الرغم من الشعور الوطنى الجارف الذى يدين بالنقيض تماما لما يعلنه صدقى ولكن صدقى صمم على موقفه ، وحاول مصطفى أمين مرة أخرى أثناء صدقى عن رأيه ، ولكن صدقى بأشأ يرد عليه بكل ثقة ووضوح :

« يعنى سيقتلوننى ؟ خير لى أن أتركهم يقتلوننى من أن أترك هذا الشعب يقتل .. فانشأ الحديث وليكن ما يكون .. ألا تعرف أن الرجل الذى اقترح ادخال التليفون فى الأزهر اتهم بأنه كافر ؟! اننى ياسيدى أحاول أن ادخل التليفون فى السياسة المصرية .. »

وربما كان من المهم لتصوير موقف صدقي باشا وآرائه يومها،
أن ننقل من عدد أخبار اليوم الصادر في ١٥ مايو ١٩٤٨ بعض
فقرات من حوار صدقي باشا .

المحرر : سمعنا أن لك آراء تخالف القرار الجماعي الذي
أصدره البرلمان بمجلسيه فهل هذا صحيح ؟ وهل معنى ذلك أن
دولتكم المعارض الوحيد في السياسة التي تقررت والتزم بها
البلد ؟

صدقي : لم يبق في الاستطاعة بعد أن وصلت الأمور إلى
ما وصلت إليه أن أتكلم في مسائل ليس من السهل تقبلها وليس
من الميسور التحول عنها وكل ما أقوله لك اني آسف على حالة
البلد .. ولكني لا أستطيع أن أقاوم تيارا جارفا ولو أنني لم أتردد
في اعلان رأيي ونبصير أولى الشأن بما يجب أن يعملوه ويحتاطوا
له ..

المحرر : ماذا كنتم ترون دولتكم ؟ وما هو رأيكم الذي لم
تترددوا في اعلانه برغم التيار الجارف والقرار الجماعي ؟

صدقي باشا : لقد قلت كل ما لي في اجتماع اللجنة في
الجلسة السرية ولا أحسبني الآن في حل من نشره وحسبني أن
أسالك الآن : هل أنت مرتاح للزج ببلدك في حرب ؟

وأجاب المحرر :

هذا شر يادولة الباشا ما في ذلك شك ولكنه شئ لا بد
منه .. اقتضته الظروف وحتبه الأمر الواقع فهل تريد أن نتخلى
عن هذا الواجب ؟

رد صدقي باشا مدافعا عن رأيه :

— لا ياسيدى .. كان فى الامكان الا تصل المسألة الى هذا الحد وسبيل التفاهم كان مفتوحا بل لا يزال فى مقدرونا أن نوافق على الهدنة وقد قلت لدولة النقراشى باشا وكررت له الرجاء بقولى يا باشا قبل أن تطلب منا شن الغارة وقبل أن تزج بنا فى الحرب سافر الى دمشق واسع للهدنة بذلك تكسب ثلاثة أشهر ومن يدري ماذا يتم خلالها ؟

ومن عجب أن المسألة يدور فيها البحث منذ عام ونصف ومع ذلك لا تستدعى ولا يؤخذ رابنا الا قبل دخول جيوشنا فلسطين بأربع وعشرين ساعة . ففيم كان الاغفال والاهمال طوال الوقت الماضى ؟ وفيم كانت العجلة والحماسة فى الساعات الأخيرة ؟

انا متشائم ولا أجد غضاضة فى اعلان ذلك : هل اعددنا للخطر عدته ؟ وهل قدرنا جميع العواقب ؟ وهل استعدتنا لأسوأ الفروض ؟ وهل دار بخلد أولئك المتحمسين احتمال افارة قاذفات القنابل البهوتية على بلادنا ؟

أين المخابىء ؟ أين الاحتياطات لسلامة المدنيين ؟ وأين ، وأين ؟ مما قد لا يكون من المصلحة نشره ؟ ألم يكن فى الامكان والمسألة مطروحة للبحث منذ وقت طويل وليست طارئة ولا مفاجئة أن نستعد ونتأهب اذا كان لابد من خوض غمار الحرب ؟

وانا اعلم أن هذا الكلام قد لا يعجب كثيرين ولكنى آليت على نفسى أن اقول ما أعتقد وكم كان عجبى عندما جلست مع حوالى ١٥ من شيوخوا (أى أعضاء مجلس الشيوخ الذى كان صدقى عضوا فيه) فلم أر بينهم واحدا بحيد الحرب فلما انعقدت الجلسة كانوا سباقين للموافقة وفى ترديد كلمة « نعم .. نعم » مع أنهم كانوا قبل ذلك بنصف ساعة يقولون : لا حول ولا قوة الا بالله ويعارضون فكرة الحرب ..

وكم كان عجبى حينما تحدثت مع احد الوزراء الاجلاء وعرضت
فى كلامى للاقتصايات فكان رده « اقتصايات ايه يا باشا ؟!
أنا راضى أمشى عريان فى سبيل التخلص من الصهيونيين » .

وهكذا تناقش المسائل الكبرى .. ومن ؟ من المسئولين
الذين بيدهم مصائر الأمور .

أنا عانينا .. ولانزال نعانى وسننعانى باستمرار من
سياسة الارتجال القصيرة النظر ومن الحماسة المبنية على دوافع
طارئة أو شخصية .. واسأل الله السلامة .

الا يجد القارئ الآن تقديرا فى نفسه لموقف اسماعيل صدقى
الشجاع والمسئول من هذا الارتجال الذى دخلنا به حرب ١٩٤٨ ؟

نماذج لأدوار صدقي في الحياة ١ مة

اولا : نماذج لانجازاته السياسية

١ — قضية الاستقلال

٢ — قضية واحة جغبوب

ثانيا : نماذج لانجازاته الاقتصادية

٣ — مشروع كورنيش الاسكندرية

٤ — مشروع خزان جبل الاولياء

٥ — مشروع بنك التسليف

دور صدقى فى قضية الاستقلال والمفاوضات مع بريطانيا :

كان صدقى باشا من رجال الوفد المصرى الاوائل ، وقد اشترك مع سعد زغلول وصحبه منذ البداية ، وكان أحد المنفيين ، كما كان أحد الذين شاركوا فى مفاوضات الوفد الاولى فى أوروبا ، وكل هذا يعرفه قراء التاريخ ، وليس من المعقول أن نكرر هنا ما امتلأت به الصفحات التى سجلت تاريخ الحركة الوطنية ، وقضية الاستقلال ، والمفاوضات مع بريطانيا لأن المصادر شائعة وكثيرة ، فضلا عن أنها تناولت كل الأحداث والتطورات والأدوار بطريقة مستفيضة ، ومع هذا فسنحاول أن نلقى بعض الضوء على أدوار معينة قام بها صدقى فى مراحل مختلفة من مسار قضية الاستقلال الوطنى :

١ - دوره فى تصريح ١٩٢٢ :

ربما يمكن القول بأن صدقى باشا كان صاحب الفضل الثالث (ان جاز أن يكون هناك مثل هذا الترتيب فى تحقيق تصريح فبراير ١٩٢٢ ، فقد شارك فى فكرة وصياغة العرض الذى قدمه عدلى باشا الى الانجليز باصدار تصريح من جانبهم بالحقوق التى طلبت انجلترا من مصر التفاوض على أساسها بالاعتراف الكامل بسيادتها ، واستقلالها ، وكان على علم أيضا بمداولات ثروت فى هذا الشأن .

واضطلع اسماعيل صدقى بمهمة صياغة التصريح وتنسيق شروطه وينوده بما له من خبرة وكياسة وبعد نظر . وعلى ضوء تجاربه السابقة وهو من الذين بدأوا نشاط الوفد واعتقل مع سعد ثم كان من المشتركين فى المفاوضات مع سعد ومع عدلى .

٢ — دور صدقى كوزير فى وزارة زيور :

استطاع صدقى باشا فى أثناء وزارة زيور (١٩٢٤) ان ينتبه الى نقطة مهمة من النقاط الخطيرة التى كانت تقوت غيره من السياسيين ، وذلك انه كان على مصر ان تقوم بسداد العجز فى الميزانية السنوية للسودان (بحكم علاقة السودان بمصر) وأراد الانجليز استغلال مفاوضات ١٩٢٤ وأبدوا استعدادهم لاعفاء مصر من تحمل هذا المبلغ ، ولكن صدقى أصر على بقاء هذا المبدأ وهو يروى لنا فى مذكراته فيقول :

« مغروض أن ميزانية السودان شىء مقرر لمصلحة أخواننا السودانين فأراد الانجليز قطع هذه العلاقة أيضا حتى لا تصبح لمصر أية صفة ولا أية حجة لها للتدخل فى شئونهم .

« خفت من عاقبة هذا العمل الذى ينظر اليه فى ظاهره كأنه لمصلحة مصر وهو فى الواقع حجة عليها ، ومضمر بمستقبل مصالحها وحقوقها فى هذا القطر ، فعملت على بقاء هذا المبلغ الذى تدفعه مصر للسودان ، والذى لا يؤثر على ميزانيتها تأثيرا يذكر . . وقد نجحت فى ذلك . واعتبرته فوزا لمصر » (*) .

(*) مذكرات اسماعيل صدقى .

٣ - دور صدقى فى مفاوضات النحاس - هنريسن :

كان اسماعيل صدقى بمثابة العضو الثالث فى وفد مفاوضات ١٩٣٦ بعد مصطفى النحاس ومحمد محمود ، وكان الوفد يضم عشرة آخرين اعتبروا جميعا مندوبين فوق العادة ، وكانوا هم : عبد الفتاح يحيى ، وواصف غالى ، والدكتور أحمد ماهر ، وعلى الشمسى ، وعثمان محرم ، ومحمد حلمى عيسى ، ومكرم حيد ، ومحمود فهمى النقراشى وحافظ عفيفى ، وأحمد حمدى سيف النصر .

وقد أقسم هؤلاء جميعا بمينا أمام الملك فؤاد فى ١٤ فبراير ١٩٣٦ قبل أن يبدأوا مهمتهم .

ولاشك أن صدقى باشا لعب فى هذه المفاوضات فى ظل التضامن الحزبى دورا مقدورا بحكم خبراته وكفاءته السياسية . وعلى الرغم من أن المعاهدة تنسب الى ١٩٣٦ فحسب أو الى النحاس فان لصدقى فى واقع الأمر فضلا كبيرا فيها

٤ - مفاوضات صدقى - بيفن (١٩٤٦) :

تحظى جهود صدقى فى التفاوض مع الانجليز فى ١٩٤٦ بمكانة واضحة فى كتب التاريخ المصرى ، فقد أحرزت هذه المفاوضات كثيرا من التقدم فى المواقف مما أسهم بلاشك فى الوصول الى ما وصلت اليه مصر فى النهاية بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وقد كان من أبرز ما اطمأن له المصريون فى مفاوضات ١٩٤٦ أن رئيس الوفد البريطانى الى مصر كان هو اللورد ستانسجيت ، وقد استقبله صدقى باشا فى منزله ، فقد كان

ستانسجيت (على حد تعبير المراقبين يومها) من رجال المبادئ
الذين كانوا قبلة أنظار رجال الوفد المصرى فى مؤتمر الصلح
(١٩١٩) وقد عقدوا على معاونته ومؤازرته لهم فى ذلك الحين
آمالا واسعة .

ومن المهم أن نتذكر أن مفاوضات ١٩٤٦ كانت المفاوضات
الوحيدة التى قدر لها أن تمضى خطوات واسعة فيما بين مفاوضات
١٩٣٦ و ١٩٥٤ .

الوفد الرسمى :

هذا وقد كان وفد مفاوضات ١٩٤٦ مكونا على النحو التالى :
اسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء رئيسا للهيئة المفاوضات ،
حضرة صاحب المقام الرفيع محمد شريف صبرى باشا ، حضرة
صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ، حضرة صاحب السعادة
محمد حسين هيكل باشا ، حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى
باشا ، حضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا ، حضرة صاحب
الدولة محمود فهمى النقراشى باشا ، حضرة صاحب المعالى أحمد
لطفى السيد باشا وزير الدولة المتولى وزارة الخارجية ، حضرة
صاحب السعادة على الشمسى باشا ، حضرة صاحب المعالى
مكرم عبيد باشا ، حضرة صاحب السعادة حافظ باشا عفيفى ،
حضرة صاحب السعادة ابراهيم عبد الهادى باشا .

وليس من شك فى أنه كانت هناك فرصة رائعة أمام مصر من
جاء مفاوضات اسماعيل صدقى ، لولا ذلك النزوع الى الخلاف
المستديم بين شخصيات سياسيينا المخضرمين ، فقد كانت الظروف
يومها مواتية لاتفاق يحقق نسبة كبيرة من الامانى المصرية ، حتى
ان لم يحققها كلها ، وحتى لو اضطررنا الى بعض التزامات تستحق

من تلقاء نفسها مع الزمن كما حدث فيما بعد فى اتفاقات البورة مع الانجليز ، وكان صدقى بالطبع من أقدر المفاوضين المصريين وانكاهم وأكثرهم خبرة بهذا الذى عايشه منذ ١٩١٩ ، ولكن ممارسة الديمقراطية بالأسلوب المصرى فى ١٩٤٦ كان بمثابة عائق أمام تحقيق مثل هذا الانجاز .. وربما كان المفاوض المصرى فى ١٩٥٤ يواجه نفس المواقف التى واجهها صدقى على الصعيد الداخلى (لولا غياب هذه الروح) ولسنا نريد أن نلفت النظر بذلك الى سلبيات ديمقراطية ١٩٤٦ وإنما نريد أن نتعظ فى المستقبل من مثل هذه النتائج التى لا يترتب عليها الا تأجيل الحصول على الحقوق ثماتى سنوات .. لا لشيء الا للمزايدة فى كل الديمقراطية .. الى أن تضع الصورة المتلحة من الديمقراطية نفسها للحصول على السعادة والمجد بفضل المزايدة .

وقد كان من أبرز الضربات (الداخلية) التى تلقتها مفاوضات صدقى بين ذلك البيان الذى أصدره سبعة من أعضاء هيئة المفاوضات يعلنون فيه الأسباب التى من أجلها قرروا رفض مشروع الاتفاق الذى تقدمه به بريطانيا فى ١٧ سبتمبر ١٩٤٦ .. وفى أعقاب صدور هذا البيان استصدر صدقى بلشا مرسوما بحل هيئة المفاوضات الجارية بما يفسر بأن مهمتها أصبحت غير ذات موضوع ..

وللتاريخ فقد كان هؤلاء السبعة هم : شريف صبرى ، وعلى ماهر ، وعبد الفتاح يحيى ، وحسين سرى ، وعلى الشومسى ، وأحمد لطفى السيد ، ومكرم عبيد .

غير أن هذا المشروع بقى (مشروعا) ولم يتحول الى معاهدة نتيجة خروج المداولات التى كانت بين هيئة المفاوضات الى العلن ، وهو السبب الذى نص عليه — فى صراحة ووضوح — المرسوم

الملكى الذى صدر بحل هيئة المفاوضة . . ثم ان اسماعيل صدقى حمل العبء بمفرده وتقدم بمشروع المعاهدة الى البرلمان . . ومن الجدير بالذكر أن زعيم الحزب السعدى النقراشى باشا دافع عن المشروع فى الجلسة السرية التى عقدها البرلمان لهذا الغرض .

نص مشروع معاهدة صدقى يبين :

وربما كان من المفيد أن نورد هنا نص مشروع معاهدة صدقى يبين حتى يمكن للباحثين فى تاريخنا المعاصر مقارنتها بما بعدها أو ما قبلها من مشروعات التعاهد أو المعاهدات التى وقعت بالفعل ، كما أن قراءة نصوص هذا المشروع سوف تعطينا فكرة ممتازة عن جهود الجانب المصرى برئاسة صدقى من أجل تحقيق مثل هذه المعاهدة ، وعن طبيعة المطالب « والمطامع » والقضايا المعلقة محل التفاوض حينذاك .

« — صاحب الجلالة ملك مصر

— صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

مدفوعين برغبتهما الخالصة فى تمكين علاقات الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهما وتأسيس هذه العلاقات على أسس أدعى لتقوية هذه الصداقة . وراغبين فى عقد معاهدة مساعدة متبادلة هدفها تدعيم ما بينهما من روابط المودة ، والعمل بوساطة تبادل المعاونة والمساعدة على تقوية النصيب الذى يستطيع كل منهما الاضطلاع به فى سبيل حفظ السلام وصيانة الأمن الدولى ، طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة .

المادة الأولى :

ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ والمذكرة المقبولة الملحقه بها ، وكذلك المذكرات والاتفاقات المؤرخة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بخصوص الاعفاءات والمزايا الملحقه بهذه المعاهدة .

المادة الثانية :

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما اذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح ، أو فى حالة ما اذا اشتبكت المملكة المتحدة فى حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر ، فإنها يتخذان بالتعاون الوثيق ، وبعد المشاورة ، أى اجراء تتبين ضرورته ، زيثما يتخذ مجلس الأمن الوسائل اللازمة لاعادة السلم .

المادة الثالثة :

تحقيقا للتعاون وتبادل-المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين وتمكينا من تنسيق التدابير التى تتخذ لدفاعهما المشترك ، تنسيقا فعالا فقد اتفقا على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين بعاونها من ترى الحكومتان ضمها اليها من المندوبين .

وهذه اللجنة هى أداة استشاريه مهمتها ان تدرس لى تقدم اقتراحاتها الى الحكومتين عما توصى به من الاجراءات فى المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن الطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو بما فى ذلك مسائل العتاد والرجال المتعلقة بها قواتهما المسلحة بصفة فعالة من مقاومة الاعتداء .

وتجتمع هذه اللجنة كلما اتضحت ضرورة ذلك لمزاولة مأموريتها وعند الاقتضاء تدرس اللجنة أيضا - بناء على دعوة الحكومتين وعلى أساس المعلومات المقدمة من كليهما - العواقب العسكرية للحالة الدولية ، وخاصة أية حوادث من شأنها تهديد الأمن في الشرق الأوسط ، وتقدم في هذا الصدد إلى الحكومتين التوصيات الملائمة ويكون على الحكومتين في حالة وقوع حوادث مهددة لأمن أى بلد من البلدان المجاورة لمصر ، أن تتشاورا لكي تتخذا بالاتفاق بينهما أية إجراءات قد ترى ضرورتها .

المادة الرابعة :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان ألا يعقدا محالفة ما ، ولا يندمجا في حلف قائم تكون أغراضه مضادة لمصالح أحدهما .

المادة الخامسة :

لا يجوز أن أى شرط من شروط هذه المعاهدات يحدث تأثيرا بآية صورة كانت ، في الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب لواحد أو لآخر من الطرفين الساميين المتعاقدين على ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

المادة السادسة :

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه مع عدم المساس بما صار اعلانه من كليهما تطبيقا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية فإن بكل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما حله بمفاوضات تجرى بينهما ، يصفى طبقا لنصوص هيئة الأمم المتحدة .

المادة السابعة :

يجب التصديق على هذه المعاهدة (التى يعتبر نصها الانجليزى والعربى رسميين) وتبادل وثائق التصديق فى القاهرة فى أقرب وقت مستطاع وتدخل المعاهدة فى دور التنفيذ من تاريخ تبادل هذه الوثائق . وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاما من تاريخ دخولها فى دور التنفيذ كما أنها تستمر بعد ذلك نافذة المفعول الى أن تنتضى مدة عام بعد أن يعلن عدم تجديدها من أحد الطرفين الساميين المتعاقدين الى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية .

بروتوكول خاص بالسودان :

ان السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باثباتها فى السودان فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت حاج مشترك هو تاج مصر سيكون هدفها الأساسى رفاهية السودانين ، وتقدم مصالحهم ، وتهيئتهم تهيئة جادة للحكم القانونى ، ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظم الحكم فى السودان مستقبلا .

وانتظارا لأن يستطيع الطرفان الساميان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانين تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة سنة ١٨٩٩. كما أن المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٢٦ وملحقاتها والفقرتين ١٤ و ١٦ من المذكرة المرفقة بالمعاهدة المذكورة تبقى نافذة المفعول. ، دون اعتبار لحكم المادة الأولى من هذه المعاهدة .

بروتوكول خاص بالجللاء :

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الجلاء التام عن الأراضي المصرية « مصر » بواسطة القوات البريطانية يجب أن يكون قد تم في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

وأن مدينتي القاهرة والاسكندرية والدلتا يجب أن تكون قد أخليت قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ وأن يستمر في إخلاء باقى الأراضي المصرية بصفة غير منقطعة أثناء المدة المنتهية بالتاريخ المقرر في الفقرة الأولى .

وتستمر نصوص اتفاقية ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاصة بالاعفاءات والمزايا نافذة بصفة انتقالية لصالح القوات أثناء سحبها من مصر ، وكل تعديل للاتفاقية تقتضيه ضرورته لدايم لزوم إخلاء الدلتا والمدينتين قبل ٢١ مارس سنة ١٩٤٧ يصير تقريره باتفاق جديد تحصل المفاوضة فيه بين الحكومتين قبل ذلك التاريخ

وقد اتفق على أن المستندات المرفقة طيه لم توضع الا على نسبيل المراجعة فلي أن من المقرر أنه في حالة ما اذا لم يدخل عليها من جانب الحكومة المصرية أى تعديل بعد عرضها عليها رسميا ، فإن المستر بينن سيوصى الحكومة البريطانية بقبولها .

* * *

ومن الجدير بالذكر انصافا لاسماعيل صدقى أن التصريح بالجللاء الذى أعلنه رئيس الوزراء مستر اتلى في مجلس العموم البريطانى في أثناء مفاوضات صدقى كان ذا وقع شديد في الدوائر البريطانية ، وقد تجاهل خصوم صدقى في مصر ذلك

الانجاز ، ولكن تشرشل وهو زعيم المحافظين (الذى شهد بعد ذلك فى الخمسينات جلاء انجلترا عن مصر) وقف فى البرلمان الانجليزى يعقب على حديث مستر اتلى فيقول : « هذا بيان خطير الشأن ، وهو من أخطر ما ألقى فى هذا المجلس من بيانات اذ يعرض على مصر سحب جميع قواتنا البرية والبحرية والجوية من اراضيها عند الشروع فى المفاوضات معها ، وانى أرى من الواجب أن أسجل فى هذه اللحظة أن الحكومة البريطانية لم تستشر أحدا فى هذه البلاد بأية طريقة كانت .

« وانى شخصيا لم أعرف هذا القرار الا قبل تلاوته بنصف ساعة .. انها خطة وضعتها الحكومة من تلقاء نفسها ، فيجب أن تقع المسئولية عليها وحدها ، ومن جهة أخرى يبدو لى أن المعارضة ترى أن من الواجب عليها الاشارة الى خطورة الحالة .

« ان ذلك العمل العظيم الذى قمنا به فى تلك البلاد فى خلال ستين سنة من الدبلوماسية والادارة قد ألحق به الكثير من الخزي والهوس .. » .

أما فى داخل بريطانيا نفسها فقد بدأت المعركة التى خاضها اسماعيل صدقى فى المفاوضات تؤتى بعض النجاح .. فهذا مستر ايدن (وكان وقتها فى المعارضة) : ينصح حكومته فى أقرب وقت مستطاع باتمام جلاء القوات البريطانية عن مدن مصر الكبرى وسحبها الى منطقة القناة .

وعلى المحيط الدولى فان توقف المفاوضات جعل أمريكا نفسها تبدى اهتماما « بتصفية الموقف الناجم عن توقف المفاوضات » .. وقد أبدى مستر جيمس بيرينر هذا الشعور فى مؤتمر علنى .. ثم بعث الرئيس الأمريكى ترومان رسالة الى الملك فاروق من خلال الخارجية الأمريكية ..

نص الرد المصرى على المذكرات البريطانية :

ولا ينبغي لنا أن نتجاوز الحديث عن مفاوضات صدقى فى ١٩٤٦ دون أن نشير الى الرد المصرى على المذكرات البريطانية ، وهو الرد الذى تولى اسماعيل صدقى اعداده مؤكدا فيه على أهمية قيام للعلاقة بين البلدين (على أساس من الندية) فى اطار هيئة الأمم المتحدة (الجديدة وقتها) ولعل قراءة الرد تعطينا فكرة عن مدى تمسك صدقى بالثوابت المهمة الكفيلة بضمان تحقق الاستقلال وتأكيد ونورد هنا نص الرد الذى وقعته هيئة المفاوضات ، وسلمه اسماعيل صدقى الى البريطانيين وفيه يقول : « يشاطر الوفد المصرى الوفد البريطانى رايه فى أن المعاهدة الجديدة يجب أن تكون على تبادل المعونة ضمن نطاق هيئة الأمم المتحدة » . ويجب أن تكون المعاهدة اتفاقا بين دولتين متساويتين تساويا تاما فى السيادة ، أن المعاهدة الجديدة هى للتعاون المشترك ضد كل اعتداء مسلح الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لصون السلام والأمن الدولى .

« يتعين أن تتجنب المعاهدة كل نص يمكن أن يؤول على أنه يدل على نية بريطانية فى التدخل فى شئون مصر . تتكفل مصر بوحدها بقواعد ادارية تشمل مطارات وانشاءات للدفاع البرى والجوى والبحرى .

« يوافق الوفد المصرى على قيام تعاون وثيق بين هيئتي اركان حرب الدولتين بشرط ألا تتضمن المعاهدة أية اشارة الى استخدام الحكومة لخبراء أو فنيين فى الشئون العسكرية من البريطانيين .

« أن مدة السنوات الخمس لسحب القوات البريطانية — وأن اعتبرت حدا اقصى — هى مدة أطول كثيرا مما يجب ، ويمكن أن يتم الجلاء فى مدى عام واحد » .

« يوافق الوفد المصرى على أن تبذل السلطات المصرية كل ما فى وسعها لمعاونة السلطات البريطانية عند جلائها ، وعلى تكليف الخبراء العسكريين فى الوفدين اعداد برنامج لتصفية الهيئة الادارية فى مصر وسحب القوات البريطانية » .

وضع السودان فى مفاوضات ١٩٤٦ :

وربما كان من أهم الاحداث التى ارتبطت بمفاوضات ١٩٤٦ ، قدوم وفد سودانى للقاهرة ، عبر عن الومى القومى للسودانيين ونضج الفكر السياسى ، مما كان له اثر بلا شك على ديناميات المفاوضات ، وبخاصة فى مسألة السودان التى كان صدقى يوليها أهمية كبرى .

ويظهر لنا جوهر موقف صدقى باشا تجاه مسألة السودان فى وضوح شديد فى مذكرة بعث بها الى الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها فى مصر فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ وفيها يقول صدقى : « والحكومة الملكية المصرية حريصة على أن توضح مرة أخرى أن سيادة مصر على السودان قائمة من الوجهتين التاريخية والشرعية بصرف النظر عن اعتراف بريطانيا العظمى بهذه السيادة ، فهى ليست حادثا من شأنه تعديل النظام الذى يخضع له السودانيون بل هى تسجيل لحالة قائمة ليس فى وسع أية هيئة دولية أن تعترض عليها » .

« وقد يحدث فى المستقبل أن يؤثر السودانيون الاستقلال على الاتحاد مع مصر ، ففى هذه الحالة ستتخذ مصر القرار الذى تمليه عليها الروابط الاخوية التى تربط مصر بالسودان » .

« غير أن الاستقلال مسألة قومية تهم فقط الشعب الذى يطلب الاستقلال والدولة التى تمنحه أو تعترف به .. وليس من

شأن أية دولة حتى لو كان لها حق الاشتراك في إدارة الشعب
الذى يهمه الأمر ، أن تتدخل فتطلب باسم هذا الشعب استقلالاً
لا يملك الشعب بعد فترة المطالبة به .

« وفضلاً عن هذا فإن التخلي عن السيادة المصرية على
السودان لمدة غير محدودة في المستقبل لا يصح تسجيله في
بروتوكول ملحق بمعاهدة تحالف ثنائية تعقد لمدة عشرين سنة .

« فلهذا لا يسع الحكومة الملكية المصرية بهذا الصدد أن
توانق على تفسير الحكومة البريطانية لبروتوكول السودان .
سواء في التصريحات التي قد يدلى بها مستر بيغن في البرلمان ،
أو في مشروع الخطاب الذي عرضه على الحكومة الملكية .

وفي موضع آخر نجد صدقي باشا قد توصل مع الانجليز
إلى أهمية وضرورة تعديل الإدارة الحالية للسودان « فالنظام
الإداري القائم الآن ليس نهائياً غير قابل للتعديل ، بل بالعكس
فإنه يجب أن يتطور لبلوغ الهدف الذي حدده الطرفان المتعاقدان .

ولم يكن في مشروع معاهدة صدقي بيغن نص صريح
بحصول السودانيين على استقلالهم وإنما كان النص على حق
السودانيين في اختيار نظام السودان المقبل ووصف المشروع
هذا الحق بأنه « قدرة الشعب على إدارة نفسه » وهو ما يعنى
الإدارة الذاتية الداخلية ولا يعنى مطلقاً الانفصال سياسياً عن
مصر .

وفي هذه الفترة ظهرت موجة تدعو إلى ما يسمى (السودنة)
وكان صدقي باشا بذكائه يرد على هذه الشعارات من منطق
إيمانه بوحدة وادي النيل بقوله « وماذمننا نتكلم في الجزء وهو
السودنة فلم لا نتكلم في الكل وهو القضية برمتها إذا بقيت بغير
حل فقد تصبح السودنة هباءً ؟ » .

وهكذا كان موقف صدقي باشا أيضا من مسألة وضع دستور
للسودان كان صدقي — بلاشك — فى موقف خرج غلاتجلىز من
ناحية يزايديون عليه ويعلنون أنهم يعدون أهل السودان لمنحهم
الاستقلال ، وبعض السودانين يسيرون مع هذه المزايدة ، وفى
الداخل فان كثيرا من معارضى صدقي يزايديون عليه بأنه يفرط فى
السودان . . . وهكذا ، ولكن السياسى المحنك يجد القدرة على تأكيد
كثير من الثوابت الكفيلة بتجاوز هذه المزايم فهو يقول مثلا فى شأن
وعود الانجليز للسودانيين بمنح الاستقلال : « ان البلاد التواقية الى
الاستقلال — كما كانت مصر دائما — ليست هى التى تقوم فى
وجبه وتضع فى سبيله العراقيل ، غير أن هذا الاستقلال ليس
محله معاهدة تبرم بين مصر وانجلترا وانما ستمنحه مصر يوما
شقيقتها الصغرى متى تفاهمتا على أن وقته قد حان ، ومتى اتفقتنا
على الأوضاع التى تحقق مصالح الطرفين .



ثانيا : أزمة واحدة جفبوب :

قد يهم القارئ أن تقدم له فكرة عن موقف اسماعيل صدقي من قضية واحدة جفبوب ، وهى التى لقيت وقتها اهتماما صحفيا بارزا ، ثم ألف عنها مؤخرا الأستاذ محسن محمد كتابا ضخما : « سرقة واحدة مصرية »

تقع جفبوب هذه على الحدود بين مصر وليبيا ، وكانت بمثابة مركز للسلادة السنوسيين الذين هم الزعماء الروحانيون للأراضى الليبية ، وفيما يبدو من ظاهر الأمور فقد يكون من الممكن لقاء اللوم على صدقي باشا لتفريطه فى حقوق مصر فيها ، ولكن دراسة الأمر بشئ من التأمل العميق والتفهم للنواحي الاستراتيجية قد ترينا غير ذلك على نحو ما نفهم مما كتبه صدقي باشا فى مذكراته عن القضية ، حيث ندرك تقديره المتزايد لأهمية منطقة السلوم وخليج السلوم والهضبة التى تعلو السلوم ولهذا غانه جعل هذه المنطقة هى كل همه فى المفاوضات ، حتى أن دفعه هذا الى أن يضخى بهذه الواحة فى مقابلها بذكاء شديد ومحسوب لا يصدر الا عن وطنية حقيقية ونظرة استراتيجية ممتازة .

ومن الانصاف لصدقي باشا ولوطننا كذلك أن نورد الفقرات التى تناول فيها قصة أزمة هذه الواحة وموقفه منها :

« فى أواخر سنة ١٩٢٥ جرت بيننا وبين الطليان مفاوضة لانهاء مسألة الحدود والبت فى أمر واحدة « جفبوب » فتألفت من

الجانب المصرى لجنة برياستى وتآلفت لجنة من الجانب الايطالى . وقد توقفت المفاوضات غير مرة بسبب اختلاف وجهتى نظر الفريقين » . « ويعد خروجى (بالاستقالة من وزارة زيور باشا) رأت الحكومة أن أمضى فى مفاوضات الخاصة بالحدود ما بين ايطاليا ومصر لانى كنت قد الممت بأطرافها بل ذهبت الى ايطاليا لمقابلة موسولينى بشأنها فكانت النتيجة فى آخر الأمر أن جرى الاتفاق الذى صورته السياسة الحزبية بصورة سوداء كعادتها » .

« كان هم مصر فى هذا الاتفاق أن تحصل على خليج السلوم وعلى الهضبة التى تعلو السلوم والمنطقة التى حولها الى بلدة « بردية » غربا .. وكان الايطاليون قد احتلوا هذا المكان الذى يشرف على هذه المدينة المصرية فكانت هذه المنطقة هى التى تهم مصر لأنها تشرف على أراضيها ولأنها هى الطريق الذى يستطيع أى فاصب أن يدخل منه البلاد المصرية من جهة الغرب .. » . « أما الطليان فقد كان يهمهم أن يحتفظوا بواحة جنبوب التى بها ضريح السنوسيين وتنبعث منه حسب اعتقاداتهم تعاليم ضد سياستهم وحكمهم فى طرابلس بحيث تخلق لهم المشكلات » .

« وهذه الواحة لا تزيد مساحتها على عشرة أفدنة وكان من حججنا فى ملكية مصر لها أن انجلترا نفسها اعترفت فى مدة الحرب العالمية الاولى بملكيتها لمصر فى معاهدة « شملت » التى عقدتها مع السنوسيين » .

« أما حجة الطليان فهى أنهم ورثوا الأتراك فى ولاية طرابلس وواحة جنبوب داخلة ضمن هذه الولاية وأنه بينما كان السنوسيون يدينون بالولاء للدولة العلية كان الولاة الأتراك يعدونها ضمن أعمال طرابلس » . « بل بعض الكتب الجغرافية المقررة فى

مدارس وزارة المعارف المصرية وضعت جغوب فى خريطة طرابلس وتلك الكتب راجعتها لجنة من هذه الوزارة واعتمدها .

« ولست أريد الخوض فى تفاصيل هذه المفاوضات لطولها واحتدام مناقشتها ولكن المهم فى النتيجة . . فقد كانت هذه الواحة غير ذات أهمية من الوجهة العسكرية ولكن الأهمية كلها فى الشمال وفى المنطقة المشرفة على السوم . »

« وقد نجحنا فى الحصول عليها من الطليان الذين كانوا يحتفظون بها حتى ذلك الحين ، وقد برهنت الحرب العالمية الأخيرة على أهميتها العسكرية وعلى صدق نظريتنا فى هذا الاتفاق ولو أن هذا الاتفاق نظر اليه فى حينه بالنظرة الحزبية التى تعكس الأوضاع . . »

واظننا بعد قراءة ما كتبه صدقى باشا فى حاجة الى تفهم وجهات النظر الموضوعية المختلفة التى قادت اصحاب القرار فى هذه المسائل التى تحتل مساحات بارزة فى ضميرنا الوطنى لا يمكن لنا فى تفصل فيها بوجه الحق والصواب من مجرد القراءات السريعة وانما يوفى الزعيم من زعمائنا حقه فى تقدير مواقفه من مثل هذه القضايا بعد الدرس التاريخى والاستراتيجى العميق الذى لابد لأربابه من أن يتصدوا له .

٣ - كورنيش الاسكندرية :

من غرائب الأقدار أن صدقى باشا قد ابتلى فى ناحية من أهم نواحي مجده فى الإصلاح الداخلى فقد كان هذا الرجل كما نعرف جميعا هو صاحب الفضل الأول فى تحويل مدينة الاسكندرية فردوس البحر الأبيض المتوسط الى ما عليه الآن ، أو الى ما كانت عليه الى عهد قريب بما هو أحسن مما هى عليه الآن . . وقد عاصر صدقى باشا تحقيق طموحاته ومشاريعه على مدة أعوام طويلة لم يكن فيها كلها فى موقع المسئولية المباشرة ولا فى موقع واحد فحسب وإنما هو يتابع المشروع الذى فى خياله منذ كان سكرتيرا عاما لبلدية الاسكندرية حتى أصبح رئيسا للوزراء ، فانتهى فى هذه وعلى يديه مشروع كورنيش الاسكندرية العظيم الذى نراه اليوم ونحاول الحفاظ عليه .

ومع هذا فإن بعض عناصر المعارضة المناوئة لصدقى لم تبخل على هذا المشروع الحيوى بكثير من أحجار التشكيك والتأويل والاتهام بل هيكل باشا فى كتابه « مذكرات فى السياسة المصرية » يصور لنا أن حيرة الجمهور من خروج صدقى من الحكم بعد أن كان قد عاد من الخارج معافى من مرضه سرعان ما انفكت أسرارها حين تسامع الناس بهمس حول الذمة المالية لرجال الحكم فى مشروع كورنيش الاسكندرية . . حتى اذا ترك صدقى باشا الوزارة ومضت ثلاثة شهور على تكوين الوزارة الجديدة قدم النائب محمد فرغلى سؤالا حول هذا الموضوع وما أثير من تكسب صدقى باشا منه .

ومن مذكرات صدقى باشا نقتطف الفقرات التى عرض بها الرجل قصة المشروع ، لا لندافع عن صدقى باشا ولكن لنرى

كيف يمكن لمثل هذه المشروعات العملاقة أن ترى النور خطوة بعد خطوة ، وليكون تاريخ هذا المشروع أمام كل مصلح داخلي، من السياسيين الذين يحبون أن يتركوا في بلادهم شيئاً مفيداً للصالح العام مهما امتد زمن تنفيذه ، وكورنبش الاسكندرية بلا شك جزء من تاريخنا ومفاخرنا القومية حتى لو لم يستسغ البعض هذا التعبير .

روى صدقي باشا في مذكراته في فقرات مطولة قصة هذا المشروع وسوف ننقل بعض ما كتب ليكون صورة عامة واضحة بدون اخلال بالجو العام لما كتب : « شغلت وظيفة سكرتير عام مجلس الاسكندرية البلدى مدة عشر سنوات ابتداء من سنة ١٩٠٠ ، وفى هذه المدة كان الشغل الشاغل لبلدية الاسكندرية هو تجميل المدينة وبوجه خاص من ناحية واجهتها التى على البحر .. وهذا جريا على العادة المتبعة فى جميع المدن البحرية(*) حيث يجتهدون فى ايجاد وسائل الاتصال بالبحر سواء من وجهة الرياضة أو من وجهة صحة السكان » .

« وكان مشروع البلدية اذ ذاك هو انشاء طريق مواز للبحر على طول واجهة المدينة وبعد ان تنتهى المدينة على طول واجهة ضواحيها .. وهذا المشروع لا يختلف عن المشروعات التى قامت بها جميع المدن البحرية(**) الكبرى » .

« وفى المدة التى كنت اشغل نخبها وظيفة السكرتير العام انشأت البلدية الرصيف الشرقى وكان المبلغ المقدر لنفقته(***) يوازى

(*) يقصد الساحلية .

(**) يقصد الساحلية .

(***) يقصد لانشاءه

٣٠٠ ألف جنيه فصعد(*) الى المليون جنيه نظرا لتعديلات طرأت اثناء العمل . لكن ادارة المدينة رأت أنه لا يكمل الانتفاع بهذا الرصيف الا بعمل حاجز للأمواج ليصدها عن (الجون) او الميناء الشرقي حتى يمكن استعماله للرياضة البحرية ، ففكرنا في انشاء الحاجزين اللذين يبدأان من « قايتباي » ومن « السلسلة » وقد قامت المدينة أخيرا بالشطر الثاني من هذين الحاجزين وهو الذى يتصل بالسلسلة ..

« واذا كنت لا ازال ذاكرا للأرقام فان هذا الحاجز الأخير الذى كان مقدرا له ٢٢٠ ألف جنيه (قد) تكلف أكثر من ذلك بسبب اضافة بعض أعمال لم يكن في النية اقامتها كمسطح مضاف الى الحاجز الفرض منه نقل النوادي البحرية من رأس التين الى ذلك المكان ، وهذه العملية تكلفت ما يقرب من ٦٠ ألف جنيه .

« بقى الكورنيش وهو المكمل لهذه المشروعات البحرية التى انتوى المجلس البلدى اقامتها منذ انشائه » . « ولتبين قدم (فكرة) المشروع أقول ان البحث بدأ فيه فيما يختص بالجزء الموصى للإبراهيمية فى الوقت الذى كنت أنا فيه سكرتيرا للبلدية واستمرت المباحثات بل بدىء فى بعض الأعمال التنفيذية عندما نقلت الى وكالة الداخلية حيث كنت اشرف على أعمال البلدية .

« غير أنه فى ذلك العهد كانت مالية البلدية قاصرة عن المضى فى مشروع بهذه الأهمية لأن مشروع الرصيف الأول قد اضطرت المدينة من أجله الى اقتراض مبلغ مليون جنيه ثم جاءت الحرب

(*) هكذا فى النص وفى اصطلاحنا الاقتصادية المعاصرة : قفز .

ووقفت الأعمال ، تم انتهت الحرب وبدأت المدينة تفكر فى تنفيذ مشروع الكورنيش من جديد .

« وكان لى فى عهد تبوئى لوزارة المالية فى سنتى ١٩٢١ و ١٩٢٢ ولوزارة الداخلية فى سنة ١٩٢٥ اهتمام خاص بهذا الموضوع ، وبدى فعلا فى أعمال الكورنيش كلما تمكنت ميزانية البلدية من الاستمرار فيها فتمكنت المدينة بموارد ميزانيتها من القيام بجزء كبير من الكورنيش ، جانب منه عند سراى رأس التين والجانب الآخر ابتداء من السلسلة الى سيدى جابر ، وذلك على دفعات .

« وصادف أن المقاوله كانت من نصيب « المسيو دنتمارو » فى جميع الأجزاء التى عملت ما عدا جزءا واحدا رست مقاولته على مقاول آخر . ولكن فى حوالى ١٩٢٨ اذ كانت البلدية تريد أن تمضى فى مشروعها الى النهاية اصطدم المشروع بعقبة كادت تودى به أو كانت ستحول دون الماضى فيه الى آخر حدود المدينة وهذه العقبة هى نكنات مصطفى باشا التى يحتلها الجنود الانجليز .

« وقد لقى طلب المجلس البلدى من السلطات العسكرية البريطانية رفضا شديدا ثم عادت السلطات بعد الحاح شديد وقبلت مرور الكورنيش من وراء ثكناتها على أن يدفع لها المجلس البلدى ٥٠ ألف جنيه لاقامة منشآت بدل التى كانت تقول إنها ستتأثر من مرور الكورنيش .

« ثم جاءت وزاراتى سنة ١٩٣٠ فاستأنفت السعى عند تلك السلطات وكان نصيبى منه النجاح دون دفع أى شىء واذا ذاك تمكنت المدينة من عرض القسم الخامس من الكورنيش للمناقصة وهو الذى نهت أنه يجرى بشأنه تحقيق الآن ، أى تحقيق آخر غير التحقيق الخاص بباقى العملية لغاية سراى المنتزه .

« وعندما كان العمل يجرى فى القسم الخامس كان تفكيرى يتجه دائما الى استمرار عملية الكورنيش الى نهايتها الطبيعية وهى قصر المنتزه وذلك لأسباب أولها سبب عام وهو اهتمامى دائما بالألا يعتور أعمال البلديات فى المدن أى توقف لأن من شأنها أن توجد عمالا للعاملين فى المدن وتدر المال على طبقة من السكان جديرة بكل عناية » .

« ومشروع كورنيش الاسكندرية كان من شأنه ايجاد عمل لعدد يقرب من ثلاثة آلاف عامل من العمال وهذا مما لا يستهان به فى مدينة عظيمة .

« والسبب الثانى أننى نظرا لدوام تفكيرى فى التوازن التجارى للقطر أعمل على ايجاد المصايف حتى ينفق الناس أموالهم فى داخل البلاد بدلا من أن يذهبوا الى بلاد أخرى ينفقون فيها تلك الأموال(*) ، وليس أكثر اجتذابا للمصيف من مشروع يسسه الاتصال بالبحر وبحماماته فضلا عن الجمال الرائع الذى تكسبه مدينة الاسكندرية من مثل هذا المشروع » .

« والسبب الثالث أنه كان من شأن الكورنيش أن يزيد فى موارد البلدية سواء من جهة عوائد الأملاك المبنية الكثيرة التى تقام على الرصيف الجديد كما كان الحال بالنسبة لرصيف المدينة أو من جهة تأجير الحمامات وهذه وحدها أتت البلدية فى السنة الماضية بربح قدره ٢٠ ألف جنيه » .

(*) ليس هذا ما نقوله بعد خمسين عاما من صدقى باشا فى شأن تشجيع السباحة الداخلية للحد من الاتناق فى الخارج الذى يستنزف رصيدنا من العملات الحرة ؟ ليس من الواجب أن نطور فى الاسكندرية الآن على نحو ما طور الرجل فى الاسكندرية ١٩٣٠ ؟ .

« وهذا فوق ما يفيد الأهل من (تصقيع) الأراضى على البحر وما ينجم عنه من تشجيعهم على البناء ، فوق ما تفيد الإسكندرية من إقبال المصيفين عليها فى الصيف بسبب تجميلها وتحسين واجهتها البحرية .. وما ينفقونه فى المدينة مدة الصيف » .

« ولكن اتباع الطريقة الأولى .. وهى انتظار وسائل الميزانية المعتادة للمضى فى المشروع .. ما كان ليكن من الماضى بالمشروع وانجازه قبل عشر سنوات والغرض كما قلت هو الاستفادة به فى هذه الأزمة الشديدة(*) ، ولذلك لما عرض على القومسيون البلدى قراره رحبت به ووافقت عليه(**) .

« وقد قيل بهذه المناسبة أن قرار التصديق على المشروع كان بسرعة غير مألوفة وبهذه المناسبة أقول أن المهلة الممنوحة لوزير الداخلية لإبداء رأيه فى المشروع ثلاثة أيام وقد أقرته فى يومين(***) لأنى أعرف المشروع ومزاياه ، ونواحيه ، ومداه ، والوسائل التى بها تدفع نفقاته ، وقد كنت وزير الداخلية والمالية مما جعلنى أعرف المشروع معرفة تامة بغير أضاعة وقت طويل ، لا سيما أنى مارست الموضوع من قبل زمنا طويلا » .

« أما ما قيل من أن المشروع فى ذلك الوقت كان مفروضا أن يتكلف ٨٠ ألف جنيه لمانى لم أعبا كثيرا بهذا الراى الذى لم يرد اذ ذاك على لسان أحد من المسئولين » .

(*) يشير الى الأزمة الاقتصادية فى الثلاثينات .

(**) كان صدقى باشا وزيرا للداخلية أيضا .

(***) أين نحن الآن من دراسات الجدوى التى تأخذ السنوات والأموات

«وقد كنت أقدر في ذلك الوقت أنه وقد تكلفت الأجزاء الخمسة من المشروع أكثر من ٢٠٠ ألف جنيه وكان الباقي أكثر مما نفذ غلابد أن يتكلف إنجاز المشروع أكثر من ٢٠٠ ألف جنيه وإن في مقدور البلدية أن تقوم بخدمة الدين الذي ينشأ عن ذلك في الخمس السنوات التي قبل المقاول أن يأخذ المبلغ فيها بلا فائدة » .

« أما أن المبلغ قد زاد بعد ذلك كما فهمت على ٤٠٠ ألف جنيه فهذا لا شأن لي به ، وربما كشف التحقيق الجارى الآن عن أسباب هذه الزيادة وأكثر الظن عندي أنها نشأت من أنه بينما كانت الأجزاء الأولى من الكورنيش كلها على الأرض الصلبة فإن كثيرا من أجزاء الكورنيش الجديد (أقيم) في البحر وناهيك بنفقات الأعمال البحرية في بحر كبر الهياج . كما هو الشأن في نواطء الاسكندرية » .

كان هذا ملخصا لرواية صدقي عن تطورات هذا المشروع ومع كل هذه البيانات الواضحة فإن المناوأة لاسماعيل صدقي حتى بعد خروجه من الوزارة لم تكف عن الزعم بأن (ضغطا) قد وقع من اسماعيل صدقي على المجلس البلدى ليتم هذا المشروع .. وهو نفس المعنى الذى ما زلنا — مع تقدم الزمن — نقل به من شأن الانجازات العظيمة التى قد يكون آخرها مترو الاتفاق ، (مثلا) ومع هذا فانى أحب أن يقرأ القارئ ردود اسماعيل صدقي على هذه المزاعم في حديث صحفى :

« لم يحصل ضغط .. واعتقادى أنه مادام التحقيق جاريا في هذا الموضوع فستبين الحقيقة ، واعتقادى أن أعضاء المجلس ما اقرؤا المشروع الا لشعورهم بأنه لمصلحة المدينة وهذا ما جعلنى لئله أيضا .

« على ان كلمة الضغط غير مفهومة فان اوزير الداخلية ان يشعر بلدية الاسكندرية دون ان يكون هناك ضغط بأن المشروع يروقه لأنه يرى فيه مصلحة للمدينة » .

« وقد حصل منى انى نبهت المجلس البلدى الى مشروعات من هذا النوع منها شارع اسماعيل الذى وصل الميناء الغربية بميدان محمد على ، ذلك المشروع عظيم الاهمية والخطر والذى ستبلغ نفقاته فى النهاية أكثر من مليون جنيه » .

« نبهت المجلس البلدى الى التقاعس الحاصل فى هذا المشروع ولم اکتف بالتنبية بل عمدت كوزير للمالية الى منح البلدية مساعدة مالية من جانب الحكومة للمضى فى انشاء شارع اسماعيل » .

« ونبهت البلدية بمناسبة قرب مجيء ملكى ايطاليا الى ضرورة تحسين المواصلات بين ضاحية الرمل وجهة النزهة وانطونياس حيث تقرر أن ينزل صاحبها الجلالة ملكا ايطاليا ضيفين على المدينة ودعوت المجلس لایجاد وسائل المواصلات ولذلك (انشىء) طريقان كبيران فيهما تجهيل للمدينة فوق ما كان يرجى من التكریم اللازم لملك ذى خطر وقدر » .

« الى هذا نبهت المجلس البلدى ، فقام به ، ونبهته الى غير ذلك من المشروعات وكان هذا التنبيه يقوم على دعائم التفاهم بينى وبين الاعضاء دائما دون ان يكون لدى او لديهم ما يشعر بأن هناك أى ضغط من وزير الداخلية ، وكيف يستطيع وزير أن يضغط على أعضاء مجلس بلدى حتى جعلهم بقرون ما يخالف ضمائرهم ، ويتنافى مع واجبهم ؟ » .

« هذه حكاية الكورنيش بحسب ما أعرّفه لأنه لا ينتظر من وزير الداخلية أن يكون ملما بتفاصيل العمل في ذاته من حيث التنفيذ ووسائله والنواحي الفنية له » .

وفي نهاية حديثه مع مندوب الأهرام أوجز صدقي باشا الأمر كله فقال: « وعقيدتي بل أظن عقيدة من يتحمسون لانتقاد هذا المشروع أنه مشروع نافع ..

فهذا اذن رجل واسع الأفق ، ينظر بكل التقدير لمصلحة بلاده الاقتصادية ولرقيها ، ولا يهمله بعد ذلك أن يبيع الأحلام للجماهير ، وإنما هو يصنع لبلاده أشياء تبقى على مر الزمان شاهدة على الفائدة التي تجنيها الأوطان والشعوب حين يتولى النابهون أمرها فيسبقون الزمن من أجل بناء يبقى على الزمن .



٤ - خزان جبل الأولياء :

كان خزان جبل الأولياء أحد الاصطلاحات الهندسية الاقتصادية البارزة التي قام بها اسماعيل صدقي وقد خاض في سبيل انشائه معارك سياسية كثيرة مع خصوم الحكومة التي كان يرأسها .

وقد بلغ بهولاء في معارضتهم غير الموضوعية لصدقي المدى الذي جعل صدقي يجار بالسؤال الاستنكاري : « كيف يمكن أن يكون انشاء جبل الأولياء خطرا على مصر من الوجهة السياسية ؟ »
« اننا جميعا نقول ان لنا حقوقا مقدسة في السودان فانشاء خزان هناك يزيد السودان من غير شك ارتباطا بنا . »

أما الزعم بأن وجود خزان لنا في السودان يمكن الانجليز من أمناقتنا ومن حبس المياه عنا لمضايقتنا عند كل خلاف فزعم باطل وسخيف . أولا لأن الانجليز إذا أرادوا مضايقتنا فعندهم وسائل عديدة وهم لبسوا في حاجة الى وسيلة جديدة . . وثانيا لأن ضمير العالم لا يسمح قط لأمة أن تحبس المياه عن أمة أخرى فتسبب لها الجذب والشقاء والفناء . وثالثا لأن في مصر من المصالح الأجنبية المتشابكة وفي مقدمتها مصالح الانجليز أنفسهم ما لا يمكن لانجلترا أن تفكر في تعريضه للضياع والجوار « ويمضى صدقي الى القول : « كان خصومنا يحاربون المشروع فنيا فلما أعوزتهم الحجة الفنية لجأوا الى السياسة . . فلما رأوا ما في نظرياتهم

السياسية من سخط اتخذوا من الازمة المالية سلاحا جديدا فقالوا
بضرورة تأجيل هذا المشروع ولو علموا أن العلم الاقتصادي
الصحيح لا يسمح بتأجيل الأعمال ذات الصلة الانتاجية اذا ما حان
وقتها لترددوا كثيرا في الادلاء بهذا القول .

وكان صدقي باشا يشرح جدوى هذا المشروع من حيث
المنفعة السريعة فيذكر اكتظاظ البلاد بالسكان حتى صار الفدان
(احصائيا) من نصيب ثلاثة او اربعة من السكان بينما يخص الفرد
الواحد في الولايات المتحدة خمسون فداناً . . كان صدقي باشا
ينبه الى الضرورات الاجتماعية والى ضرورة اعادة توزيع
السكان . . ويذكر مواطنيه بما يرونه من هجرة بعض مواطني
الوجه القبلى في غير مواسم الزراعة طلبا للقوت في غير بلادهم .
وكان يتخذ من كل ذلك فرائع وموجبات للتفكير في الأعمال المنتجة
ومنها خزان جبل الاولياء . .

٥ - بنك التسليف :

لم يكن صدقى باشا فى تناولہ للمسألة المالية روتينيا عنى الرغم من أنه كان يعالج هذه المسائل من خلال جهاز بيروقراطى ، ومواقع بيروقراطية عتيده ، ولكنه كان كالعهد به من أصحاب الحلول المبتكرة ، ولنتأمل فكرته فى بنك التسليف الزراعى ، فهذا مصرف مدعم ماليا يعمل فى حدود خاصة لا يتعداها ، ويشمل نشاطه القرى المصرية ، ولا يتعدى مجاله الثروة الزراعية (متمثلة فى كل ما تعنى هذه الكلمة من معان تتطور اليها . وهو ما حدث بالفعل) ، أنشأ صدقى باشا هذا البنك من أجل حماية الثروة العقارية والزراعية المصرية ، وحماية أصحابها من المصريين بعد أن تعرضوا خلال الأزمة الاقتصادية العالمية فى أوائل الثلاثينات الى تصفية أرضهم نهائيا حيث بيعت مساحات واسعة منها ، وشردت أسر كثيرة .. وقد وفر صدقى بنفوذه وفكره لهذا البنك كثيرا . من عوامل الاستقرار حيث ضمنت الحكومة البنك ، وساهمت فى رأس ماله المدفوع بأربعة ملايين من الجنيهات ، وحصرت أعماله فى تنشيط السلف الزراعية لمدة خمس سنوات دون فائدة ، وخصص من الملايين الأربعة التى وضعتها تحت تصرفه مليونين للسلف الزراعية ، ومليونين آخرين لمنع البيوع الجبرية وبالإضافة الى هذا فقد دفع صدقى باشا البنوك الأجنبية العديدة الى المساهمة فى رأس مال البنك فكان لها فى ماله المدفوع نصيب النصف .

وليس من شك أن هذا البنك كان كما تنبأ صدقى حين تأسيسه نواة قوية لايجاد النقابات التعاونية والمؤسسات العاملة فى الريف من أجل الزرامة التى هى جوهر النشاط الاقتصادى فيه ، ومن مشروع ميزانية الحكومة ١٩٣٣/٣٢ ننقل بعض الأرقام التى تصور مدى النجاح الذى حققته فكرة البنك :

أولاً : عدد القضايا التى حدث فيها تدخل من جانب الحكومة لصالح المزارعين ٨٧٤٠ قضية .

ثانياً : مساحة الأراضى التى أوقفت الحكومة نزع ملكيتها وأبقتها على أصحابها وحفظت لهم كرامتهم و ثراءهم العائلى ٢٣٤٤٢٦ فداناً و ١٢ قيراطاً ، و ٩ أسهم وهو مقدار كبير كان فى حفظه كما قالت الصحف الموالية لصدقى « اعزاز لمصر وهى ضياعه من أيدى بينها خسارة رهيبة » .

ثالثاً : بلغت جملة المبالغ التى دفعتها الحكومة من جانبها بمشاركة بنك التسليف الزراعى لتحقيق وقف « نزع ملكيات » الأراضى المثقلة بالديون للمصارف وأصحاب رؤوس الأموال الدائنين مبلغ ١٨٨١٥ جنيهاً و ٨٦٧ ملياً .

رابعاً : كان متوسط ما دفع على يد الحكومة من الفدان الواحد خمسة جنيهاً ويضعة مليات تزيد قليلاً على المائتين (التعبير لصدقى باشا فى كلمته فى اجتماع شعبى فى دار حزب الشعب ، يناير ١٩٣٣) .

* * *

الباب الرابع

صدقى والقوى السياسية

أولا : صدقى والوفد :

كانت العلاقة بين صدقى باشا والوفد ممتدة وان لم تكن متصلة منذ كان صدقى نفسه عضوا مؤسسا للوفد ومنفيا مع سعد باشا فى أول الثورة .. ولهذا نسوف نأخذ فى هذا الفصل بعض لقطات سريعة معبرة عن تطور مراحل هذه العلاقة التى قد تحتاج فى دراساتها الى كتاب كامل :

١ - علاقة صدقى بسعد زغلول :

على حين نقرأ فى مذكرات الدكتور هيكل باشا رأيا صريحا فى صدقى لسعد زغلول - والعهد على الراوى - وأنه وزير من الدرجة الثانية اذا ما قورن برشدى وعدلى وثروت وسعد ، قائنا نجد فى مذكرات اسماعيل صدقى تقديرا واضحا من الرجل لسعد زغلول وهو كذلك يتلمس لسعد زغلول الامذار فيها نجم بينهما من مشاحنات ، ولنقرأ من مذكرات اسماعيل صدقى ما كتبه عن سعد زغلول :

« .. كان سعد زغلول عندهما عرفته أكبر منى سنا وأعلى مركزا فكانت علاقتى به فى بادئ الأمر علاقة صغير بكبير فقد كنت فى أوائل حياتى مساعدا للنياية بينما كان هو مستشارا فى الاستئناف ، ثم اتصلت به فى الحركة الوطنية ، ورافقته فى (الأسر) بل تمتعت بتقديره ، وعرفت من صفاته ما يعرفه

الصديق عن صديقه ، فشهدت فيه من كرم النفس ، ولطفه
الشماثل ، والترفع عن الصغائر ، ما جعله محل احترام أصدقائه ،
وحبهم له ، وتعلقهم به ، هذا الى جانب شخصيته القوية ،
وزعامته الوطنية ، التي كانت تسيطر على الجميع .

« كان سعد زعيما وطنيا بكل ما تؤديه هذه الكلمة من المعاني ،
ولو أن كلمة « زعيم » لا تمنع أنه كان سياسيا قديرا ، وقائدا
ماهرا في أوقات الشدائد وربانا بارعا صارع الأنواء والأمواج
وواجه الأخطار ، فلم تؤثر في عزمته ولم تزعزع من جبروت
نفسه وأرادته .

« وكانت شجاعته وبلاغته وسعة اطلاعه ، وكثرة تجاربه ،
ما هيا له التأثير العميق بين الجماهير فاشتد حبها له ، وأعجابها
به ، وانقيادها لكل ما يبدية من رأى ، واصفاؤها لكل ما يهتف
به من قول ، سامتك الأمدة والنفوس وبقي طول حياته الزعيم
الأكبر .

« صحيح أنني اختلفت معه ، وصحيح أنه كان للرجل
أخطاء — ومن ذا الذى لا يخطئ ؟ — وصحيح أنه كانت فيه عيوب ،
ولكنها كما يقول الفرنسيون العيوب التي تلازم الصفات الكبيرة .

« وقد قيل عني في باريس ما دعاه الى تصديق عبارات
القاها اليه بعض الواشسين ، ولكن عندما تلاقينا ووقفنا على
الحقيقة ، لم نلبث أن تفاهمنا ، ولم يكن بيني وبينه في بعض
المواقف الا ما يكون بين رجلين مختلفين في الرأى لمصلحة بلدهما ،
فكلت أجله كل الاجلال ، وكان يشملنى بتقديره ، حتى اذا زالت
اسباب الخلاف عاد اتصالنا وتعاوننا معا .. » .

٢ - محاربة صدقى للوفد فى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ :

لا نستطيع أن ننكر أنه بعد الاستقلال فى (١٩٢٢) كان صدقى (وزير الداخلية) من أشد المتحمسين ضد الوفديين أو من يسميهم بالزغلوليين ، وسوف نرى من كتابات صدقى باشا ومؤيديه نفسها مدى « الاصرار » الذى كان عند الوزارة القائمة « وكان صدقى باشا أحد أبرز أعضائها » على (تقليل) فرصة الوفد فى الفوز بالانتخابات وسوف نقرا ألفاظا وعبارات صريحة فى محاربة الديمقراطية من أجل أغراض أخرى قد تكون فى نظر أصحابها (سامية) أيضا ، ومع هذا فغراءة هذه النصوص قد تعطينا فكرة صريحة بالإيحاءات من تطور الأحداث فى برلمان ١٩٢٤ :

يقول صدقى باشا فى مذكراته :

« وكان على الوزارة أن تدعو الى انتخابات جديدة لمجلس نواب جديد ولما مضى على اجتماع أول مجلس نيابى تسعة شهور، وأن تراعى فى ذلك المجلس الجديد التكافؤ الحزبى الذى لا تكون فيه لحزب غالبية مطلقة يفوق فيها شتى الأحزاب » . (هذا هو صدقى باشا وزير الداخلية يعلن فى مذكراته صراحة أنه كان على الوزارة أن تمنع الوفد من تحقيق أغلبيته التقليدية !!) .

وقد حرص صدقى على إدارة دفة سياسة الانتخابات الجديدة بها يكمل تنفيذ خطته المرسومة الخاصة بالنسبة الحزبية العددية لأعضاء المجلس كى تتفادى مصير الشر الذى يجر اليه فوز « الغالبية » الوفدية مرة أخرى .

« وسارت الانتخابات فى مجراها .. بعد أن سسبقتهم مناوشات ومناورات وخطط حزبية خطيرة .. وفاز الوفد بأكثر مما كان متوقعا له .

« وافتتح المجلس الجديد أولى جلساته وبعد تلاوة خطاب العرش أجريت الانتخابات لرياسة المجلس وفاز فيها سعد عني ثروت وأصبح بحكم هذا الاجماع رئيسا لمجلس النواب .. » .

كانت هذه هي المرة الأولى وربما الأخيرة في تاريخ مصر التي حدث فيها ما حدث في ذلك اليوم من حل البرلمان الجديد بعد انعقاده بست ساعات .. وقد كانت وجهة نظر الحكومة أنها جاءت لانقاذ ما يمكن انقاذه وهو التعبير الذي ارتبط باسم زيور باشا .. ولم يكن من انقاذ ما يمكن انقاذه أن تبعد الحكومة الوفد وزعيمه من الحكم فينائجها هذا الزعيم بانتخابه رئيسا لمجلس النواب !! ولهذا فلم يكن أمام الحكومة الا أن تحل هذا المجلس الذي ان تحكمت في النسبة بين أعضائه الى حد ما فقد أصبح رئيسه هو المناوىء الأول للانجليز ولما يجف دم السردار .

ولا يجذ بعض مناوئى الوفد حرجا في أن يعتقدوا فيما فعلته الحكومة .. وتذهب سنية قراة الى مدى أبعد في هذا السبيل في كتابها عن صدقى باشا الى حد أن تقول باللفظ : « وكان أن أقدمت الحكومة في جراءة منقطعة النظير على حل مجلس النواب الذى لم تكد تنقضى على اجتماعه الاول عدة ساعات !!! » .

ولكننا اذا تناولنا كتابات صدقى باشا نفسه عن هذه الفترة وجدناه أكثر انصافا لنفسه من الذين يحاولون أن يكونوا صدقيين أكثر من صدقى نفسه ، ونجد عباراته تقودنا الى تفهم موقفه حتى ان لم نحترم بعض تصرفاته .

يقول صدقى باشا :

« لا أنكر أننا في وزارة زيور باشا اقدمنا على اجراءات عديدة املتها علينا الظروف العصيبة في ذلك الحين ، وشجعنا عليها

خوفنا على استقلال البلاد من أن يعصف به عاصف أو تنتهز فرصة الاضطرابات لهدمه .. » .

« وكنا نرغب بكل اخلاص أن ندخل فى دور من الهدوء وتحسين العلاقات بيننا وبين الدولة المحتلة .. »

« وكان الوفد يعتبر فى ذلك الحين عدوا متحديا لهذه الدولة خصوصا بعد مقتل السردار الذى اتهم فيه بعض المنتسبين الى الوفد . لذلك اقدمنا على تعديل قانون الانتخابات وعلى الرغم من ذلك فقد كانت شخصية سعد كما قلت شخصية جبارة غمرت البلاد ففاز الوفد فى هذه الانتخابات بالغالبية ولو أنها لم تكن ذات خطر » .

« ولما انعقد مجلس النواب وأجريت الرئاسة فاز سعد زغلول بمائة وثلاثة وعشرين صوتا ضد عبد الخالق ثروت بأشبه الذى فاز بخمسة وثمانين صوتا » .

« لهذا اقدمنا على حل المجلس رعاية للمصلحة الوطنية العليا ولكى نعيد العلاقات الحسنة الى نصابها حتى نصل بالبلاد الى ما ننشده لها من خير فى جو هادئ يسوده التفاهم وعدم العنف .. »

وهكذا نجد صدقى فى حديثه عن مراضاة الانجليز هنا واضحا وصريحا .. ولكن السبب عنده هو الخوف على الاستقلال ولا أحد يستطيع أن ينكر أن السبب هدف نبيل لو صدقت نوايا صدقى بأشبه !!

ولا نستطيع أن ننكر أن سياسات وزارة زيور (ومن أبرز رجالها صدقى) فى ١٩٢٤ ربما أسهمت فى الحفاظ على مكاسب مصرية كان يمكن لها أن تتأثر فى ظل غمرات اندفاع أو حماسة ، فقد استطاع صدقى مثلا وهو وزير الداخلية أن يمنع التدخل

الانجليزى فى نولى الانجليز بأنفسهم التحقيق فى قضية مقتل
السردار وأن يضمن بقاء هذا التحقيق فى نطاق مصرى ، وأن يبقى
على قطاع الرى والصرف واتفاقية المياه .. الخ .

٣- قسوة صدقى على النحاس والوفد فى أثناء حكمه :

يجد القارىء لتاريخنا كثيرا من الروايات التى تتحدث عن
جهود مستمرة من صدقى باشا وأعوان صدقى باشا فى التنكيل
بالوفد وبرجال الوفد وبأنصار الوفد ، وكذلك بكل المعارضين وربما
يعنى البعض فيها — كما فعل العقاد نفسه — باستخلاص مواطن
الذكاء والعبقرية فى تخطيط صدقى حين جعل القطار المقل للنحاس
ولزعماء الأحزاب يتجه بالزعماء الى الواحات بعد أن تحرك بهم الى
احدى مدنتنا الكبرى على سبيل المثال ، ومع هذا فسوف نقتطف
لقرائنا بعض المواقف التى تروى فى هذا الشأن :

فالأستاذ محمد سيد كيلانى يضرب امثلة مختلفة على ذلك
نكتفى منها بهذا المثال فى مقدمته لكتابه « فرايل » : « وكان محمود
رئيس السكرتير السياسى لرئيس الوزراء وهو ابن أخت اسماعيل
صدقى باشا (نبهنا الى هذا الخطأ فى الباب الاول) يعمل باتفاق
تلم مع الانجليز للقضاء على حزب الوفد (وفى هذه شك كبير ..
أكدته أحداث ٤ فبراير) فاتفق مع شخصين أحدهما اسمه زكى
خطاب ، والثانى اسمه مدبولى حنا على تدبير خطة محكمة تقضى
على الوفد بحيث لا تقوم له قائمة ، وذلك بأن يطبعوا منشورات
فيها حض على الثورة ، وطعن فى الملك فؤاد ، ويوقعها باسم
مصطفى النحاس باشا ، وتوضع المنشورات فى رزمات ، وتعنون
كل رزمة باسم كبير من كبار رجال الوفد ، فى الاقاليم ، وبكتب
خطاب الى كل منهم لتوزيع المنشورات فى ساعة واحدة ، حتى
تكون الثورة فى وقت واحد .

وكان المفروض أن هذه الرزم توضع في (بدروم) بيت
الآلة وتضبط وبذلك تثبت تهمة الوفد بالخروج على العرش والدموة
الى الثورة ، ولكنهم انصرفوا عن هذه الخطة لصعوبة التنفيذ ،
فقد يبلغ عنهم صاحب المطبعة ، وحتى لو اشترى مطبعة فقد يبلغ
منهم العامل الذى يعينونه لهذا الغرض .

« ثم فكروا في تحرير خطابات بدلا من المنشورات واتفقوا
على سرقة أوراق من بيت الآلة لكتابة هذه الخطابات ، وتم لهم
ذلك وفسسوا الخطابات في مكتب عزيز ميرهم وكان من رجال
الوفد ، ولكن المحكمة كشفت عن التزوير وحكمت ببراءة رجال
الوفد » .

وهكذا يمكن لنا توجيه النظر الى ان صورة الصراع بين
الوفد وصدقى في أحياء السياسة المصرية قد أخذت صورة عديدة
ومتعددة وأنها كانت لفترة طويلة مادة خصبة لحديث لا ينتهي عن
صراع بين قطبين من قطبي الحياة السياسية هما في الغالب قطبا
الخير والشر .

٤ - أثر حكومة صدقى على الائتلاف الحزبى وداخل الوفد نفسه :

يلمح القارىء لتاريخنا المعاصر فكرة تتردد بقوة وهى أن صدقى
باشا وسياسته العنيفة في محاربة الوفد كانت أحد الأسباب غير
المباشرة وراء تماسك الوفد من الداخل في مواجهته . . ومعارضته ،
بل تعاون الأحرار الدستوريون مع الوفد في هذا الجانب وهو
التعاون الذى وصل الى ما هرب قريب من الائتلاف ، ولكن القارىء
المدقق في تأمل التاريخ يجد أن الوفد شهد انقساماً من
أخطر انقساماته في أثناء حكم اسماعيل صدقى حين فصل
النحاس باشا ثمانية من كبار وقدامى الأعضاء (سموا بالسبعة

ونصف نظرا لقصر قامة أحدهم وهو على الشمسى باشا (وفصل معهم جريدة البلاغ التى كانت من أبلغ وأقوى السنة الحزب .. وبدلا من أن يتدخل محمد محمود زعيم الأحرار الدستوريين للمصلح بين الأخوين المنفصلين فإنه أقام حفل تكريم للخارجين .. الذين كانوا يؤيدون تأليف وزارة قومية .. على حين استمر اسماعيل صدقى فى الحكم ، وانى لا اعتقد أن واقعة خروج الثمانية ماتزال تحتاج الى كثير من الدراسة التاريخية والتأمل السياسى والاجتماعى وبخاصة أنها لم تسفر عن تكوين حزب جديد شأن كل المحاولات السابقة واللاحقة .

٥ - موقفه من طلب الوفد ترأس النحاس لوفد المفاوضات (١٩٤٦) :

واجه صدقى باشا طيلة وزارته الاخيرة فى ١٩٤٦ معارضة شديدة من الوفد واحكاما من التعاون فى المفاوضات ، وكان الوفد يعتقد (أو يعلن على لسان النحاس) أن هذه المسألة بمنتهية لصالحة ، وذلك على النحو الذى عبرت عنه جريدة المصرى فى مارس ١٩٤٦ بعبارات للنحاس باشا لا تفتقر الى المنطق الظاهر ، شأن كل عبارات القانونيين فى ذلك الوقت من أصحاب الأقلام والسياسات ، ولنقرأ رأى الوفديين :

« ان مسألة الرئاسة مسألة جوهرية وقد قطع فيها برأى. حاسم سعد زغلول عندما اختلف مع عدلى على رئاسة وفد المفاوضات. سنة ١٩٢١ ، وذلك أنه كان زعيم الوفد الذى وكلته الأمة بالسعى الى الاستقلال فلم يكن فى وسعه أن يتخلى عن رئاسة وفد المفاوضات .

« وانه ليست هناك مصلحة من تنحية النحاس باشا عن المفاوضات فقد اشترك فيها وتولاهما فى كل دور من ادوارها وهو

الذى رأس مفاوضات سنة ١٩٣٦ وأبرم معاهدتها فهو خبير بنقط الضعف فيها ..

« وان لهذا الأمر سابقة فى سنة ١٩٣٦ تمقد تولى النحاس باشا رئاسة وفد المفاوضة ولم يكن رئيسا للحكومة بل نكر فى المرسوم الملكى الذى صدر بتشكيل جبهة المفاوضة أنه عين «بصفته رئيسا للوفد المصرى» .

« ان وفد المفاوضة ليس وفدا حكوميا بدليل أنه بالتشكيل المقترح لن يكون فيه من رجال الحكومة الا صدقى باشا ..

« وأنه لو تهاون الوفد فى التمسك برياسة الوفد وبغالبية أعضائه فإنه يكون قد تهاون فى حق البلاد وقضى على نفسه بالفناء ، والعدم ، فالوفد يعتبر نفسه صاحب الغالبية فى البلاد وصاحب الوكالة من الأمة .. »

ولهذا تمقد ظلت قيادات الوفد مصممة على أن يتولى النحاس باشا رئاسة وفد المفاوضات ، ولم يكن صدقى باشا راضيا عن هذا المنطق ، وكان يقول أن الوفد فى عام ١٩٢١ كان هو الحزب الوحيد فى البلاد ومع هذا لم يقبل عدلى أن يأخذ برأى سعد ، ولا بمطالبه فى مسألة الرئاسة « لأن عدلى لم يكن ذاهبا الى لندن لشراء عربة وإنما كان ذاهبا ليسترد لمصر حقوقا ومكانة » .

وهكذا كانت النتيجة أن تشكل الوفد برياسة صدقى دون عضوية الوفديين .

٦ — صدقى يشكك فى قدرات النحاس كرجل دولة ومفاوض :

لم يكن النحاس يحظى فى نظر صدقى باشا بنفس المكانة التى يحظى بها سعد زغلول بل على خلافه ، كذلك كان صدقى يرى نفسه اكفا من النحاس وأجدر وهذه على سبيل المثال عبارات

لصدقى ينتقد فيها النحاس بشدة على تقاعسه عن التفاوض الجاد مع الانجليز يقول صدقى باشا : « كان الانجليز بعد فترة الاحتكام الدولى يعلنون رغبتهم فى المفاوضة من جديد اذا جاءت الخطوة الاولى من مصر ، وظل الموقف على هذا الحال مدة طويلة : صمت أو تجاهل من جانب مصر . ورغبة واستعداد من جانب الانجليز ، وكرروا غير مرة أنهم ينتظرون أن تخطو مصر ليفتحوا الباب على مصراعيه . ولكن من عجب أن يتغير الموقف الآن ، فتتقدم مصر بمذكرة مهذبة رقيقة ومعذلة ومخففة على ما قيل . فيكون رد الانجليز الصمت والاصرار على الصمت برغم مضى أكثر من شهرين » أيود النحاس باشا أن يعرف السبب ؟ أنهم يريدون توضيح الأسس والتفاهم فى حدود المعقول . . أنهم يدركون أن النحاس باشا حين يطالب بالجلء العاجل الناجز عن وادى النيل بشطريه : مصره وسودانه ، فهو لا يخاطب الانجليز ، وإنما يخاطب الدهماء ورجل الشارع ، وهم يريدون من زعيم الغالبية أن يكون واقعيا شجاعا يقوى على تحمل المسئولية فى الاقدام على ما يراه صوابا ، لا فى الاستمرار فى سياسة الكلام والوعود والمزايدات . . (وهذه العبارات كما نرى مليئة بالانتقادات الصدى الواضحة للشخصية النحاسية والسياسة النحاسية) .



ثانيا : صدقى والأحرار الدستوريون :

١ — من المؤسسين :

من السهل أن يعتقد قراء التاريخ المصرى الحديث أن صدقى باشا كان من أبرز المؤسسين لحزب الأحرار الدستوريين فإن لم يكن كذلك فهو فى هذا الفصيل .. وفى عهد وزارة زبور (١٩٢٤) كان صدقى وزيرا محسوبا على مجموعة الأحرار الدستوريين بقيادة عبد العزيز فهمى حتى أنه استقال معهم من الوزارة فى قضية كتاب الاسلام ونظام الحكم ، ومع هذا فإن صدقى لم يكن كذلك تماما ، إنما كان أقرب اليهم من أن يكون فى الاتجاه الآخر .

٢ — صدقى ومحمد محمود :

كان صدقى باشا طيلة فترة حكمه فى بداية الثلاثينات تقريبا وفى بداياته هو بالذات حريصا على العلاقة مع محمد محمود باشا، ومع حزب الأحرار وكان يقول لمحمد محمود فى أول حكمه عام ١٩٣٠ « انى عابر سبيل .. ومتى انتهيت من مهمتى فى القضا على الفوضى تخليت عن الوزارة » ومع هذا فإن صدقى باشا لم يحظ كثيرا بثقة محمد محمود باشا .

ويرى كثيرون من المعاصرين لارجلين أن الاختلاف ما بين الثقافة الانجليزية فى عقلية محمد محمود والثقافة الفرنسية فى عقلية صدقى باشا كان هو العامل الحاسم فى خلافهما الأبدى !!

وقد بلغ القدر من الاقتناع بهذا التفسير الى انتشار وازدهار القصة المشهورة من أن الملك فؤاد فى ١٩٢٨ كان يريد تعيين صدقى باشا رئيسا للوزراء على حين كان يرى المندوب السامى البريطانى جورج لويد تعيين محمد محمود صديق دراسته فى كمبردج ، فلما اختلفا كثيرا ، اقترعا فيما بينهما وجاءت القرعة فى صالح محمد محمود .. فلما تحرر الملك فؤاد من المندوب السامى فى ١٩٣٠ عاد الى رأيه القديم وعين اسماعيل صدقى رئيسا للوزراء ..

وربما تكون المقارنة بين صدقى باشا ومحمد محمود باشا من أسهل وأسرع وأطرف المقارنات عند قراءة التاريخ الحديث ، فصدقى باشا بدل الدستور على حين أن محمد محمود أوقف الدستور فحسب ، ولهذا فان صدقى قد يكون أكثر راديكالية فى خصومة الوفد من محمد محمود !! وعلى حين أن محمد محمود كان أكثر قوة وصرامة من صدقى !! فقد كان صدقى أكثر دهاء .

وكان صدقى باشا فى اصالحاته انشائيا يعمد الى جلب المنافع على حين كان محمد محمود وقائيا يعمد الى درء المفسد ، وعلى حين كان محمد محمود حفيا بالقضاء على المفسد ويردم البرك والمستنقعات وما اليها من كافة مواطن الفساد التى عمت البيئة المصرية وكان يتعقبها فى كل مكان ، فقد كان صدقى منتبها الى جلب المصالح باقامة مشروعات انشائية كبرى من أمثال كورنيش الاسكندرية وبنك التسليف وخزان جبل الأولياء ومصيف مطروح واستجلاب العنب .. الخ .

٣ - أزمة مأمور البرارى :

كانت أزمة مأمور البرارى (الذى بالغ فى تعذيب المواطنين حتى قتله أحدهم) علامة تحول بارزة فى علاقة صدقى بالأحرار الدستوريين الذين كانوا يتخذون موقفا مخالفا تماما لموقف الحكومة من هذه المسألة .. وليس هذا محلا للافاضة فى ذكر تفصيل ما حدث فى هذه الأزمة من بداياتها ، ولكن ما يهمنا هنا هو أن نلفت النظر الى أن الأمور قد وصلت حدا ظهر فيه الاختلاف التام بين صدقى رئيس الوزراء وعلى ماهر وزير الحقانية ، وظهر هذا واضحا عندما أثرت الواقعة فى البرلمان .

وتازم الموقف بين اسماعيل صدقى (رئيس الوزارة) وعلى ماهر (وزير الحقانية) ، وفوجئ النواب بمواقف غريبة من على ماهر الوزير المفروض أن يلقي بيان الحكومة ، فى المرة الأولى جاء وقابل اسماعيل صدقى وانسحب قبل أن يلقيه ، وفى المرة الثانية لم يحضر ووقف حلمى عيسى وزير المعارف ليلقى البيان نيابة عن على ماهر ، فاذا النواب يضجون ، وبقف اسماعيل صدقى محاولا اقناع النواب بشرعية نيابة وزير عن وزير .. وألقى بيانا فيه تبرير لأعمال المأمور وتجريح للضحيتين ، ولكن على ماهر قدم استقالته من وزارة الحقانية عقب ذلك .

وكان على ماهر بطلب اصدار العفو الملكى عن المحكوم عليها فى جناية قتل المأمور ، وضرورة تطبيق القانون بحرفيته على من يثبت التحقيق ادانته لأن سلطان القانون نافذ على الجميع . ولم يكن صدقى باشا من هذا رأى ، ولم يكن فى وسعه أن يجيب على ماهر الى طلبه . وأدلى على ماهر بعد استقالته ببيان للصحف سرد فيه حوادث البرارى .. وتطوراتها .. وحمل الادارة تبعة الحادث لأنها بوسائلها غير الكريمة ، وتناسى رجالها لأبسط قواعد

الكرامة وتقدير المعايير الانسانية .. كانوا محرضين على الحادث ودافعين اليه .

واسرع اسماعيل صدقي فتولى الرد على بيان على ماهر .. وشرح بدوره ظروفه وملابساته ، والتمس لرجال الادارة نسي المبررات .. ثم بعد رده فى الصحف ألقى فى مجلس النواب بيانا شاملا عن الحادث .. وقد انتهت قضية البرارى بالتماس الحكومة العفو عن المحكوم عليها وصدر فى ذلك عفو ملكى باستبدال السجن المؤبد بالاعدام بالنسبة للمتهم الأول .

وهاهو ذا الدكتور محمد حسين هيكى باشا يروى لنا القصة من أبعادها الأخرى التى تتجاوز خلاف الوزير مع رئيس الوزراء الى أثر القضية فى ضميرنا الوطنى فيقول :

« ولعل الاجهاد هو الذى دفع صدقى باشا ليستم فى سياسة العنف التى سوفها لنفسه أثناء الانتخابات وأن يتسامح مع موظفى الادارة فى معاملتهم الناس بالبطش غاية البطش ، بطشا تخطى العنف الى التعذيب فى أقبح صور التعذيب .

« وقد كشف القضاء عن ذلك فى قضية قدمت له وأصدر فيها شيخ القضاة يومئذ عبد العزيز فهمى حكما قدم له بحديثات وصمت العهد كله أقبح وصمة فقد بلغ من تعذيب رجال الادارة الناس فى مديرية أسيوط أن كانوا يدخلون العصي فى أذبارهم وأن كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء .. وقد بلغ من شناعة التصوير فى هذا الحكم ومن شدتنا فى التعليق عليه : شدة لم يكن أحد يستطيع محاسبتنا عليها لأنها تستند الى وقائع أثبتتها القضاء أن استقال على ماهر وزير الحقانية فكانت استقالته بسبب هذا الحكم ، اعترافا صريحا بأن العهد كله يقوم على مثل الأساس الذى صورته » .

ويعقب الدكتور هيكل بقوله :

« وما كان أحد ليستطيع أن ينسب صدور هذا الحكم إلى نزعة سياسية قائمة بنفس عبد العزيز باشا تعارض اتجاه الحكومة ، فقد أبدى الرجل منذ استصدر صدقي باشا دستوره ، حرصا على احترام النظام في حدود هذا الدستور حتى كان ينتقل على رأس محكمة الجنايات التي تنظر القضايا المرفوعة ضد العابثين بالنظام معارضة لهذا الدستور .

« رجل ذلك شأنه ، وله من ماضيه السياسي ومن نزاهته المطلقة ما لعبد العزيز باشا ، لم يكن حكمه في قضية التعذيب لترقى إليه مظنة ، ولهذا دمج الحكم العهد حتى اضطر وزير الحقانية إلى الاستقالة » .

٤ — التعاون في حكومة ١٩٤٦ :

تشكلت وزارة صدقي باشا الأخيرة في ١٩٤٦ من مستقلين (صدقيين) ومن الأحرار الدستوريين ، وهكذا يمكن القول بأن العوامل المشتركة في تفكير الدستوريين وصدقي باشا قد عادت إلى التوحيد بينهما بعد سنوات طوال من أزمة مأمور البراري في حكومة صدقي الأولى ، وهكذا يمكن القول أيضا بأن صدقي مهما استقل لم يكن بعيدا بدرجة ملحوظة عن الأحرار الدستوريين .



ثالثا : صدقى باشا وحزب الشعب :

لم يكن لحزب الشعب وجود قبل تولى صدقى باشا الحكم فى مطلع الثلاثينات وانما ألف الرجل هذا الحزب كمسوغ من مسوغات الحياة السياسية الحزبية ، وظل صدقى باشا بالطبع رئيسا لهذا الحزب طيلة توليه الوزارة وقد كان عبد الفتاح يحيى رئيس الوزراء الذى خلف اسماعيل صدقى وكيلا لحزب الشعب الذى أسسه صدقى (وكان بالطبع لا يزال رئيسه) ، وفى غمرة احساس صدقى بالسلطة بعد تركها فانه لم يجد حرجا فى ان يعلن على الملأ فى مؤتمر صحفى فى مقر حزب الشعب انه يطلب الى الوزارة الجديدة أن : « تعتبر نفسها وزارة شعبية ، أى أن يكون وجودها استمرارا للوزارة الصدقية بسياستها باعتبار أن رئيسها وكيل لحزب الشعب ، وبها وزيران شعبيان وأن تتبع النهج الذى رسمه الحزب وتبعته الوزارة السابقة ونفذته .. » .

واعتبر عبد الفتاح يحيى تصريح اسماعيل صدقى وخطابه هذا تحديا له وماسا بكرامته فاحتج لتدخل رئيس حزب الشعب فى شئون وزارته ، ومجاهرته بذلك التدخل ، واملائه للوزارة سياسة قد لا يرضاها أو لا يحب السير عليها ومنذ ذلك الحين بزغ جفاء شديد بين الرجلين وتطور هذا الجفاء من موقف الى موقف فقد رغب صدقى باشا فى ترشيح نفسه لرياسة مجلس النواب الأمر الذى لم يلق قبولا من عبد الفتاح يحيى وآخرين مما دفعهم

الى مناواة هذا الترشيح . . هنا تتغلب على صدقى باشا الرغبة الملحة (او العميقة) فى اراحة البال والحرص على الاحترام المريح نازا هو يصدر بيانا يتخلى فيه عن ترشيح نفسه ويقول فيه :

« يعلم اخوانى أعضاء حزب الشعب انى لم أرشح نفسى لرياسة مجلس النواب وانما تمسك لى بها رهط كبير منهم ، بحسبانها حقا طبيعيا من حقوق حزب الشعب ، ودلالة على ثقتهم بى ، خصوصا فى الثلاث السنوات الماضية ، وبالنظر الى ما هناك من تضامن بين حزبى الشعب والاتحاد .

« وبما أن الأمر قد وصل الى تصرفات لبعض الموظفين من شأنها أن تلحق ضررا بوحدة الحزب وأن تؤثر فى المظهر النيابى فى حين أن مسألة الرياسة هى مسألة ثانوية من حيث قيام النائب بواجبه النيابى ، ومن حيث عدم تأثيرها فى مقام النواب .

« لذلك جئت بهذه الكلمة راجيا من حضرات نواب حزب الشعب ألا يتمسكوا بترشيحى لرئاسة مجلس النواب » .

وتتطور الأمور بعد ذلك بحيث يحس صدقى باشا أن من الأوفق له كذلك أن يستقيل من عضوية البرلمان نفسه كذلك ، نازا هو يفعل هذا فى ٧ ديسمبر ١٩٣٣ .

ويتبع صدقى باشا استقالته بإجراء (تراجعى) ثالث ، اذ هو يستقيل من رئاسة حزب الشعب نفسه ، وهذا هو نصر استقالته :

حضرة صاحب الدولة نائب رئيس حزب الشعب

« أتشرف بأن أبدى لدولتكم انى قدمت استقالتي من عضوية مجلس النواب ، وبما أن رئاسة حزب الشعب تقتضى وثيق الاتصال

بالحياة البرلمانية لذلك أرجو من دولتكم ان تتكرموا بعرض استقالتي
من رئاسة الحزب على مجلس الادارة » .

وهكذا أنهى صدقي باشا بسرعة شديدة خلافت كان يمكن
ان تستغرق وقته ، وتحفظ له وجودا في المعارك والمشاحنات
السياسية اليومية ، لمدة طويلة ، ولكن يبدو أن صدقي باشا في
قرارة نفسه لم يكن يهتم كثيرا بمثل هذا الظهور أو الحضور
السياسي ، فاذا هو يتخلى عنه بسهولة مادام الامر لن يعود اليه
في الحاضر القريب ، وربما كان صدقي باشا مصيبا كل الاصابة
في سلوكه هذا من حيث الحرص على الوقت وعلى احترام النفس ،
وعلى تسمية الاشياء بأسمائها بيد أنه لا يمكن لنا ان نزعم أنه كان
سياسيا محترفا ونحن نراه يتراجع هذه التراجعات الثلاثة بدون
أدنى مجهود ، كأنه لا يعنيه من الأمر شيء . على أنه
لا ينبغي لنا أن نسرف في اطلاق مثل هذه الأحكام
على صدقي باشا ما استطعنا ، وأن نتأمل في الدوافع التي جعلته
يؤثر الاستقالة من عضوية مجلس النواب ، حيث صرح صدقي
باشا بما كان يدور من وراء الكواليس من مؤامرات عبد الفتاح يحيى
باشا وحلمى عيسى باشا وذلك في خطابه الى رئيس النواب الذي
يقول فيه :

« حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب

« سبق ان بعثت لمعاليكم بخطاب طلبت فيه عرض استقالتي
من عضوية مجلس النواب على هيئة هذا المجلس الموقرة . وقد
اطلعت اليوم بجرائد الصباح على تصريحات منسوبة لحضرة
صاحب الدولة رئيس الحكومة ، وحضرة صاحب المعالي وزير
المعارف ، قيل انها القيت على مسامع حضرات النواب الشعبيين
والاتحاديين وفيها النذير بحل مجلس النواب اذا لم تتجه اصواتهم

لناحية معينة عند عرض استقالتي في هذا المساء ، وقد كانت هذه التصريحات محل الدهشة منى حتى انى ترقبت صـسـدور جرائد المساء لعل أقرأ بها ما يفيد أن ما نسب الى الوزيرين مخالف للواقع ، وقد صدرت هذه الجرائد فاذا هى مع الأسف الشديد تؤيد أنباء التصريحات بصورة لا تحتمل شكاً ولا ايهاً . .

« ازاء ما تقدم ولعلمى أن حل مجلس النواب ، هو اجراء خطر لا تلجأ اليه الحكومات الا حبث يتعذر التفاهم بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية فى اتجاهات الحكم الرئيسية ، وليس قبول أو رفض استقالة نائب من هذه الشئون فى كثير .

« ولحرصى من جانب آخر على استقرار الحياة النيابية التى عملت لها منذ الساعة الأولى بجهد واخلاص طالما شهد بهما النواب المحترمون ، فقد يبدو لى مما انا موقفه من شعور حضراتهم نحوى أن عرض استقالتي ربما أثار بين النواب والحكومة خلافاً قد يؤدى لما تعبر عنه الحكومة بمقتضيات المصلحة العامة ، لذلك رايت أن اسحب استقالتي من عضوية المجلس حتى لا أهيبء فرصة لئليل من النظام الحاضر فى شأن هو بخاص بى ولا علاقة له بتوجيه السياسة العامة للبلاد .

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر الاحترام

اسماعيل صدقى

نائب فرسيس

١٩٣٣/١٢/٢٨



رابعاً : صدقى والهيئة السعدية :

حين رأس صدقى باشا الوزارة للمرة الأخيرة (١٩٤٦) كانت الهيئة السعدية من أبرز القوى السياسية فى الشارع المصرى وقد شكل صدقى باشا نفسه حكومته فيما بين حكومتين رأسهما زعيم السعديين فقد جاء خلفا للنقراشى باشا ثم خلفه النقراشى باشا نفسه أيضا .

ولم يتعاون السعديون مع صدقى باشا فى وزارته التى شكلها فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ فى بداية تشكيلها الذى اقتصر فيه على التحالف مع الأحرار الدستوريين ، وحين تقدم صدقى باشا الى البرلمان ليحصل على ثقة أعضائه فان الهيئة السعدية تحفظت فى ابداء هذا التأييد وقد تحدث باسمها ابراهيم عبد الهادى باشا فقال :

« لا يمكن باى حال من الاحوال ان تكون الهيئة السعدية حجر عثرة فى سبيل النظام الحاضر ، وللحكومة ان تفرح برجال الهيئة السعدية مرتين ، لانهم اذا منحوها ثقتهم منحوها عن طمأنينة و يقين . انا لم ارد ان اظلم رجلا قبل ان يخطو فى طريقه الى العمل خطوة فهل يراد بى — وقد شق على ان اظلم الناس — ان اظلم ضميرى فامنع الثقة قبل ان يستكمل راحته ؟ كلا .. اذن يا صاحب الدولة كن من ناحية الهيئة السعدية على اطمئنان بانها منصفة كل رجل يختم الوطن والمليك .. » .

وفىما بعد ذلك (فى سبتمبر ١٩٤٦) تم تعديل وزارة صدقى لتضم عددا من زعماء السعديين كان أبرزهم عبد الهادى باشا نفسه الذى تولى وزارة الخارجية (و اضيفت اليه بعد ٦ أيام وزارة

أخرى بالنيابة عن محمود حسن باشا أثناء مرضه (والدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا الذى عين وزير دولة ، وعبد الحميد بدوى الذى عين وزيرا للشئون الاجتماعية ، وقد قدم صدقى باشا استقالة الحكومة كما نعرف فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦ ، ولكن الملك لم يقبل الاستقالة وبقى السعديون كما بقيت الوزارة . وفى نوفمبر ١٩٤٦ عدلت الوزارة تعديلا آخر ولكنه لم يمس مناصب الوزراء السعديين فيها .



خامسا : علاقة صدقى بالزعماء المستقلين :

يلاحظ القارئ للتاريخ المصرى فيما قبل الثورة أن علاقة الزعماء السياسيين ببعضهم البعض لم تكن أقل تعقيدا من علاقات الأحزاب المختلفة ببعضها ، فقد كانت لكل واحد من هؤلاء السياسيين القدامى خلفيات كثيرة وعلاقات متشابكة ومختلفة مع الزعماء المناظرين .. وربما كان صدقى باشا وعلى ماهر باشا وخسين سرى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وتوفيق نسيم باشا أبرز الزعماء المستقلين فيما قبل الثورة ، وقد أتىح للأولين أن يكونا بمثابة نموذج للرجل الحزب ، الذى يمثل بمفرده حزبا كاملا ، وهو ما حدث فعلا فى الحزبين اللذين ارتبطا بهما ، حزب صدقى (الشعب) وحزب على ماهر (الاتحاد) .

ويمكننا أن نعقب علاقات صدقى مع كل من الزعماء المستقلين على حدة ، غير أن الجانب الأهم فى مثل هذا الكتاب قد يكون للشخصية التى ندرسها ومدى تأثير هذه العلاقة وهذا التاريخ على أحداث الوطن فى هذه الفترة ولسنا نزعم أننا قادرون على هذا ولكننا سنحاول أن نلقى بعض الضوء .

١ - تطورات علاقة صدقى وعلى ماهر :

تبرز أمامنا ثلاثة مواقف مهمة فى علاقة هذين السياسيين المتميزين (أشرنا من قبل فى مواضع مختلفة من هذا الكتاب الى موقفين اثنين منها) ، الموقف الأول هو علاقة على ماهر مع صدقى باشا التى ظلت متأثرة بالتوتر الذى حدث بينهما حين كان صدقى رئيسا للوزارة وعلى ماهر وزيرا للحقانية فى وزارته ووقعت أزمة مأمور البرارى وظهر للعمامة وفى البرلمان مدى التنافر الذى حدث بين الرجلين ، وان كان هذا لم يمنع من أن على ماهر عمل وزيرا لأكثر من وزارة تحت رئاسة صدقى باشا . . وتحضرنى فى هذه المناسبة المقارنة بين الرجلين (على نحو المقارنة التى أجريناها من قبل بين صدقى ومحمد محمود) فبينما كان صدقى باشا عندما يترك الحكم لا يتوانى عن التعقيب والتعليق وابداء الراى فى دينكاميكية شديدة فان على ماهر كان يأخذ طابع الصمت والصبر والترقب والحذر . وعلى صعيد آخر فربما كانت فى على ماهر مرونة ودهاء أكثر فائدة لشخصه من ذكاء صدقى وسعة أفقه الذى كان وطنه هو المستفيد الأول منه .

وعلى صعيد ثالث كان على ماهر انسب الرجال للمواقف الدقيقة التى كان فيها بالفعل رجل مصر حين انتقلت على يديه السلطة من ملك الى ابنه (١٩٣٦) ومن ملكية الى ثورة (١٩٥٢) . . بينما كان صدقى باشا فى المقابل رجل الازمات الكبيرة كازمة ١٩٣٠ الاقتصادية . . على ماهر هو الذى يستطيع حل المواقف التى تحل فى يوم أو يومين . . وصدقى هو الذى يستطيع حل المشكلات التى تحتاج الى سنة وسنتين . . وبعبارات أخرى فان على ماهر بجيد المناورة السريعة على حين أن صدقى جيد التخطيط واسع الأفق طويل الأمد .

وعلى صعيد رابع كان على ماهر المائى النزعة وكان يظهر تعاطفا شديدا مع دول المحور فى مطلع الحرب العالمية الثانية .. وكان صدقى باشا فرنسى الثقافة .. ولهذا فان مما بجمع بينهما أن احدهما لم يكن رجل الانجليز الأول ولا العاشر .

وعلى صعيد خامس فقد كان الرجلان من نوابغ من تخرجوا فى مدرسة الحقوق .. لكنهما سلكا مسلكا مختلفا تماما عن القضاء الجالس والواقف .. فصدقى رجل ادارة ثم اقتصاد . وماهر رجل تعليم ثم تشريع وادارة .

٣ - علاقة صدقى وعبد الفتاح يحيى :

أما عبد الفتاح يحيى باشا فقد كان بلاشك الى أيام وزارة صدقى الثانية واحدا من أبرز رجال صدقى وأعوانه ، فقد كان وكيل حزب 'الشعب' الذى أسسه صدقى ، وكان الرجل الثانى فى وزارة صدقى ، ولكن يبدو أن الإبراشى (الخطير كما يقولون) نجح فى أن يوقع بين الرجلين ، حتى جاء عبد الفتاح يحيى خلفا لصدقى ونشبت المعركة التى أشـرنا اليها فى هذا الباب تحت عنوان « صدقى وحزب الشعب » ، ومن يومها لم نعد العلاقة بين الرجلين الى مجاريها .

وتعد علاقة عبد الفتاح يحيى بصدقى باشا نموذجا قويا لـالغيباب الالتزام الحزبى عند أصحاب الانتماءات الوقتية أو المرحلية فهذا هو الرجل الثانى فى حزب الشعب سرعان ما ينفض يده من رجليه الأول فى أول فرصة . وهو الموقف الذى يستحيل أن يحدث فى حزب جماهيرى ذى زعامة بأى صورة الا ان يتفجر الخلاف على مدى أعوام وأعوام .

٣ - صدقى وتوفيق نسيم :

على الرغم من أن هذه العلاقة كانت طارئة وغير ذات جذور فانها تعد من أهم المؤثرات فى التاريخ المعاصر

ويمكن القول بأن ما يمكن أن يطلق عليه تعبير « الخلفيات الشخصية » كان من أبرز العوامل التى ساعدت على الفناء دستور صدقى فقد كان بين صدقى وتوفيق نسيم باشا ود مفقود فى مسألة الدستور منذ كان توفيق نسيم باشا رئيسا للديوان الملكى فى أول عهد صدقى برئاسة الوزارة
وحين قدم اسماعيل صدقى الى الملك فؤاد مشروع دستوره ارتقى توفيق نسيم به مذكرة ضافية ضمنها رأيه فى بعض مواده مما أسعد المعارضة ، ولكن الملك فؤاد لم يأخذ يومها برأى توفيق نسيم
ثم تهنى الأيام وها هو ذا يصبح رئيسا للوزارة بعد عبد الفتاح يحيى الذى جاء خلفا لصدقى ويصدر نسيم فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ مرسوماً بإلغاء دستور ١٩٢٣ وإبطال العمل به ، وحل مجلسى البرلمان القائمين . . . ولم يشر هذا المرسوم من قريب أو بعيد الى دستور ١٩٢٣ . . بل بقى الموضوع على ما كان عليه !! وهكذا فقد يمكن القول بشئ من الاعتماد المطلق على الاستنتاج أن موقف نسيم من صدقى لم يكن الا بمثابة الانتقام أو الثأر الشخصى الذى جاء فى أوانه .

سادسا : صدقى والبرلمان :

تحول موقف صدقى من البرلمان تحولا جذريا مع مرور الوقت فعلى الرغم من أنه كان فى بواكير حياته السياسية من أعمدة البرلمان برئاسته للجنة المالية تحت رئاسة سعد زغلول فانه بعد ذلك كان من أنصار النظرية القائلة بضرورة بقاء البرلمان فى صورة

الذى رأس مفاوضات سنة ١٩٣٦ وأبرم معاهدتها فهو خير بنقط الضعف فيها ..

« وان لهذا الأمر سابقة فى سنة ١٩٣٦ فقد تولى النحاس باشا رئاسة وفد المفاوضة ولم يكن رئيسا للحكومة بل ذكر فى المرسوم الملكى الذى صدر بتشكيل جبهة المفاوضة أنه عين «بصفته رئيسا للوفد المصرى» .

« ان وفد المفاوضة ليس وفدا حكوميا بدليل أنه بالتشكيل المقترح لن يكون فيه من رجال الحكومة الا صدقى باشا ..

« وأنه لو تهاون الوفد فى التمسك برياسة الوفد وبغالبية أعضائه فانه يكون قد تهاون فى حق البلاد وقضى على نفسه بالفناء ، والعدم ، فالوفد يعتبر نفسه صاحب الغالبية فى البلاد وصاحب الوكالة عن الأمة .. »

ولهذا تمقد ظلت قيادات الوفد مصممة على ان يتولى النحاس باشا رئاسة وفد المفاوضات ، ولم يكن صدقى باشا راضيا عن هذا المنطق ، وكان يقول ان الوفد فى عام ١٩٢١ كان هو الحزب الوحيد فى البلاد ومع هذا لم يقبل عدلى أن يأخذ برأى سعد ، ولا بمطالبه فى مسألة الرئاسة « لأن عدلى لم يكن ذاهبا الى لندن لشراء عزية وانما كان ذاهبا ليسترد لمصر حقوقا ومكانة » .

وهكذا كانت النتيجة ان تشكل الوفد برياسة صدقى دون عضوية الوفديين.

٦ - صدقى يشكك فى قدرات النحاس كرجل دولة ومفاوض :

لم يكن النحاس يحظى فى نظر صدقى باشا بنفس المكانة التى يحظى بها سعد زغلول بل على خلافه ، كذلك كان صدقى يرى نفسه أكفأ من النحاس. وأجدر وهذه على سبيل المثال عبارات

لصدقى ينتقد فيها النحاس بشدة على تقاعسه عن التفاوض الجاد مع الانجليز يقول صدقى باشا : « كان الانجليز بعد فترة الاحتكام الدولى يعلنون رغبتهم فى المفاوضة من جديد اذا جاءت الخطوة الاولى من مصر ، وظل الموقف على هذا الحال مدة طويلة : صمت أو تجاهل من جانب مصر . ورغبة واستعداد من جانب الانجليز ، وكرروا غير مرة أنهم ينتظرون أن تخطو مصر ليفتحوا الباب على مصراعيه . ولكن من عجب أن يتغير الموقف الآن ، فتتقدم مصر بمذكرة مهذبة رقيقة ومعدلة ومخففة على ما قبل . فيكون رد الانجليز الصمت والاصرار على الصمت برغم مضى أكثر من شهرين » أيود النحاس باشا أن يعرف السبب ؟ أنهم يريدون توضيح الأسس والتفاهم فى حدود المعقول .. أنهم يدركون أن النحاس باشا حين يطالب بالجلء العاجل الناجز عن وادى النيل بشرطيه : مصره وسودائه ، فهو لا يخاطب الانجليز ، وإنما بخاطب الدهماء ورجل الشارع ، وهم يريدون من زعيم الغالبية أن يكون واثقا شجاعا يقوى على تحمل المسئولية فى الاقدام على ما يراه صوابا ، لا فى الاستمرار فى سياسة الكلام والوعود والمزايدات « .. (وهذه العبارات كما نرى مليئة بالانتقاسات الصدقية الواضحة للشخصية النحاسية والسياسة النحاسية) .



ثانيا : صدقى والأحرار الدستوريون :

١ — هن المؤسسين :

من السهل أن يعتقد قراء التاريخ المصرى الحديث أن صدقى باشا كان من أبرز المؤسسين لحزب الأحرار الدستوريين فان لم يكن كذلك فهو فى هذا الفصيل .. وفى عهد وزارة زور (١٩٢٤) كان صدقى وزيرا محسوبا على مجموعة الأحرار الدستوريين بقيادة عبد العزيز فهمى حتى أنه استقال معهم من الوزارة فى قضية كتاب الاسلام ونظام الحكم ، ومع هذا فان صدقى لم يكن كذلك تماما ، انما كان اقرب اليهم من أن يكون فى الاتجاه الآخر .

٢ — صدقى ومحمد محمود :

كان صدقى باشا طيلة فترة حكمه فى بداية الثلاثينات تقريبا وفى بداياته هو بالذات حريصا على العلاقة مع محمد محمود باشا، ومع حزب الأحرار وكان يقول لمحمد محمود فى أول حكمه عام ١٩٣٠ « انى عابر سبيل .. ومتى انتهيت من مهمتى فى القضاء على الفوضى تخليت عن الوزارة » ومع هذا فان صدقى باشا لم يحظ كثيرا بثقة محمد محمود باشا .

ويرى كثيرون من المعاصرين للرجلين أن الاختلاف ما بين الثقافة الانجليزية فى عقلية محمد محمود والثقافة الفرنسية فى عقلية صدقى باشا كان هو العامل الحاسم فى خلافهما الأبدى !!

وقد بلغ القدر من الاقتناع بهذا التفسير الى انتشار وازدهار القصة المشهورة من أن الملك فؤاد فى ١٩٢٨ كان يريد تعيين صدقى باشا رئيسا للوزراء على حين كان يرى المندوب السامى البريطانى جورج لويد تعيين محمد محمود صديق دراسته فى كمبردج ، فلما اختلفا كثيرا ، اقترعا فيما بينهما وجاءت القرعة فى صالح محمد محمود .. فلما تحرر الملك فؤاد من المندوب السامى فى ١٩٣٠ عاد الى رأيه القديم وعين اسماعيل صدقى رئيسا للوزراء ..

وربما تكون المقارنة بين صدقى باشا ومحمد محمود باشا من أسهل وأسرع وأطرف المقارنات عند قراءة التاريخ الحديث ، فصدقى باشا بدل الدستور على حين أن محمد محمود أوقف الدستور فحسب ، ولهذا فان صدقى قد يكون أكثر راديكالية فى خصومة الوفد من محمد محمود !! وعلى حين أن محمد محمود كان أكثر قوة وصرامة من صدقى !! فقد كان صدقى أكثر دهاء .

وكان صدقى باشا فى اصلاحاته انشائيا يعمد الى جلب المنافع على حين كان محمد محمود وقائيا يعمد الى درء المفسد ، وعلى حين كان محمد محمود حفيا بالقضاء على المفسد ويردم البرك والمستنقعات وما اليها من كافة مواطن الفساد التى عمت البيئة المصرية وكان يتعقبها فى كل مكان ، فقد كان صدقى منتبها الى جلب المصالح باقامة مشروعات انشائية كبرى من أمثال كورنيش الاسكندرية وبنك التسليف وخزان جبل الأولياء ومصيف مطروح واستجلاب العنب .. الخ .

٣ - أزمة مأمور البرارى :

كانت أزمة مأمور البرارى (الذى بالغ فى تعذيب المواطنين حتى قتله أحدهم) علامة تحول بارزة فى علاقة صدقى بالأحرار الدستوريين الذين كانوا يتخذون موقفا مخالفا تماما لموقف الحكومة من هذه المسألة . . وليس هذا محلا للاماضة فى ذكر تفصيل ما حدث فى هذه الأزمة من بداياتها ، ولكن ما يهمنا هنا هو أن تلمت النظر الى أن الأمور قد وصلت حدا ظهر نية الاختلاف التام بين صدقى رئيس الوزراء وعلى ماهر وزير الحقانية ، وظهر هذا واضحا عندما أثرت الواقعة فى البرلمان .

وتأزم الموقف بين اسماعيل صدقى (رئيس الوزارة) وعلى ماهر (وزير الحقانية) ، وفوجئ النواب بمواقف غريبة من على ماهر الوزير المفروض أن يلقي بيان الحكومة ، فى المرة الأولى جاء وقابل اسماعيل صدقى وانسحب قبل أن يلقيه ، وفى المرة الثانية لم يحضر ووقف حلمى عيسى وزير المعارف ليلقى البيان نيابة عن على ماهر ، فاذا النواب يضجون ، ويقف اسماعيل صدقى محاولا اقناع النواب بشرعية نيابة وزير عن وزير . . وألقى بيانا فيه تبرير لأعمال المأمور وتجريح للضحيتين ، ولكن على ماهر قدم استقالته من وزارة الحقانية عقب ذلك .

وكان على ماهر يطلب اصدار العفو الملكى عن المحكوم عليهما فى جناية قتل المأمور ، وضرورة تطبيق القانون بحرفيته على من يثبت التحقيق ادانته لأن سلطان القانون نافذ على الجميع . ولم يكن صدقى باشا من هذا رأى ، ولم يكن فى وسعه أن يجيب على ماهر الى طلبه . وأدلى على ماهر بعد استقالته ببيان للصحف سرد نية حوادث البرارى . . وتطوراتها . . وحمل الادارة تبعة الحادث لأنها بوسائلها غير الكريمة ، وتناسى رجالها لأبسط قواعد

الكرامة وتقدير المعايير الانسانية .. كانوا محرضين على الحادث ودافعين اليه .

وأسرع اسماعيل صدقي فتولى الرد على بيان على ماهر .. وشرح بدوره ظروفه وملايساته ، والتمس لرجال الادارة شتى المبررات .. ثم بعد رده في الصحف ألقى في مجلس النواب بيانا شاملا عن الحادث .. وقد انتهت قضية البرارى بالتماس الحكومة العفو عن المحكوم عليهما وصدر في ذلك عفو ملكى باستبدال السجن المؤبد بالاعدام بالنسبة للمتهم الاول .

وهاهو ذا الدكتور محمد حسين هبكل باشا يروى لنا القصة من أبعادها الأخرى التى تتجاوز خلاف الوزير مع رئيس الوزراء الى أثر القضية في ضميرنا الوطنى فيقول :

« ولعل الاجهاد هو الذى دفع صدقي باشا ليستمر في سياسة العنف التى سوغها لنفسه أثناء الانتخابات وأن يتسامح مع موظفى الادارة في معاملتهم الناس بالبطش غاية البطش ، بطشا تخطى العنف الى التعذيب في أقبح صور التعذيب .

« وقد كشف القضاء عن ذلك في قضية قدمت له وأصدر فيها شيخ القضاة يومئذ عبد العزيز فهمى حكما قدم له بحديثات وصمت العهد كله أقبح وصمة فقد بلغ من تعذيب رجال الادارة الناس في مديرية أسيوط أن كانوا يدخلون العصي في أذبارهم وأن كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء .. وقد بلغ من شناعة التصوير في هذا الحكم ومن شدتنا في التعليق عليه : شدة لم يكن أحد ليستطيع محاسبتنا عليها لأنها تستند الى وقائع أثبتتها القضاء أن استقال على ماهر وزير الحقانية فكانت استقالته بسبب هذا الحكم ، اعترافا صريحا بأن العهد كله يقوم على مثل الأساس الذى صور » .

ويعقب الدكتور هيكل بقوله :

« وما كان أحد ليستطيع أن ينسب صدور هذا الحكم إلى نزعة سياسية قائمة بنفس عبد العزيز باشا تعارض اتجاه الحكومة ، فقد أبدى الرجل منذ استصدر صدقي باشا دستوره ، حرصا على احترام النظام في حدود هذا الدستور حتى كان ينتقل على رأس محكمة الجنايات التي تنظر القضايا المرفوعة ضد العابثين بالنظام معارضة لهذا الدستور .

« رجل ذلك شأنه ، وله من ماضيه السياسي ومن نزاهته المطلقة ما لعبد العزيز باشا ، لم يكن حكمه في قضية التعذيب لترقى إليه مظنة ، ولهذا دمج الحكم العهد حتى اضطر وزير الحقانية إلى الاستقالة » .

٤ — التعاون في حكومة ١٩٤٦ :

تشكلت وزارة صدقي باشا الأخيرة في ١٩٤٦ من مستقلين (صدقيين) ومن الأحرار الدستوريين ، وهكذا يمكن القول بأن العوامل المشتركة في تفكير الدستوريين وصدقي باشا قد عادت إلى التوحيد بينهما بعد سنوات طوال من أزمة مأمور البراري في حكومة صدقي الأولى ، وهكذا يمكن القول أيضا بأن صدقي مهما استقل لم يكن بعيدا بدرجة ملحوظة عن الأحرار الدستوريين .



ثالثا : صدقى باشا وحزب الشعب :

لم يكن لحزب الشعب وجود قبل تولى صدقى باشا الحكم فى مطلع الثلاثينات وانما ألف الرجل هذا الحزب كمسوغ من مسوغات الحياة السياسية الحزبية ، وظل صدقى باشا بالطبع رئيسا لهذا الحزب طيلة توليه الوزارة وقد كان عبد الفتاح يحيى رئيس الوزراء الذى خلف اسماعيل صدقى وكيلا لحزب الشعب الذى أسسه صدقى (وكان بالطبع لا يزال رئيسه) ، وفى غمرة احساس صدقى بالسلطة بعد تركها فانه لم يجد حرجا فى أن يعلن على الملأ فى مؤتمر صحفى فى مقر حزب الشعب أنه يطلب الى الوزارة الجديدة أن : « تعتبر نفسها وزارة شعبية ، أى أن يكون وجودها استمرارا للوزارة الصدقية بسياساتها باعتبار أن رئيسها وكيل لحزب الشعب ، وبها وزيران شعبيان وأن تتبع النهج الذى رسمه الحزب وتبعته الوزارة السابقة ونفذته .. » .

واعتبر عبد الفتاح يحيى تصريح اسماعيل صدقى وخطابه هذا تحديا له وماسا بكرامته فاحتج لتدخل رئيس حزب الشعب فى شئون وزارته ، ومجاهرته بذلك التدخل ، واملائه للوزارة سياسة قد لا يرضاها أو لا يحب السير عليها ومنذ ذلك الحين بزغ جفاء شديد بين الرجلين وتطور هذا الجفاء من موقف الى موقف فقد رغب صدقى باشا فى ترشيح نفسه لرياسة مجلس النواب الأمر الذى لم يلق قبولا من عبد الفتاح يحيى وآخرين مما دفعهم

الى مناواة هذا الترشيح . . هنا تتغلب على صدقى باشا الرغبة الملحة (أو العميقة) فى اراحة البال والحرص على الاحترام المريح فاذا هو يصدر بيانا يتخلى فيه عن ترشيح نفسه ويقول فيه :

« يعلم اخوانى أعضاء حزب الشعب انى لم أرشح نفسى لرياسة مجلس النواب وانما تمسك لى بها رهط كبير منهم ، يحسبانها حقا طبيعيا من حقوق حزب الشعب ، ودلالة على ثقتهم بى ، خصوصا فى الثلاث السنوات الماضية ، وبالنظر الى ما هناك من تضامن بين حزبى الشعب والاتحاد .

« وبما ان الأمر قد وصل الى تصرفات لبعض الموظفين من شأنها ان تلحق ضررا بوحدة الحزب وان تؤثر فى المظهر النيابى فى حين ان مسألة الرياسة هى مسألة ثانوية من حيث قيام النائب بواجبه النيابى ، ومن حيث عدم تأثيرها فى مقام النواب .

« لذلك جئت بهذه الكلمة راجيا من حضرات نواب حزب الشعب الا يتمسكوا بترشيحى لرئاسة مجلس النواب » .

وتتطور الأمور بعد ذلك بحيث بحس صدقى باشا ان من الأوفق له كذلك ان يستقيل من عضوية البرلمان نفسه كذلك ، فاذا هو يفعل هذا فى ٧ ديسمبر ١٩٣٣ .

ويتبع صدقى باشا استقالته باجراء (تراجعى) ثالث ، اذ هو يستقيل من رئاسة حزب الشعب نفسه ، وهذا هو نص استقالته :

حضرة صاحب الدولة نائب رئيس حزب الشعب

« أتشرف بأن أبدى لدولتكم انى قدمت استقالتي من عضوية مجلس النواب ، وبما ان رياسة حزب الشعب تقتضى وثيق الاتصال

بالحياة البرلمانية لذلك أرجو من دولتكم أن تتكرموا بعرض استقالتي
من رئاسة الحزب على مجلس الإدارة » .

وهكذا أنهى صدقي باشا بسرعة شديدة خلافت كان يمكن
أن تستغرق وقته ، وتحفظ له وجودا في المعارك والمشاحنات
السياسية اليومية ، لمدة طويلة ، ولكن يبدو أن صدقي باشا في
قرارة نفسه لم يكن يهتم كثيرا بمثل هذا الظهور أو الحضور
السياسي ، فإذا هو يتخلى عنه بسهولة ملء الأمر لن يعود إليه
في الحاضر القريب ، وربما كان صدقي باشا مصيبا كل الإصابة
في سلوكه هذا من حيث الحرص على الوقت وعلى احترام النفس ،
وعلى تسمية الأشياء بأسمائها بيد أنه لا يمكن لنا أن نزعم أنه كان
سياسيا محترفا ونحن نراه يتراجع هذه التراجعات الثلاثة بدون
أدنى مجهود ، كأنه لا يعنيه من الأمر شيء . على أنه
لا ينبغي لنا أن نسرف في إطلاق مثل هذه الأحكام
على صدقي باشا ما استطعنا ، وأن نتأمل في الدوافع التي جعلته
يؤثر الاستقالة من عضوية مجلس النواب ، حيث صرح صدقي
باشا بما كان يدور من وراء الكواليس من مؤامرات عبد الفتاح يحيى
باشا وحلوى عيسى باشا وذلك في خطابه إلى رئيس النواب الذي
يقول فيه :

« حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب

« سبق أن بعثت لمعاليكم بخطاب طلبت فيه عرض استقالتي
من عضوية مجلس النواب على هيئة هذا المجلس الموقرة . وقد
اطلعت اليوم بجرائد الصباح على تصريحات منسوبة لحضرة
صاحب الدولة رئيس الحكومة ، وحضرة صاحب المعالي وزير
المعارف ، قيل انها القيت على مسامع حضرات النواب الشعبيين
والاتحاديين وفيها النذير بحل مجلس النواب إذا لم تتجه أصواتهم

لناحية معينة عند عرض استقالتي في هذا المساء ، وقد كانت هذه التصريحات محل الدهشة منى حتى انى ترقبت صدور جرائد المساء لعل أقرأ بها ما يفيد أن ما نسب إلى الوزيرين مخالف للواقع ، وقد صدرت هذه الجرائد فإذا هي مع الأسف الشديد تؤيد أنباء التصريحات بصورة لا تحتل شكاً ولا ايهاً! ..

« أراء ما تقدم ولعلمى أن حل مجلس النواب ، هو إجراء خطر لا تلجأ إليه الحكومات الا حيث يتعذر التفاهم بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية في اتجاهات الحكم الرئيسية ، وليس قبول أو رفض استقالة نائب من هذه الشئون فى كثير .

« ولحرصى من جانب آخر على استقرار الحياة النيابية النى عملت لها منذ الساعة الأولى بجهد واخلص طالما شهد بهما النواب المحترمون ، نقد يبدو لى مما أنا موقنه من شعور حضراتهم نحوى أن عرض استقالتي ربما أثار بين النواب والحكومة خلافا قد يؤدى لما تعبر عنه الحكومة بمقتضيات المصلحة العامة ، لذلك رابت أن اسحب استقالتي من عضوية المجلس حتى لا أهيبء فرصة للنيل من النظام الحاضر فى شأن هو خاص بى ولا علاقة له بتوجيه السياسة العامة للبلاد .

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر الاحترام

اسماعيل صدقى

نائب فرسيس

١٩٣٣/١٢/٢٨



رابعاً : صدقى والهيئة السعدية :

حين رأس صدقى باشا الوزارة للمرة الأخيرة (١٩٤٦) كانت الهيئة السعدية من أبرز القوى السياسية فى الشارع المصرى وقد شكل صدقى باشا نفسه حكومته فيما بين حكومتين رأسهما زعيم السعديين فقد جاء خلفا للنقراشى باشا ثم خلفه النقراشى باشا نفسه أيضا .

ولم يتعاون السعديون مع صدقى باشا فى وزارته التى شكلها فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ فى بداية تشكيلها الذى اقتصر فيه على التحالف مع الأحرار الدستوريين ، وحين تقدم صدقى باشا الى البرلمان ليحصل على ثقة أعضائه فان الهيئة السعدية تحمضت فى ابداء هذا التأييد وقد تحدث باسمها ابراهيم عبد الهادى باشا فقال :

« لا يمكن باى حال من الأحوال أن تكون الهيئة السعدية حجر عثرة فى سبيل النظام الحاضر ، وللحكومة أن تفرح برجال الهيئة السعدية مرتين ، لأنهم اذا منحوها ثقتهم منحوها عن طمأنينة و يقين . انا لم أرد أن اظلم رجلا قبل أن يخطو فى طريقه الى العمل خطوة فهل يراد بى — وقد شق على أن اظلم الناس — أن اظلم ضميرى فأمنع الثقة قبل أن يستكمل راحته ؟ كلا . . اذن يا صاحب الدولة كن من ناحية الهيئة السعدية على اطمئنان بأنها منصفة كل رجل يخدم الوطن والمليك . . » .

وفيما بعد ذلك (فى سبتمبر ١٩٤٦) تم تعديل وزارة صدقى لتضم عددا من زعماء السعديين كان أبرزهم عبد الهادى باشا نفسه الذى تولى وزارة الخارجية (وأضيفت اليه بعد ٦ أيام وزارة

أخرى بالنيابة عن محمود حسن باشا أثناء مرضه (والدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا الذى عين وزير دولة ، وعبد الحميد بدوى الذى عين وزيرا للشئون الاجتماعية ، وقد قدم صدقى باشا استقالة الحكومة كما نعرف فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦ ، ولكن الملك لم يقبل الاستقالة وبقى السعديون كما بقيت الوزارة . وفى نوفمبر ١٩٤٦ عدلت الوزارة تعديلا آخر ولكنه لم يمس مناصب الوزراء السعديين فيها .



خامسا : علاقة صدقى بالزعماء المستقلين :

يلاحظ القارئ للتاريخ المصرى فيما قبل الثورة ان علاقة الزعماء السياسيين ببعضهم البعض لم تكن اقل تعقيدا من علاقات الأحزاب المختلفة ببعضها ، فقد كانت لكل واحد من هؤلاء السياسيين القدامى خلفيات كثيرة وعلاقات متشابكة ومختلفة مع الزعماء المناظرين . . وربما كان صدقى باشا وعلى ماهر باشا وحسين سرى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وتوفيق نسيم باشا أبرز الزعماء المستقلين فيما قبل الثورة ، وقد أتىح للأولين ان يكونا بمثابة نموذج للرجل الحزب ، الذى يمثل بمفرده حزبا كاملا ، وهو ما حدث فعلا فى الحزبين اللذين ارتبطا بهما ، حزب صدقى (الشعب) وحزب على ماهر (الاتحاد) .

ويمكننا ان نعقب علاقات صدقى مع كل من الزعماء المستقلين على حدة ، غير ان الجانب الأهم فى مثل هذا الكتاب قد يكون للشخصية التى ندرسها ومدى تأثير هذه العلاقة وهذا التاريخ على أحداث الوطن فى هذه الفترة وليسنا نزعم اننا قادرون على هذا ولكننا سنحاول ان نلقى بعض الاضواء .

١ - تطورات علاقة صدقى وعلى ماهر :

تبرز أمامنا ثلاثة مواقف مهمة فى علاقة هذين السياسيين المتميزين (أشرنا من قبل فى مواضع مختلفة من هذا الكتاب الى موقفين اثنين منها) ، الموقف الأول هو علاقة على ماهر مع صدقى باشا التى ظلت متأثرة بالتوتر الذى حدث بينهما حين كان صدقى رئيسا للوزاره وعلى ماهر وزيرا للحقانية فى وزارته ووقعت أزمة مأمور البرارى وظهر للعمامة وفى البرلمان مدى التنافر الذى حدث بين الرجلين ، وإن كان هذا لم يمنع من أن على ماهر عمل وزيرا لأكثر من وزارة تحت رئاسة صدقى باشا .. وتحضرنى فى هذه المناسبة المقارنة بين الرجلين (على نحو المقارنة التى أجربناها من قبل بين صدقى ومحمد محمود) فبينما كان صدقى باشا عندما يترك الحكم لا يتوانى عن التعقيب والتعليق وابداء الراى فى دينكاميكية شديدة فان على ماهر كان يأخذ طابع الصمت والصبر والترقب والحذر . وعلى صعيد آخر فربما كانت فى على ماهر مرونة ودهاء أكثر فائدة لشخصه من نكاء صدقى وسعة أفقه الذى كان وطنه هو المستفيد الأول منه .

وعلى صعيد ثالث كان على ماهر أنسب الرجال للمواقف الدقيقة التى كان فيها بالفعل رجل مصر حين انتقلت على يديه السلطة من ملك الى ابنه (١٩٣٦) ومن ملكية الى ثورة (١٩٥٢) .. بينما كان صدقى باشا فى المقابل رجل الازمات الكبيرة كازمة ١٩٣٠ الاقتصادية .. على ماهر هو الذى يستطيع حل المواقف التى تحل فى يوم أو يومين .. وصدقى هو الذى يستطيع حل المشكلات التى تحتاج الى سنة وسنتين .. ويعبارات أخرى فان على ماهر يجيد المناورة السريعة على حين أن صدقى جيد التخطيط واسع الأفق طويل الأمد .

وعلى صعيد رابع كان على ماهر المائى النزعة وكان يظهر
تعاظفا شديدا مع دول المحور فى مطلع الحرب العالمية الثانية ..
وكان صدقى باشا فرنسى الثقافة .. ولهذا فان مما يجمع بينهما
أن احدهما لم يكن رجل الانجليز الاول ولا العاشر .

وعلى صعيد خامس فقد كان الرجلان من نوابغ من تخرجوا
فى مدرسة الحقوق .. لكنهما سلكا مسلكا مختلفا تماما عن القضاء
الجالس والواقف .. فصدقى رجل ادارة ثم اقتصاد . وماهر
رجل تعليم ثم تشريع وادارة .

٣ — علاقة صدقى وعبد الفتاح يحيى :

أما عبد الفتاح يحيى باشا فقد كان بلاشك الى أيام وزارة
صدقى الثانية واحدا من أبرز رجال صدقى وأعوانه ، فقد كان
وكيل حزب 'الشعب' الذى أسسه صدقى ، وكان الرجل الثانى فى
فى وزارة صدقى ، ولكن يبدو أن الابراشى (الخطير كما يقولون)
نجح فى أن يوقع بين الرجلين ، حتى جاء عبد الفتاح يحيى خلفا
لصدقى ونشبت المعركة التى أشـسـرنا اليها فى هذا الباب تحت
عنوان « صدقى وحزب الشعب » ، ومن يومها لم تعد العلاقة بين
الرجلين الى مجاريها .

وتعد علاقة عبد الفتاح يحيى بصدقى باشا نموذجا قويا
لغيباب الالتزام الحزبى عند أصحاب الانتماءات الوقتية او المرحلية
فهذا هو الرجل الثانى فى حزب الشعب سرعان ما ينمض يده من
رجله الاول فى أول فرصة . وهو الموقف الذى يستحيل أن يحدث
فى حزب جماهيرى ذى زعامة بأى صورة الا ان يتفجر الخلاف على
مدى اعوام واعوام .

٣ - صدقى وتوفيق نسيم :

على الرغم من أن هذه العلاقة كانت طارئة وغير ذات جذور
فإنها تعد من أهم المؤثرات فى التاريخ المعاصر.

ويمكن القول بأن ما يمكن أن يطلق عليه تعبير « الخلفيات
الشخصية » كان من أبرز العوامل التى ساعدت
على إلغاء دستور صدقى فقد كان بين صدقى وتوفيق
نسيم بائنا ود مفقود فى مسألة الدستور منذ كان توفيق نسيم
باشا رئيسا للديوان الملكى فى أول عهد صدقى برئاسة الوزارة ..
وحين قدم اسماعيل صدقى الى الملك فؤاد مشروع دستوره ارتقى
توفيق نسيم به مذكرة ضافية ضمنها رأيه فى بعض مواده مما أسعد
المعارضة ، ولكن الملك فؤاد لم يأخذ يومها برأى توفيق نسيم ..
ثم تمضى الأيام وما هو ذا يصبح رئيسا للوزارة بعد عبد الفتاح يحيى
الذى جاء خلفا لصدقى ويصدر نسيم فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ مرسوما
بالغاء دستور ١٩٣٠ وإبطال العمل به ، وحل مجلسى البرلمان
القائمين .. ولم يشر هذا المرسوم من قريب أو بعيد الى دستور
١٩٢٣ .. بل بقى الموضوع على ما كان عليه !! وهكذا فقد يمكن
القول بشئ من الاعتماد المطلق على الاستنتاج أن موقف نسيم من
صدقى لم يكن الا بمثابة الانتقام أو الثأر الشخصى الذى جاء فى
أوانه .

سادسا : صدقى والبرلمان :

تحول موقف صدقى من البرلمان تحولا جذريا مع مرور الوقت.
فعلى الرغم من أنه كان فى بواكير حياته السياسية من أعمدة
البرلمان برئاسته اللجنة المالية تحت رئاسة سعد زغلول فإنه بعد
ذلك كان من أنصار النظرية القائلة بضرورة بقاء البرلمان فى صورة

- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في مصر الحرة الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د. أحمد الشربيني ، ١٩٩٥
- ٨٧ - مذكرات اللورد كلرن ، ج ١ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د. عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التلوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني ،
د. عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية ،
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد : ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د. نبيه بيومي عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)
ج ٢ ،
د. سهر اسكندر ، ١٩٩٦

رقم الايداع ١٠٦٢٥/١٩٩٧

الترقيم الدولي 8 — 5445 — 01 — 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
نوع الصحافة

إن اسماعيل باشا صدقى، شخصية تاريخية من أهم الشخصيات التى مرّت بتاريخ مصر والتى أثرت فى تاريخها الحديث تأثيراً كبيراً بالإيجاب والسلب على السواء، فهو مبتدع فكرة التدخل فى الانتخابات العامة لصالح القصر الملكى، وقام بتزوير عدة انتخابات عامة، وأقام دكتاتورية تميزت بالجرأة فى الاعتداء على حقوق الشعب، وحفلت عهود حكمه بالصدام الدامى مع الجماهير المصرية التى كانت تؤلى حزب الوفد ثقتها وتأييدها.

على أنه فى الوقت نفسه كان حاكماً يحفل عهده بالإنجاز المالى والإدارى، كما كان رجل دولة من طراز نادر، فعلى الرغم من قصر فترات حكمه إلا أنه استطاع أن ينشئ مصيف مرسى مطروح، وأن يقيم مشروع كورنيش الأسكندرية، وأن ينشئ مشاريع هامة أخرى.